جامعة الدكتور الطاهر مولاي –سعيدة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير الوحدة الأوروبية على العلاقات الأورومغاربية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:
✓ ملاتي حسيبة

إشراف الأستاذ:
♦ بن زايد أمحمد

أعضاء اللجنة المناقشة :

الأستاذ: **بن دادة لخضر**..... رئيسا.

الأستاذ: **بن زايد أمحمد**..... مشرفا ومقررا.

الأستاذة: **بوعناني سميحة**..... عضوا مناقشا.

السنة الجامعية:1436-1437هـ

2015-2016م

واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفـان

الحمد لله ملئ السماوات والأرض وما بينهما

الحمد والشكر كله لله عز وجل الذي منّ عليّ بنعمة العلم ووفقني وأمدني القوة والإرادة لإتمام هذا البحث.

وأخص بالشكر إلى كل من أدين له بالنجاح أستاذي ومشرفي الأستاذ "أمحمد بن زايد" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة ونصائحه.

كما ولا أنسى الشكر الكبير لكل أساتذتي الذين ساهموا في تكويني على مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سعيدة, كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل المتواضع خصوصا زميلي رحموني عبد الرحيم.

وأخيرا أشكر الأساتذة الذين شرفني بقبول مناقشة هذا العمل.

إهداء

إنه ليعجز اللسان عن التعبير و لكن ما حاول فهمهما حاولت أن أفي حق هؤلاء إلى من قال الله فيهما " ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا" إلى التي أمدتني الوصل دون الخصام ...إلى من ربتني وليدا و سقتني من حنينها شهد المنام ..التي أرضعتني حنانا و حبا ...إلى فيض العطف و المودة ...إلى التي سهرت من اجل راحتي ...أمي العزيزة "فاطيمة"

إلى رمز النبل و الأخلاق .... منبع الجود و الكرم إلى الذي رافقني بإرشاداته و توجيهاته النيرة طوال مشواري الدراسي ..أبي العزيز "بوسماحة"

إلى رمز المحبة و الوفاء أختي فايزة

إلى أخواتي عبد الرحمان و عبد القادر

إلى كل أعمامي و عماتي إلى جدي محمد و جدتي رابحة و فضيلة

إلى أخوالي خالد ،مصطفى، منير، عبد الوهاب، كمال، وعز الدين ،عبد الله ،جمال، عبد الحاكم ،عبد الحميد

و إلى خالي عبد الغني ربي يرحمه برحمته الواسعة

و إلى خالاتي

إلى كل أصدقاء الدرب و زملاء الدراسة دون استثناء إلى كل الأصدقاء المخلصين و الأوفياء

و إهداء خاص إلى الأستاذ المحترم"محمد بن زايد" الذي كان يقدم لي يد المساعدة و لم يبخل علي بالمعلومة أو حتى بالنصيحة.

و أهدي هذا التخرج إلى ابنة أخي أسينات مريم

ملخص:

تعتبر تجربة التكامل والاندماج من أهم العملية التكاملية التي جاءت في العالم وهذا ما جعل الدول تسعى إلى التكتل فيما بينها خوفا من نشوء حرب عالمية أخرى، وإذ أن تجربة الإتحاد الأوروبي هي التي لقت انتشارا وتوسعا كبيرا وبشكل خاص على الصعيد الاقتصادي، وهنا أيضا تكمل العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية، فإن الدول الأوروبية تهدف إلى توسيع أسواقها في الدول المغاربية ونشر ثقافتها الاقتصادية، وروح التنافس في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتعمل كذلك عن طريق إبرام اتفاقيات متعددة وإقامة شراكة من أجل تطوير وازدهار العلاقات بينهما.

Résumé :

parmi les principales On considère l'expérience complémentarité et intégration opérations de la complémentarité qui a été implémenté dans ce monde, et pour cela qui a permettre la complémentarité des payés entre eux pour évité la déclaration l'expérience de l'union européen d'une nouvelle guerre mondial, en tant que et en particulier au niveau économique. Et la aussi Rencontre avec généralisée l'intégration des relations entre l'union européen et payés Maghrébins, puisque les payés européens s'intéresse pour augmenter leurs marchés dans les payé Magrébins, et exécute leur culture économies, L'esprit de compétition dans déférents domaines sociaux, politiques et économique et travail à travers faire des offres et de plusieurs conventions et faire partenariat pour permettre Le développement et la prospérité des relations entre eux.

فهرس المعلومات:

كلمة شكر

وتقدير.....

إهداء.....

مقدمة..... ا

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي حول التكتلات الإقليمية 8

المبحث الأول : ماهية التكتلات الاقتصادية 9

المطلب الأول : تعريف التكتلات الإقليمية 9

المطلب الثاني :أسباب ظهور التكتلات الإقليمية و أهميتها..... 11

المطلب الثالث :شروط نجاح التكتل الإقليمي..... 14

المطلب الرابع : أشكال التكتل الإقليمي..... 17

المبحث الثاني : أهم التكتلات الإقليمية العلمية في قارة أمريكا و أوروبا..... 19

المطلب الأول :التجربة الإتحاد الأوروبي..... 19

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي و البنية المؤسسة للإتحاد الأوروبي..... 21

المطلب الثالث :التكتل أمريكا الشمالية..... 24

المبحث الثالث :أهم التكتلات الإقليمية في الدول النامية 27

المطلب الأول : رابطة جنوب شرق آسيا..... 27

المطلب الثاني :تجربة التكامل الاقتصادي في الوطن العربي..... 30

المطلب الثالث : نمو الإتحاد المغرب العربي..... 34

الفصل الثاني : تطور العلاقات الأوروبية و الأورومغاربية 37

المبحث الأول : تطور تاريخي للإتحاد الأوروبي..... 39

المطلب الأول :نشأة الإتحاد الأوروبي..... 39

المطلب الثاني :تطور عملية التكامل الأوروبي..... 43

المطلب الثالث :توسيع الإتحاد الأوروبي و أهم مراحله..... 48

المبحث الثاني :مسار برشلونة صيغة جديدة لعلاقات أوروبية مغاربية من منظور أوروبي..... 54

المطلب الأول : الشراكة الأورومتوسطية..... 55

المطلب الثاني :تقييم الشركة الأورومتوسطية..... 60

المطلب الأول : انضمام أوروبا الشرقية..... 89
المطلب الثاني :تأثيرها على العلاقات الأورو مغاربية..... 94
المبحث الثالث : مستقبل العلاقات الأورومغاربية..... 96
المطلب الأول : سيناريو الفشل..... 96
المطلب الثاني :سيناريو النجاح..... 98
المطلب الثالث :السيناريو حل الاتحاد المغاربي..... 99
خاتمة:..... 104
قائمة المصادر والمراجع:.....
ملخص:.....

مقدمة:

تعود الأبعاد التاريخية للعلاقات المغاربية الأوروبية إلى فترة زمنية قديمة نتيجة للتقارب الجغرافي وضرورة التبادل التجاري و حتمية الاحتكاك بين دول القارتين حسب طبيعة كل مرحلة وكذا أهمية و تنوع حجم التبادلات بينهما في كافة المجالات .

و تداعمت هذه العلاقات بعد لجوء الدول الأوروبية في بداية القرن التاسع عشر إلى الحملات الاستعمارية احتلت من خلالها كل الدول المغاربية و استعملتها كمنافذ لتصريف الفائض من منتوجاتها الصناعية التي عجزت الأسواق الأوروبية على استيعابها و بالتالي تفادي مشكل التضخم والكساد.

إن الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية لم ينته فور حصول هذه الدول على استقلالها بل ظل قائما و لكن بأساليب جديدة تمكنها من الحصول على امتيازات كانت تتمتع بها سابقا وفق إستراتيجيات رسمت معالمها بكل دقة و وضوح لما تملكه هذه المنطقة منذ آلاف السنين باعتبارها القلب النابض بالنسبة لباقي مناطق العالم نظرا لتوسطها ثلاث قارات (أوروبا إفريقيا و غرب آسيا) ومهدا لأعرق الحضارات و معبرا يصل المحيط الهندي بالأطلسي كما تشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج لأوروبا و أمريكا الشمالية.

فخروج دول المغرب العربي بعد فترة طويلة من الدمار و الاستقلال ببنية اقتصادية ضعيفة و تخلف على مستوى كل الميادين جعلها تعتمد على صادراتها بدرجة كبيرة على البترول و الغاز كمصدر وحيد وحيوي لمداخلها من العملة الصعبة و استمرت طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب العربي و الدول الأوروبية بغلبة هذان الموردان في التبادل التجاري بينهما مقابل واردات مصنفة من الدول الأوروبية و هنا يلعب دور العلاقات الاقتصادية دورا كبيرا بين الدول المغاربية و الأوروبية.

مبررات اختيار الموضوع :

مما لا شك أن لكل باحث أسباب و دوافع جعلته متمسك بموضوع بحثه منها أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أ. الأسباب الموضوعية :

_سبب اخياري هذا الموضوع أساسا في اعتبار الدراسة موضوع الساعة الذي يشغل الباحثين سواء على المستوي الوطني والدولي .

_الاطلاع الجيد على حقائق على الشراكة كظاهرة لها انعكاساتها على دول المغرب العربي .

_محاولة القاء الضوء على حجم المبادلات في المتوسط وفهم أهم أبعاد وانعكاسات العلاقات الأوروبية والمغاربية مع التركيز على استراتيجية على الطرفين .

الأسباب الذاتية :

_اختيار هذا الموضوع أساسا نتيجة ميولات شخصية بالدرجة الأولى .

_أن اختيار أي الموضوع وفي مجال أو أي مجال بحث علمي تدخل فيه العوامل الذاتية والتي تزيد تأثيراتها خاصة في الدراسات ذات طابع الاجتماعي .

_أن الدراسات الحاصلة أساسا في هذا الموضوع ليت متوفرة بشكل غزير على دراسات أخرى وخاصة وان الموضوع يكتسي أهمية بالغة.

أهداف الدراسة:

يبرز هذا البحث في كونه من بين أهم مواضيع الوقت الحالي خاصة بالدول المغاربية و هذا ما يجعلها بإقامة شراكة مع الدول العالم من أجل تطوير و ازدهار اقتصادها.

تتعدد أهداف دراسة الموضوع أهمها :

- ✓ **الأهداف العلمية :**

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتعلق بالعلاقات الأوروبية متوسطية في ظل العلاقات الدولية الراهنة وهو صلب حقل العلوم السياسية و عملي هذا يوضح التأثيرات الداخلية و الخارجية للموضوع .

و يمكن تلخيص جملة من الأهداف أهمها:

- دراسة و تحليل اتفاقية برشلونة المؤسسة للشكل الجديد للعلاقات ما بين الإتحاد الأوروبي و الدول المغاربية.
- تبيان وضعية دول المغرب العربي اتجاه مشروع الشراكة المقترح من طرف الإتحاد الأوروبي.

- ✓ **الأهداف التطلعية :**

- يتمثل في تقديم رؤية تحليلية عن الموضوع تحاول إعطاء كيفية النظر للعلاقات الدولية عموما والعلاقات الأورومغاربية و توجهاتها على وجه الخصوص.

أدبيات الدراسة:

يعد موضوع تأثير الوحدة الأوروبية على العلاقات الأورومغاربية موضوع شامل وواسع على مستوى العلوم السياسية فقد حظي هذا الأخير بعدة دراسات اقتصادية تناولت جانب مهم من الآثار الناتج عن مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية .

من بين الدراسات التي أتيح لي الإطلاع عليها و العمل بها ما يلي :

- دراسة لمصطفى بخوش بعنوان "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة" الذي يتحدث فيها الكاتب عن مستقبل العلاقات الأورومتوسطية و هي دراسة في الرهانات و الأهداف التي تسعى إليها الدول المتوسطية .
- أطروحة دكتورة ل عمورة جمال "دراسة تحليلية تقدمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية" بالإضافة إلى العديد من الأطروحات و رسائل ماجستير التي تم الإشارة معظمها في قائمة المراجع.

الإشكالية الرئيسية :

يعتبر موضوع تأثير الوحدة الأوروبية على العلاقات الأورومغاربية من بين المواضيع المقترحة من طرف الاتحاد الأوروبي كفيل بتحقيق المصالح المشتركة والمتوازنة لضفة البحر الأبيض المتوسط وبصفة خاصة تحقيق التنمية للدول المغاربية.ومن هنا يمكن وضع الإشكالية التالية : ما طبيعة تأثير الوحدة الأوروبية على العلاقات الأورومغاربية القائمة بين ضفتي المتوسط في ظل عدم التكافؤ بينهما و بين توجهاتها المستقبلية؟

الأسئلة الفرعية :

- هل يمكن اعتبار العلاقات الأورومغاربية مبنية على تأثير أو تأثر؟
- ما هو طبيعة التكتلات الإقليمية الموجودة في العالم؟
- ما هو طبيعة تأثير الوحدة الأوروبية على العلاقات الأورومغاربية في ظل توسع الإتحاد الأوروبي؟

الفرضيات

و للإجابة على الإشكالية اقترحنا الفرضيات التالية :

- تبرز طبيعة العلاقات الأورومغاربية من خلال الأهداف المسيطرة للشراكة .
- مستقبل العلاقات الأورو مغاربية يرتبط بمدى فشل أو نجاح الشراكة بين الضفتين.
- يتمثل تأثير الوحدة الأوروبية على العلاقات الأورومغاربية في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

منهجية الدراسة :

ليتمكن الباحث من إنجاز دراسة علمية عليه إتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف منهج أو أكثر مراعيا في ذلك التكامل المنهجي.

المنهج التاريخي :

من خلال دراسة البعد التاريخي الذي تعكسه العلاقات الأوروبية المغاربية في فترة ما بعد الاستقلال و ذلك بالرجوع إلى أصول و تبيان تطورات العلاقات الأورومغاربية.

المنهج الوصفي :

من خلال هذا المنهج تطرقنا إلى دراسة وثيقة برشلونة ووصف طبيعة العلاقات بين الإتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي.

المنهج المقارن :

من خلال تبيان نقاط قوة وضعف كلا الطرفين في الدول المغاربية والوحدة الأوروبية فالمقارنة تكون بإظهار جوانب الاختلاف والتشابه وكشف دلالاتها ومميزاتها .

صعوبات الدراسة:

لكل بحث صعوبة تحول دون سهولة البحث و العمل إلا إن إتمام العمل الجيد يتطلب تجاوز هذه الصعوبات قدر الإمكان و يمكن تلخيص الصعوبات التي واجهتنا في :

- البعد الكبير الذي تعكسه العلاقات الأوروبية المتوسطية عامة و الأوروبية المغاربية خاصة.
- كما أن من صعوبات البحث أيضا إيجاد مقارنة لتحليل العلاقات الأورومغاربية.
- قلة المراجع الملمة بالموضوع خاصة باللغة العربية إلماما كافيا لتمكين الباحث من التعمق في البحث في الموضوع.

هيكلية الدراسة:

اعتمدنا في البحث على خطة بسيطة من ثلاثة فصول وكل واحد منها مقسم إلى ثلاثة مباحث:

يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي حول التكتلات الإقليمية ومن خلاله نتعرض في المبحث الأول إلى ماهية التكتلات الاقتصادي تعريفها وأسبابها وأهميتها وشروط ونجاحها أشكالها بالإضافة إلى المبحث الثاني الذي ندرس فيه أهم التكتلات الإقليمية العالمية في قارة أمريكا وأوروبا نستعرض فيه تجربة الإتحاد الأوروبي والهيكل التنظيمي والبنية المؤسسية للإتحاد الأوروبي ونتطرق إلى تكتل أمريكا الشمالية.

وفي المبحث الثالث ندرس أهم التكتلات في الدول النامية.

ثم ندرس في الفصل الثاني تطور العلاقات الأوروبية والدول المغاربية، ندرس في المبحث الأول التطور التاريخي للإتحاد الأوروبي ونستعرض في المبحث الثاني إلى مسار برشلونة صيغة جديدة لعلاقات أوروبية مغاربية من منظور أوروبي، وأيضا ندرس المبحث الثالث تطور العلاقات الأوروبية والأورو مغاربية بعد الحرب الباردة.

ثم ندرس في الفصل الثالث تأثير الوحدة الأوروبية على العلاقات الأورو مغاربية نستعرض في المبحث الأول انضمام اسبانيا والبرتغال وتأثيرها على العلاقات الأورومغاربية، وأيضا يتضمن المبحث الثاني انضمام أوروبا الشرقية وتأثيرها على العلاقات الأورومغاربية، ويتضمن المبحث الثالث مستقبل العلاقات الأورومغاربية.

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي حول التكتلات الاقليمية

لقد شهد العالم العديد من متغيرات بعد نهاية الحرب الباردة وهذا ما جعل الدول العالم نحو تدويل الحياة الاقتصادية وتسارع العلاقات فيما بين الدول في مجالات التجارة والسياحة والتكنولوجيا والاستثمار

وتقديم القروض الاقتصادية وهذا ما يجعل الدول تسعى إلى التكتل فيما بينها لتحرير العلاقات التجارية والمالية في مختلف بلدان العالم ولجأت العديد من الدول في التكتلات الإقليمية وغير الإقليمية. ومن هذا المنطلق يمكننا أن نقسم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث وكل المبحث يتضمن ما يلي:

ماهية التكتلات الإقليمية ويتضمن تعريفه وأسباب وأهمية ظهوره التكتلات الإقليمية وأشكال التكتلات الإقليمية المبحث الثاني يتضمن أهم التكتلات في قارة أمريكا وأوروبا المبحث الثالث يتضمن التكتلات في قارة آسيا وإفريقيا تجربة اتحاد المغرب العربي.

المبحث الأول: ماهية التكتلات الإقليمية

المطلب الأول: تعريف التكتلات الإقليمي.

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين والاقتصاديين خاصة العرب منهم يستخدمون كلمة التكامل كمرادف اندماج على الرغم من أن الثانية أعمق ومرحلة متقدمة عن الأولى ويترجمون كلمة Intégration باللغة الأجنبية إلى المرادفين السابقين على الرغم من أن المصطلح الأول يقابله باللغة الفرنسية Complémentarité بينما المصطلح الثاني يقابله Intégration.

- وعلى هذا الأساس كثيرا ما يتلقى الدارس صعوبة كبيرة عند محاولة تحديد المفاهيم وتحليل عناصرها.
- وقبل طرح مختلف التعاريف التي قدمت للتكامل وكذا عناصره ومناهجه يجدر بنا التعرض للتكامل من الناحية اللغوية.
- إن كلمة تكامل من الناحية اللغوية تعني التكميل والتمام ويبرز المفهوم في القواميس اللغوية الانجليزية في المعاني التالية:
  - توحيد أو تجميع الأجزاء في كل.
  - يجمع أو يكمل لتكميل كل أو وحدة أكبر.
  - عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافة بعضها البعض الآخر لتكوين كل متكامل.[1]
- وفي القواميس العربية يرد مفهوم بمعنى مماثل، ففي القاموس العصري بمعنى تكميل أو تتميم وفي المورد جاء بمعنى التوحيد في المصباح المنير بمعنى "يقال كمل الشيء إذا تمت أجزاءه وكملت محاسنه"
- وهذه التعاريف في مجملها لا تبتعد كثيرا عن تعبير جمع الأطراف في كل أي جمع العناصر والوحدات من أجل خلق مجموعة متكاملة وفي نفس السياق يعرف **كارل دوتش**[2] "أن يتكامل الشيء يعني بوجه عام أن يجعل الأجزاء كلا واحد أي يجول وحدات كانت سابقا منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق... والخاصية الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته والاعتماد المتبادل بين أي مركبتين أو وحدتين يكمن في احتمال أنه إذا حدث تغيير في أحدهما أو أجري تعديل

[1] لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، ج2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 838.

[2] **كارل دوتش:** تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمد محمود شعبان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983، ص 217.

جوهري في جهاز أحدهما فإنه يحدث تغييرا يمكن التنبؤ به في الآخر وعادة ما يكون للنظام ككل خواص مميزة له لا توجد في أي من وحداته أو مكوناته منفصلة.[1]

- ودون التعرض أكثر التعاريف التي أعطيت للتكامل، نجد أن الباحثين يميزون بين اتجاهين رئيسيين في دراسة التكامل.

الأول: اتجاه عام يعرف التكامل بأنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول مختلفة دون المساس بسيادة كل منها ونجد من عادته **مايكل ماس** الذي يعرفه بأنه "حالة من السلام بين الشعوب"[2] غير أن هذا التعريف تعرض للكثير من الانتقادات لكونه واسع جدا وهم ما يجعل كل التفاعلات أ والعلاقات التعاونية بين الدول بمثابة علاقة تكاملية وبالتالي يصبح التكامل مفهوما لا معنى له.

الثاني: وهو أكثر تحديد أو ينظر إلى التكامل باعتباره عملية تطوير للعلاقات بين دول وخلق الأشكال جديدة مشتركة من المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

- **فارنست هاس:** يعرف التكامل بأنه "تلك العملية التي بمقتضاها يقوم عدد من الفاعلين السياسيين في عدد من الدول بتغيير ولاءاتهم وتطلعاتهم وأنشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته اختصاصات تعلو تلك تمتلكها الدولة القومية.[3]

- **ويرى ستراينين** أن التكامل السياسي "هو تكوين نظام سياسي جديد من عدة نظم سياسية"[4] بعبارة أخرى هو عملية نقل اختصاص صنع القرار وسلطاته في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات إقليمية أو دولية وبالتالي يبرز هنا المفهوم أكثر دقة وتحديدا من المفهوم المقدم من طرف الإتحاد الأول، ووفقا لهذا التعريف "فالتكامل يشير إلى نشاط مشترك بين عدد م الدول تتنازل فيه كل منها على قدر من

---

[1] نفس المرجع، ص 217.

[2] لبيب شقير، المرجع السابق ذكره، ص 838 نقلا عن

Micheal Hass, international systèmes : abehavioral approach, new york chandler pablishing, 1974, p 204.

[3] لبيب شقير، المرجع السابق ص 839 نقلا عن

Ernast hass, the unity of Europe, political, social and economical forces 1950-1957 London : Stevens, 1958.

[4] لبيب شقير، المرجع نفسه، ص 839.

اختصاصاتهما في مجال ما لمؤسسة مشتركة والتكامل الإقليمي إذن هو دراسة كيف تتنازل الدول طواعية من جزء من اختصاصاتهما وحريتهما لمؤسسات إقليمية أو دولية.[1]

- **أما كارل دوتش** فيعرف التكامل السياسي بأنه "عملة تكامل بين الأطراف السياسية أو الوحدات السياسية كالأفراد والجامعات أو البلديات أو الأقاليم أو الدول فيما يتعلق بسلوكها السياسي.[2]
- مما تقدم يفهم وأن هناك ارتباطا وثيقا بين التكامل الإقليمي والتنازل عن سيادة الدولة التي تعد طرفا في عملية التكاملية وهو ما تؤكده مختلف التعاريف الغربية حيث تربط عملية التكامل الإقليمي وتتنازل الدولة طواعية عن قدر من اختصاصات في المجال الذي ترغب في الدخول في علاقات تكاملية بخصوصية.

المطلب الثاني: أسباب ظهور التكتلات الإقليمية وأهميتها.

تتعدد أسباب إقامة التكتلات وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:

أولا :أسباب اقتصادية:

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات حيث تؤدي إلى زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص كما تزيد من فرص الاستثمار حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل لاستفادة من اتساع السوق وخفض حواجز الجمركية بين الدول المكتملة حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي:

1. التمتع بوفرات الإنتاج الكبير هذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق إلى أماكن تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الخارجية التي تتولد عن العوامل أخرى خارج النطاق المشروع.
2. تحسين معدل التبادل الدولي وفتح المجال للمنافسة والقضاء على ظاهرة الاحتكار وتشيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.
3. أن ضعف نطاق الأسواق المحلية في الدول النامية يعرقل قيام المشروعات الحديثة وفي جميع المجالات تعتبر الدول النامية ضعيفة مقارنة مع الدول المتقدمة، وهذا ما جعلها بإقامة التكتل مع الدول المتقدمة زيادة النمو الاقتصادي فإن ذلك يجعل من التكامل أمرا ايجابيا واختبارا مناسبا للمستقبل.

[1] مكان نفسه، ص 839.

[2] كارل دوتش، المرجع السابق، ص 217.

4. ويتميز التكامل الإقليمي بالنسبة لعملية التصنيع فكل بلد يستفيد من توسع السوق أمام منتجاته الصناعية بسبب إزالة القيود والعوائق الجمركية.[1]

ثانيا: العوامل التاريخية والقرب الجغرافي بين شعوب العالم.

يعد التقارب الجغرافي من أهم المقومات الضرورية لقيام أي مجتمع إقليمي لأن هناك روابط والمصلحة مشتركة بين دول إقليم واحد وهذا ما يجعل المنظمات الإقليمية المساهمة في حل النزاعات والصراعات الموجودة في المناطق المعينة وحلها بطرق سلمية دون اللجوء إلى العنف والسلاح ولكن هذا التجاوز الجغرافي لا يكفي وحده لتكوين تنظيم إقليمي، إنما لا بد من توافر روابط قومية معينة بين شعوب العالم.[2]

ثالثا: العامل السياسي

نجد البعد السياسي الذي له وزن هام كدافع لقيام هذه التجمعات الإقليمية وتشكيلها حيث تتجسد رغبة هذه الدول في تجميع قواها ليكون لها وزن وثقتها في تسيير الأحداث العالمية وتتضح أهمية هذا البعد السياسي من خلال التجريبية الأوروبية فقد أدركت بعض الدول الأوروبية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وظل سيطرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي أنها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها تطورها إذا بقيت منفردة ولأنها تؤثر على سير الأحداث في العالم بما في ذلك ضمانات رفاهية شعوبها الأوروبية نفسها وبالتالي الوحدة كسلاح لإعادة السلام وإغلاق باب الصراعات لمواجهة التغيرات المتسارعة عالميا ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي يلعبه العامل السياسي كحافز يدفع الأقطار المختلفة إلى تكوين تجمعات إقليمية فيما بينها كوسيلة لدعم الاستقلال السياسي لزيادة قواها التفاوضية ودعمها لأن ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول في مجالات المعاملات وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية ومؤسسية ينتج عنه ضعف المناعة في مقاومة آثار التقلبات العالمية.[3]

أهمية التكامل الإقليمي:

[1] أسامة مجذوب، العولمة والإقليمية، القاهرة، دار المصرية البنائية، 1999، ص 54.

[2] حسن عمر، التكامل الاقتصادي المنشودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1988، ص13.

[3] مرجع نفسه، ص 13.

تكمل أهمية التكامل الإقليمي فيما يلي:

1. الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه **فاينر** بأنه أثر خلق التجارة ومفاده أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروع الأقل كفاءة.

2. الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي حيث يؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل سلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

3. يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء كما يؤدي الي زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.

4. تظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفرات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره هذه المشروعات من استغلال أكثر طاقة إنتاجية ممكنة ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.[1]

5. تحقيق الوفرات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول مجموعة مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة استخدام الأمثل للموارد المتاحة وتعتبر هذه الوفرات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

6. يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين.

7. يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك كنتيجة طبيعة لزيادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعدما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية وليس بصورة عشوائية علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية. كما تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية

[1] فؤاد أبو سنيت، التكتلات الاقتصادية فيعصر العولمة، القاهرة، الدار المصرية البنائية، 2004، ص 49.

أو إدارية أو أي معوقات أخرى علاوة على أن التكامل الاقتصادي يحد الدول الأعضاء من المتغيرات الفجائية في سياساتها التجارية.[1]

المطلب الثالث: شروط نجاح التكتل الإقليمي

يمكن عرض أهم شروط التي تثار عند دراسة التكامل الإقليمي فيما يلي:

1. وجود العدو المشترك من أهم الذين تعرضوا لهذه القضية نجد **كارل دوتش** و**اتزيوني** حيث أكدا على أهمية وجود العدو المشترك ودوره في إيجاد البنية الموضوعية للتكامل بين الدول المعرضة للعدوان أو التي يتهددها والتي تدفع إلى المزيد من التنسيق والتعاون للمواجهته.[2]

2. وجود الدولة القائدة أو الإقليم القاعدة: وهذا الشرط تؤكده التجارب الوحدوية عبر التاريخ مثلا تجربة بروسيا في الوحدة الألمانية ودورها فيها حيث أن وجود الإقليم القاعدة أو الدولة القائدة يلعب دورا كبيرا في تجميع الأطراف الدول الأخرى عن طريق الترغيب أو الترهيب لتحقيق التكامل وتكون على استعداد للعب دور القدرة أو النموذج التكامل بقدرة من المكاسب الاقتصادية من أجل تحقيق التكامل.[3]

والمحور الجديد هذا هو ما يسمى بالأقاليم القاعدة الذي ستؤول إليه مهمة العملية الاندماجية، وهناك نوعان من الإمكانيات التي ترتبط بعملية التوحيد السياسي:

الأول: يتعلق بقدرة إقليم ما على العمل السياسي وتتمثل في قوته العسكرية والاقتصادية والسياسة وفاعلية جهازه الإداري.

الثاني: يتعلق بقدرة الإقليم على تحديد سياساته بشكل يسمح له بالتجاوب مع الأقاليم التي تدخل معه فيما بعد في تشكيل الإتحاد السياسي الجديد. فيعطي حاجات ورغبات هذه الأقاليم الوزن الذي يستحقه ويسرع إلى مساندتها عند تحديد سياساتها.

وعليه وحسب ما تكشف عنه التجارب الوحدوية فإن أي توازن في القوى بين مجموعة الأقطار أو بعضها المدعوة إلى الإتحاد يشكل حاجزا منيعا أمام هذا الإتحاد، بشكل قد يؤدي إلى القضاء عليه نهائيا لكن توفر قاعدة قوية في أحد هذه الأقاليم يمهد الطريق ويختصرها يجعلها ممكنة.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 49.

[2] لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، ج2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 840.

[3] نديم البيطار، من التجزئة إلى الوحدة، القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الحدودية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1979، ص 69.

[4] المرجع نفسه، ص 106.

وهكذا فالطريقة التي تتوزع بها القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تستخدم في إنشاء وحدة سياسية جديدة بين مختلف الأقاليم تشكل أهم قضية تواجه العمل الوحدوي لأن النتائج المترتبة عليه قد تؤدي إلى ميلاد الإتحاد أو إجهاضه.

3.الإحساس بالتوزيع العادل للمكاسب: المقصود بذلك هو ضرورة إحساس الأطراف المعنية بالعملية التكاملية بأنها يمكن أن تستفيد بدرجات متقاربة في مجالات مختلفة من العملية وأنه توجد مكاسب سياسية واقتصادية نتيجة العمل الاندماجي لا يمكن لها أن تجنبها أو تحققها لو كانت خارج العملية مثل إقامة مشروعات اقتصادية ضخمة أو منشآت عسكرية يصعب على كل دولة في الإتحاد القيام بها بمفردها.[1]

وإذا كان هناك شعور أو إحساس فإن الدخول في العملية التكاملية قد يؤدي إلى استفادة بعض الأطراف دون الأخرى فمن شأنه إعاقة العملية التكاملية,

4.تعدد الأطراف: أي تعدد الإرادات التي تقبل على الانتقال من حالة الاستقلال عن بعضها بعض إلى حالة التجمع في كيان أوثق، هذه الأطراف في كيانات سياسية دول وهذا ما يعطي للتكامل بعده السياسي إن لم يكن سياسي في مقام الأول ويفهم من هذا أن العمل إرادي وعليه يستبعد المفكرون من عملية التكامل حالات الضم بالقوة والتي جعلت من المستعمرات كيانات وثيقة الارتباط بالمركز إلى درجة تفوق ما تحققه التكاملات الإقليمية.[2]

5.الثقافة السياسية المشتركة: ويقصد بضرورة توفير قيم سياسية مشتركة أو متقاربة بين أطراف العملية التكاملية الأمر الذي يتطلب توفر عنصرين هما:

- الإحساس المشترك بأهمية التكامل.
- الشعور بأنهم أقرب إلى بعضهم من علاقاتهم بأطراف أخرى وهو ما يؤدي إلى سرعة الاستجابة النفسية والعاطفية للرسائل التي يوجهها كل طرف إلى الآخر.

6.وجود النخبة الحاكمة المتقاربة للأهداف: إن الدخول في العملية التكاملية يتطلب إضافة إلى ما سبق ذكره من شروط توفر الدول الأطراف في العملية على النخب الحاكمة ذات البرامج والسياسات والأهداف المتقاربة أو هو ما يوفر الإرادة السياسية الضرورية لانطلاق العملية.

---

[1] لبيب شقير، المرجع السابق، ص841.

[2] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، 1990، ص 225.

7. وجود المؤسسات والمنظمات الإقليمية: إذا كانت الإرادة السياسية ضرورية للانطلاق فإنها لا تكفي وحدها بل يجب توفر المؤسسات والمنظمات الإقليمية الحكومية غير الحكومية القادرة على تنفيذ البرامج والسياسات المقاربة وبالتالي تنشط التبادلات بين مختلف الأطراف والعمل على التصدي إلى كل ما من شأنه إعاقة العملية.[1]

8. تغيير أسس التنظيم المجتمعي لأطراف العملية التكاملية: وهذا ينطوي على فرضيتين أساسيتين:

الأول: وهو فرض الإمكان أي توافر أرضية كافية من التشابه في القيم تجعل التوجه إلى التكامل أمرا ممكنا.

ثانيا: فرض الوضوح التوجيهي بمعنى وجود رغبة في إحداث تغيرات مشتركة في تلك القيم من خلال التكامل.[2]

9. المرحلية في العمل: إذا كان التكامل يمثل الهدف المنشود فإن دراسته تتطلب التعرض للعملية التي يتم بها الانتقال إلى تلك الحالة لأنه عملية طويلة الأجل ويتطلب هذا الإدخال الزمن بصورة جوهرية في تحليلها فهو عملية متعددة المراحل ومن أجل الوصول إلى الهدف المنشود يرى كثير من المفكرين أنه من الخطر للغاية بدء العملية التكاملية بتحدي مفهوم سيادة الدول الأطراف أو اثارة النعرات الوطنية ولكن من الأفضل البدء بمجالات لا تثير مثل هذه الحساسية وأن من أفضل الأدوات لتحقيق التكامل الإقليمي هو إجراءات التكامل الاقتصادي.

المطلب الرابع: أشكال التكتل الإقليمي

توجد أشكال كثيرة من التكتل الإقليمي نذكر ما يلي:

أولا: منطقة التجارة الحرة

وهي المنطقة التي تقوم فيها الدول الأعضاء نزاع العوائق التجارية بينها ولكنها تعطي الحرية للدول العضوية أن تفرض سياستها التجارية وأما بالنسبة إلى الدول الأخرى وبذلك يوافق جميع الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو تمر عبر حدودهم بدون فرض رسوم

[1] لبيب شقير، المرجع نفسه، ص 225.

[2] محمد محمود الإمام، المرجع السابق، ص 225.

جمركية وإذا كانت مستوردة من منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع إلى رسوم جمركية عندما تعبر داخل المنطقة و أما بالنسبة الدول التي من منظمة العالمية للتجارة فإنها لا تفرض عليها رسوم جمركية.[1]

والمشكلة التي تواجه منطقة التجارة الحرة هي مشكلة إعادة التصدير ويرجع السبب في ذلك خوف من انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل منطقة وذلك عندما يكون هناك تباين في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء وما هو ما يؤدي عدم توحيد في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في المنطقة.

أول منطقة للتجارة الحرة في العصر الحديث هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية التي تأسست من 1960 بواسطة مجموعة من الدول الأوروبية التي لم تكن مستعدة للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة وخوفا من حرمانها من مكاسب التجارة في أوروبا قامت بإنشاء هذه المنطقة وذلك بإزالة كافة الرسوم الجمركية على التجارة بعدئذ قام كل بلد بتوقيع اتفاق منطقة تجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي وإقامة أكبر سوق حرة في العالم.[2]

ثانيا: الإتحاد الجمركي

هو يعتبر أولى مراحل التكامل والاندماج الاقتصادي فيتطلب إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بأشكالها المختلفة على السلع والخدمات المتداولة بين هذه الدول وليس المنتجة فيها فقط وتوحيد الرسوم والتعريفة الجمركية بينها في مواجهة العالم الخارجي ومعنى ذلك أن قيام الإتحاد الجمركي يتطلب وضع الأسس اللازمة لرسم سياسة تجارية مشتركة وهو ما يتطلب بالضرورة تنازل الدول عن جزء من سيادتها لصالح الجهة والمؤسسات المنوط بها رسم هذه السياسة.[3]

ويتميز الإتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية وتكوين حائط جمركي للدول الأعضاء في تعاملاتها مع غير وهو بذلك لا يواجه عادة المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة فيما يخص إعادة التصدير وما ينجم عنه من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل المنطقة كما يتميز عنها أيضا في كونه يقيد حرية أي بلد عضو في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية أو في تجديد الاتفاقيات المعقودة دون موافقة الدول الأعضاء على ذلك والسبب في ذلك هو الرغبة في زيادة

[1] كامل بكري، الاقتصاد الدولي للتجارة والتمويل الإسكندرية، دار جامعة، 2002، ص 195.

[2] فؤاد أبو سنيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة القاهرة، دار المصرية البنائية، 2004، ص11.

[3] Nicolas Nossis, Accès à l'union européenne : Droit, 2conomie, politique, 9eme éd, révisé [rixensart] Ed. nols-edit-mur, 1999, p4-6.

فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة وحماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي نتيجة منح عبر مزايا تفضيلية أكبر.[1]

ثالثا: السوق المشتركة

لقد حققت السوق المشتركة تطورا سريعا في العالم ويتضمن ذلك إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج العمل ورأس المال داخل السوق المشتركة بالإضافة إلى مقومات الإتحاد الجمركي المتمثلة في حرية التجارة بين الأعضاء والسياسة التعريفية المتماثلة تجاه الأقطار الخارجية الأخرى وبذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة.[2]

رابعا: الإتحاد الاقتصادي

لقد أخذت دول السوق الأوربية المشتركة تسير في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينات وذلك من خلال تنسيق كافة السياسات الاقتصادية لها.

ويعتبر الاندماج الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الإتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة تعاونا إقليميا يصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي إلى حيز جغرافي محدد ويطلق عليها التفاعلات الإقليمية والتي تسعى لتحقيق جهود التعاون الاقتصادي والأمني بين عدة دول في منطقة جغرافية معينة ويمكن القول هنا أن الإقليمية يمكن أن تنقسم إلى قسمين الإقليمية مفتوحة ويقصد بها تلك الجهود التي تهدف إلى تشجيع التعاون في مجالات التجارة والاستثمار أما الإقليمية الرخوة فهي التي تسعى إلى تحقيق الاتفاقيات المشتركة في إطار التعاون الأمني.[3]

المبحث الثاني: أهم التكتلات الإقليمية العالمية في قارة أمريكا وأوروبا

المطلب الأول: التجربة الإتحاد الأوربي

يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي

[1] عبد المنعم السعيد، الجماعة الأوربية تجربة التكامل والوحدة، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1986، ص 110.

[2] Arret du 5 Maie 1982, affaire 1581, Reccueil 1982, p 1409.

[3] حسن نافعة، الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، طبعة أولى 2004، ص 277.

والسوق المشتركة إلى أن وصل مرحلة الإتحاد الاقتصادي والنقدي ولإعطاء فكرة أساسية حول هذا التكتل الاقتصادي فسنتناوله من حيث الحجم والإمكانيات النشأة ومراحل التطور والسياسات الاقتصادية والتوجهات المستقبلية.[1]

لقد انبثق على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب معاهدتين جديدتين في روما في 25 مارس 1957 الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوربية للطاقة الذرية والثانية تتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعة موحدة وقد وقعت معاهدة روما للدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة والتوسع المستمر وتحقيق المزيد من الاستقرار والتحسن في مستويات المعيشة وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء ومع حلول عام 1967 نجحت هذه الدول في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوربية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي الجماعة الأوربية.[2]

أولا: تصاعد عضوية الجماعة الاقتصاد الأوربية

بعد مفاوضات طويلة انضمت الدانمرك وبريطانيا عام 1973 إلى السوق الأوربية بينما لم تنضم النرويج نظرا للرفض الشعبي وشهدت الجماعة الأوربية المرحلة الثانية للتوسع خلال عقد الثمانينات حيث انضمت اليونان عام 1981 كما انضمت كل من اسبانيا والبرتغال في عام 1986 ثم جاءت مرحلة أخرى من مراحل التوسع الكمي في جانفي 1995 بانضمام كلمن النمسا فنلندا السويد، ليتطور بذلك النظام الأوربي من الجماعة الأوربية إلى الإتحاد الأوربي الذي يضم في ذلك الوقت اثني عشرة دولة.[3]

ثانيا: النظام النقدي الأوربي

عقب انهيار النظام النقدي الدولي (اتفاقية بريتون وردز عام 1971) حافظت دول الإتحاد الأوربي على أسعار صرف مستقرة بين عملاتها ومنعت التقلبات التي تزيد عن 2,25% وهذا ما يسمى الثعبان الأوروبي داخل النفق وبحلول عام 1987 انهيار هذا النظام مع بقاء عملات كل من ألمانيا بلجيكا، هولندا والدنمرك متمسكة بأسعار صرف متبادلة ثابتة.[4]

---

[1] حسين عمر، الجات والخصخصة القاهرة، دار الكتاب الحديث بدون سنة النشر، ص 39.

[2] كامل بكري، الاقتصاد الدولي للتجارة والتمويل الإسكندرية، دار جامعة 2002، ص 216.

[3] المرجع نفسه، ص 216.

[4] Michel Deppler « Au delà de l'intégration » Revue de Finance et développement, volume 41 N°2 Washington, juin 2004, p4.

ثالثا: إنشاء العملة الموحدة

بدأ التفكير في وحدة نقدية أوروبية في أوائل عقد التسعينات في أعقاب بوادر انهيار النظام النقدي العالمي وفي ديسمبر 1991 حقق الإتحاد الأوروبي تطورا كبيرا عن طريق توحيد أوروبا اقتصاديا وسياسيا فكما سبق وأن بين تم توقيع اتفاقية ماستريخت للوحدة الاقتصادية والسياسية في أوروبا لبدأ العمل بها عام 1992 ووفقا لما نصت عليه اتفاقية ماستريخت كان من المفترض أن يبدأ العمل بنظام العملة الموحدة عام 1996 ولكن بشرط أن تتأهل سبع دول للدخول في هذا النظام ومن هنا فقد تأجل التطبيق إلى عام 1999 على أن تسبقه مراجعة للمواقف الدول عام 1998 وهذا ما يدعو إلى الإشارة لضرورة استفاء دول الإتحاد الأوروبي لشروط انضمامها إلى نظام العملة الموحدة.[1]

وابتداء من أول جانفي 1999 أصبحت لأوروبا جديدة اليورو وبداية من هذا التاريخ حلت هذه العملة سجل العملات الوطنية لـ 11 بلدا: بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فلندا وفي جانفي 2001 تخلت اليونان أيضا عن عملتها وبذلك أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي وقد كونت هذه الدول مجتمعة ما يسمى بمنطقة اليورو وهناك ثلاث دول تنتمي إلى الإتحاد الأوروبي غير أنها لم تتبنى عملة اليورو ويتعلق الأمر بالدنمرك، السويد وبريطانيا.[2]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والبنية المؤسسية للإتحاد الأوروبي

تتسم البنية التنظيمية للمؤسسية للإتحاد الأوروبي وكذا آليات وعمليات صنع القرار فيه صورتهما الحالية بقدر هائل من التعقيد يجعل من المتعذر حتى بالنسبة إلى الخبراء والمتخصصين الإحاطة بكل تفاصيلها ويعود السبب في هذا التعقيد جزئيا عل الأقل على الطريقة التي نشأت وتطورت من خلالها تلك المؤسسات والآليات وفيما يلي هذه المؤسسات:

1. مؤسسات صنع القرار:

أ. المجلس الأوروبي:

يتكون المجلس الأوروبي من رؤساء دول وحكومات دول الأعضاء في الإتحاد ويعتبر أعلى مستويات صنع القرار ومستودع السلطة العليا فيه ومن المفيد لفت الأنظار هنا إلى أهمية عدم الخلط بين

[1] المرجع السابق، ص 217.

[2] مرجع نفسه، ص 217.

المجلس الأوروبي وهو موضوعنا هنا وبين مجلس أوروبا فالأول هو إحدى هيئات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي أما الثاني فهو الاسم الرسمي لمنظمة مستقلة تظم في عضويتها معظم الدول الأوروبية.

ب. **مجلس الوزراء:**

هو أحد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي لعملية التكامل والاندماج الأوروبي منذ البداية أي منذ تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ولكن هناك تعديلات كثيرة طرأت على تشكيل هذا المجلس وطريقة صنع القرار فيه تضمنها المعاهدات المختلفة التي وردت بها نصوص تتناول تشكيل مجلس الوزراء طبقا للمادة 203 من معاهدة ماستريخت من ممثل واحد عن كل دولة يتعين أن يكون على مستوى وزاري ومفوضا يملك صلاحية التحدث باسم الحكومة الدولة التي يمثلها معنى ذلك أنه لا يجوز أن توفد الدول الأعضاء موظفين حكوميين مهما علت مراتبهم الوظيفية لتمثيلها في اجتماعات هذا المجلس وإنما تعيين عليها إبقاء ممثلين سياسيين من مرتبة الوزراء.[1]

ت.المفوضية الأوروبية:

تعتبر المفوضية الأوروبية إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي غير أن هذه المؤسسة شهدت تطورا كبيرا عبر المسيرة الطويلة لعملية التكامل والاندماج الأوروبي ففي زمن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب أطلق على هذه المؤسسة أسم السلطة العليا أريد لها أن تكون المركز الرئيسي لعملية صنع القرار وأن تدار بواسطة فتبين كبار يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال عن الحكومات أما معاهدة روما فقد أطلقت اسم المفوضية على المؤسسة المناظرة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

وفي الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية وعند اندماج الجماعات الأوروبية الثلاث أعيد صياغة أهداف ووظائف المفوضية بما يتناسب مع ما مرت به حركة التكامل الأوروبي من تحولات وخاصة بعد تنامي دول السياسيين على حساب البيروقراطيين ومن أهم الصلاحيات والوظائف التي تمارسها المفوضية الأوروبية نذكر:

- **التشريع:** المفوضية هي المخطط والمبادر بإعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على القوة الدفع في حركة التكامل الأوروبي والعمل على تطويرها باستمرار.

[1] حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي الدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان :ص 194، ص 195.

- **التنفيذ:** المفوضية هي الجهة المسئولة عن تنفيذ ما يشرع من القوانين أو يصدر من قرارات وذلك من منطلق أنها أحد الأجنحة الرئيسية للسلطة التنفيذية في الاتجاه ومن تم فهي مسئولة عن إدارة العملية التكاملية برمتها.
- **المتابعة الرقابية:** المفوضية هي الحارس والضامن لتنفيذ أحكام المعاهدات ومن ثم فهي مسئولة عن وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت به والتأكيد من ذلك وعن التزام الهيئات والشركات الأوروبية بالقوانين واللوائح المقررة وإحالة المخالفات سواء من جانب الحكومات أو من جانب الهيئات والشركات والأفراد إلى المحكمة الأوروبية.[1]
- **التمثيل:** ففيما عدا الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن وبعض الأمور الأخرى المحدودة تعتبر المفوضية هي الجهة الممثلة للإتحاد الأوروبي والمتحدثة باسمه إضافة إلى قيادة المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن المفوضية الأوروبية تقوم بوضع الميزانية العامة للإتحاد والإشراف على تنفيذها وتقديم مقترحات القوانين والإشراف على تنفيذها بوصفها المسئولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة.[2]

ث .البرلمان الأوروبي:

حرصت حركة الوحدة الأوروبية منذ بداية انطلاقتها على أن تتضمن مؤسسات التكامل الأوروبي هيئة تمثيلية تعبر عن إرادة الشعوب لفكرة الوحدة وتضمن مشاركتها في عملية صنع القرار ونظرا لأن الدول الأوروبية لم تتمكن من الاتفاق على نظام الانتخابي موحد بالنسبة لانتخابات البرلمان الأوروبي فما تزال عملية شغل مقاعده تجري كل 5 سنوات وفقا للنظام الانتخابي المتبع في كل دولة ويختلف عدد المقاعد في البرلمان الأوروبي من دولة لأخرى ففي لوكسمبورغ وهي أصغر دولة الإتحاد يمثل في البرلمان عن كل 60000 مواطن وأما في ألمانيا أكبر دول الإتحاد تعدادا للسكان فيصل العدد إلى ممثل لكل 800000 مواطن.[3]

[1] بوصبيع صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، رسالة ماجستر (غير منشورة) جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص 38.

[2] المرجع نفسه، ص 39.

[3] البرلمان الأوروبي يدعو إلى إعادة رابطة حقوق الإنسان التونسية، الخبر، 18-09-2005.

ويعقد البرلمان اجتماعاته العادية في مدينة سترسبورغ والتي تعتبر المقر الرئيسي والنهائي للبرلمان الأوروبي نظامه الداخلي بنفسه وبحرية تامة ووظائف البرلمان الأوروبي في بداية نشأته استشارية في معظمها ثم زادت هذه الصلاحيات تدريجيا ومنذ صدور القانون الموحد تمتع البرلمان الأوروبي بثلاث صلاحيات رئيسية هي:

- إدخال تعديلات على مشروعات القوانين المقترحة.
- حق الاعتراض أو وقف وتعطيل بعض التشريعات.
- سلطة إصدار آراء مطابقة تتعلق بالمصادقة على معاهدات الانضمام أو المشاركة.

2. المؤسسات والهيئات الرقابية:

أ. محكمة العدل الدولية:

وهي الجهاز القضائي للإتحاد الأوروبي وهي بهذه الصفة تلعب دورا بالغ الأهمية في عملية التكامل والاندماج الأوروبي ليس له مثيل في أي تنظيم دولي آخر سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي ولا تعود أهمية هذا الدور فقط إلى الصلاحيات القانونية والقضائية الواسعة التي تتمتع بها محكمة العدل الأوروبية وإنما أيضا على وجه الخصوص إلى رؤية الجماعة الأوروبية لنفسها باعتبارها جماعة تضامنية تعاقدية تقوم أولا وقبل كل شيء على فكرة احترام القانون أي احترام الحقوق والواجبات والاضطلاع بالمسئوليات وتنفيذ الالتزامات الواقعة على عاتقها سواء بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الأساسية التي وقعت وصادقت عليها الأطراف المتعاقدة أو بموجب ما يصدر عنها من قرارات.

وتؤدي محكمة العدل الأوروبية دورا بارزا في توضيح طبقة ونطاق القوانين والقواعد الأوروبية واجبة التطبيق في حل الخلافات والمنازعات القانونية التي يمكن أن تثور عند تطبيق هذه القواعد والقوانين.

ب. محكمة المراجعين (الجهاز الأوروبي للمحاسبة):

وهي الجهة المسئولة عن فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الإتحاد الأوروبي بكل تفاصيلها سواء ما تعلق منها بجانب الإيرادات أو بجانب النفقات وتختص هذه المحكمة بالتأكيد من:

- أن الموارد المدرجة في ميزانية وحسابات الإتحاد تتطابق كما ونوعا ومصدرا مع ما هو مطلوب تحصيله وفق الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والقوانين والقرارات الواجبة القرار.
- أن هذه الموارد تم تحصيلها ووصلت إلى الجهات المعنية بالفعل وأدرجت ضمن البنود المخصصة لها في جانب الإيرادات في الميزانية العامة.
- أن الإنفاق هذه الموارد تم تحصيلها ووصلت إلى الجهات المعنية بالفعل وأدرجت ضمن البنود المخصصة لها في جانب الإيرادات في الميزانية العامة.

- أن الإنفاق هذه الإيرادات يتم على نحو صحيح وفي الأغراض المخصصة لها.[1]

المطلب الثالث: التكتل أمريكا الشمالية

تعتبر هذه التجربة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المقيم حديثا مقارنة بتجربة الإتحاد الأوروبي ولا تقتصر على دول ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة وإنما تجاوزت السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا ونجد قيام هذه المنطقة أملته مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت ترفض الترتيبات الإقليمية وتحاول الحد منها بدعوى أنها تفوق تحرير التبادلات الدولية وذلك طيلة معظم القرن العشرين أما خلال العقدين الآخرين من هذا الأخير فقد تحولت الولايات المتحدة نحو الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية بالتفاوض حول إقامة اتفاقيات تجارية قوة مع مجموعة من الدول من بينها اتفاقية النافتا.[2]

1. نشأة النافتا: NAFTA أمريكا الشمالية

بدأت فكرة النافتا بالظهور في عهد الرئيس جورج بوش الأب الذي تميز بالركود الاقتصادي وأخذت الولايات المتحدة تبحث عن حل للخروج من حالة الركود الاقتصادي فوجدت أن الحل يكمن في تشجيع التجارة الدولية باعتبارها الدينمو الذي يحرك عملية النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار وانخفاض معدل البطالة وإنعاش الاقتصاد مرة أخرى وعليه فقد فكرت الولايات المتحدة في إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك وقد شجع الأمريكيين على هذه الفكرة أسرع دول المجموعة الأوروبية في عمليات التكامل الاقتصادي والنقدي والتي خلقت منها قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

ولم يكتب لمشروع اتفاقية النافتا أن يمر للكونغرس في عهد الرئيس بوش الأب وذلك لسيطرة الديمقراطيين على كل من المجلس التشريعيين وكان الديمقراطيين يعارضون هذه الاتفاقية إلا أنه ثم إحياء مشروع النافتا في عهد الرئيس بيل كلينتون الذي ارتأت إرادته أن هذه الاتفاقية سوف تساهم مساهمة فعالة في إنعاش الاقتصاد الأمريكي وزيادة فرص الاستثمار ومن ثم زيادة معدل التوظيف ولكن المعارضين لهذه الاتفاقية وعلى رأسهم نقابات العمال الذين رأوا أن هجرة المصانع إلى المكسيك للاستفادة من مزايا انخفاض أجور

---

[1] مرجع نفسه، ص 223.

[2] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الكامل الاقتصادي في الدولة النامية "دراسة تجارب مختلفة: أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 59.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 436.

العمال سوف تؤدي إلى بطالة في الولايات المتحدة الأمريكية وقد أبدى المزارعون في هذه الأخيرة تخوفهم من انخفاض أسعار المنتجات الزراعية نتيجة لانخفاض الطلب عليها ولكن في النهاية تمت الموافقة على هذه الاتفاقية في الكونغرس بعد مداولات طويلة وبعد أن أبدت المكسيك تنازلات جانبية من جانبها خصوصا في الأمور التي تتعلق بشروط التبادل التجاري لبعض المنتجات الزراعية التي تؤثر سلبا على المزارعين الأمريكية وقد ضمت النافتا كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتعداد سكاني قدره 378 مليون نسمة حيز التنفيذ في 01 جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول.[1]

2. أهداف النافتا:

ترمي منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

أ. إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمار بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي.

ب. رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة.

ت. محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا بالتحديد في اليابان.[2]

ث. علاج مشكلة البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.

ج. تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة.

ح. تحقيق تحرير تجاري من شأنه زيادة نمو الناتج المحلي وتحقيق تنمية اقتصادية وزيادة الدخول للدول الأعضاء.

خ. زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الإتحاد الأوروبي مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة صادرات دول تلك التكتلات وزيادة القدرة التنافسية للدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة والتي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.[1]

---

[1] المرجع نفسه، ص 437.

[2] عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية "دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة على الشراكة الأورو متوسطية على الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2007-2008، ص 104.

3. تقييم أبعاد الاتفاقية:

ورغم ما حققته الاتفاقية من مكاسب لأعضائها إلا أنها تثير المخاوف للعديد من شركائها من الدول غير الأعضاء حول آثارها المحتملة على صعيد تحويل التجارة والاستثمار بعيدا عنهم باتجاه الداخل ورغم أن التقديرات بوجه عام تشير إلى أن حجم تحويل التجارة المتوقعة يعد صغيرا نسبيا في المتوسط إلا أنه من الممكن أن تصبح تلك الآثار ملموسة للدول المنفردة وفي قطاعات تصديرية مجددة فهناك دون شك أساس موضوعي لمثل هذه المخاوف فالموقع مثلا في قطاع الزراعة أن يزيد طلب الولايات المتحدة الأمريكية على منتجات الحدائق المكسيكية على حساب وارداتها السابقة من البرازيل وبالنسبة للسلع المصنعة فقد قلصت التنازلات المدرجة في إطار جولة الأورو جواري من احتمالات تحويل التجارة في بعض القطاعات إلا أنها تظل قائمة لصالح المكسيك في قطاعات أخرى مثل ملابس والمنتجات والأحذية وقطع غيار السيارات سواء في أمريكا اللاتينية وآسيا أو دول نامية أخرى بينما تستفيد بعض الصناعات الأمريكية من فرص تصديرية جديدة في أسواق المكسيك على حساب موردين في دول متقدمة أخرى أو نامية أكثر تقدما.[2]

المبحث الثالث: أهم التكتلات الإقليمية الدول النامية

شجع نجاح المجموعة الاقتصادية الأوروبية العديد من محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول كوسيلة لحفز التنمية الاقتصادية بين الأول النامية كوسيلة لحفز التنمية الاقتصادية ولكن معظم هذه المحاولات صادف نجاحا محدودا أو أمني بالفشل والأمثلة على ذلك ما يلي:

المطلب الأول: رابطة جنوب شرق آسيا

أن التكتل الأسيوي لازال في طور التكوين أي أن هناك تطورا أو تغييرا مستمرا في هذا الاتجاه وخاصة في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا على وجه التحديد وتصاعد مساهمتها في التجارة الدولية ورغبة هذه الدول الآسيوية في حماية نفسها من موجة الحماية المباشرة سواء من جانب اليابان أو من جانب النمو الآسيوي المساعد، أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة، أو أكثر الاقتصادية ديناميكية وفقا لتصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى العملاق النائم وهو

[1] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل الكامل الاقتصادي في الدولة النامية "دراسة تجارب مختلفة" أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 64.

[2] أسامة المجذوب، العولمة الإقليمية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1999، ص 75-76.

الصين، حيث حققت هذه الدول معدلات نمو تعدت في كثير من الأحيان 10% سنويا نقلتها إلى مشارف البلدان الصناعة المتقدمة ونجحت عن طريق الهندسة العكسية والاقتباس في تطوير تكنولوجيا تناسب إمكانياتها وظروفها فأكسبتها قدرة تنافسية متزايدة ونصيبا ملائما من السوق العالمي.[1]

وقد أنشئت هذه الرابطة كنوع من الحلف السياسي عام 1967 مواجهة الشيوعية التي كانت آنذاك منتشرة في دول جنوب شرق آسيا خاصة فيتنام كمبوديا لاوس، وبورما ويتكون تكتل الآسيان من ستة دول هي تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبروناي واندونيسيا والفيليبين وانضمت الفيتنام إلى هذا التكتل في 28 جويلية 1995 ولقد ركزت هذه الرابطة في البداية على التنسيق السياسي ثم بدأت ترتكز على التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وكان الهدف الرئيسي من إنشائها بالخطط القومية للتنمية داخل التكتل وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة الآسيان لم تكن منطقة تجارية تفضيلية عن البداية وأنشئت اتفاقية التجارة التفضيلية عام 1977 أي بعد 10 سنوات من إنشاء الآسيان تقريبا.[2]

وفي عام 1991 ظهرت فكرة إنشاء منطقة التجارة الحرة في دول آسيا باقتراح من رئيس وزراء تايلنديا، وتم الاتفاق على تنفيذ هذه الاتفاقية في عام 1992 وتهدف منطقة التجارة الحرة الآسيوية إلى تخفيض التعريفة الجمركية على التجارة البيئية في حدوده 5% خلال 15 سنة ابتداء من جانفي 1993 والاتفاق على إتباع أسلوب موحد للتعريفة الجمركية التفضيلية ويقوم هذا الأسلوب على تقسيم المنتجات إلى نعين: النوع الأول وهو ما يسمى بالنوع السريع ويحتوي على تخفيض التعريفة الجمركية بين 0 – 5% خلال فترة ما بين 7-10 سنوات ويتوقف ذلك على مقدار رسوم الجمركية الأساسية أكثر وأقل من 20% أما النوع الثاني فهو يكون تخفيض الحدود فيه بسرعة أقل من سابقه وتنقسم مجموعة السلع فيه إلى مجموعتين أيضا وفي الاجتماع السنوي 1993-1994تم الاتفاق على الإسراع بتنفيذ الاتفاقية وتخفيض نسبة رسوم الجمركية كما تم الاتفاق على تخفيضها على حوالي 11 ألف منتج في نهاية سنة 2000 أما بالنسبة للنوع الثاني من المنتجات فتم الاتفاق على الانتهاء من تطبيق التخفيض في 2003 بدلا من 2008 ومن المتوقع أن تسهم هذه الاتفاقية في دعم التجارة البيئية بين دول آسيان.[3]

2. التعاون الاقتصادي لأسيا والباسيفيك (APEC):

---

[1] مرجع نفسه، ص 31.

[2] نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس، أساسيات الأعمال في ظل العولمة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005، ص 132.

[3] Chris Dixon, South East Asia in the word Economy, cambridge, université press, New york, 1991, p9.

أنشئ هذا الاتفاق سنة 1989 بمبادرة من أستراليا وبدعم من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبهدف إلى تحرير كامل للمبادلات والاستثمارات وهو يضم 18 عضوا، 06 أعضاء من تجمع ASEAN وهم اندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة، تايلاندا، بروناي، وأعضاء النافتا الثلاث إضافة إلى كل من أستراليا، نيوزلندا، اليابان، تايوان، هونغ كونغ، الصين، الشيلي، كوريا الجنوبية، يابوازي، نوفيل عنيني.
يضم هذا التجمع 40% من سكان العالم وتمثل تجارته 50% من تجارة العالم وتحقق بلدانه 60% من مجموع الناتج الداخلي العام.[1]

3. السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR):

أنشأت سنة 1991 وتضم بلدان: الأرجنتين، البرازيل، الأورغواي، البارغواي، بوليفي، الشيلي، وتضم هذه الدول 227 مليون نسمة وتستحوذ على نسبة ضعيفة من التجارة العالمية إذ تبلغ حوالي 03%، بينما تمثل التجارة البينية لها 20% من تجارتها مع العالم.

4. منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (لافتا):

أسست هذه المنظمة بواسطة المكسيك ومجموعة من دول أمريكا اللاتينية، وتوجد مجموعة فرعية انبثقت عن هذه المنظمة، وتتكون من حلف الاندين الذي تم تشكيله عام 1969، ويضم كلا من الدول التالية: بوليفيا، الإكوادور، الشيلي، كولومبيا، البيرو، فنزويلا، إلا أنه في عام 1980 حلت محله منظمة التكامل الأمريكي (لايا).

5. منظمة التجارة الحرة الكاريبية وجماعة شرق إفريقيا الاقتصادية:

أسست منظمة التجارة الحرة الكاريبية عام 1968 وحولت إلى سوق مشتركة في عام 1973، أما جماعة شرق إفريقيا الاقتصادية فقد أسست في عام 1967 وضمت كل من كينيا، تترانيا، أوغندا، وانهارت عام 1977.[2]

6. منظمة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا:[3]

أنشأت في عام 1981 وتضم 19 عضوا وتمتد من السودان شمالا إلى موزنبيق جنوبا.

---

[1] JE mittaine et F.pequerul : les unions économiques régonales, Arnand colin, paris 1999, p48.

[2] JE, Mittaine et F.PEquerul ; op, cit, p37.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنسر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 442.

7. السوق المركزية المشتركة لأمريكا الوسطى:

قام بتأسيس هذه السوق مجموعة من الدول عام 1960 وهي كوستاريكا والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس وقد حلت هذه السوق في عام 1969 ثم أعيد تكوينها في عام 1990.

جدير بالذكر إلى أعظم عقبة تعترض تكاملا اقتصاديا ناجحا بين مجموعتين من الدول النامية هي ان المنافع الناجحة عن هذا التكامل لا توزع بالتساوي بين الدول الأعضاء وبدلا من ذلك تقوم الدول الأكثر تقدما في المجموعة بالحصول على معظم الفوائد مما يؤدي إلى انسحاب الدول المتخلفة من هذه التكتلات وإفشال محاولة التكامل الاقتصادي، إضافة إلى هذا فهناك عقبة أخرى وهي أن كثيرا من الدول النامية لا ترغب في التخلي عن جزء من سيادتها المكتسبة إلى سلطة مجتمعية، تتخطى صلاحيتها الحدود القومية للدول الأعضاء. كما أن نقص وسائل النقل والاتصالات الحديثة الجيدة بين الدول الأعضاء وكذلك بعد المسافات الفاصلة بين هذه الدول، والطبيعة التكاملية للدول الأعضاء والمنافسة على نفس الأسواق العالمية للصادرات الزراعية كل هذا يعد عاملا معرقلا لمحاولة إنجاح التكامل الاقتصادي بين الدول النامية خلافا للدول المتقدمة التي استفادت من التجارب الفاشلة للتكامل الاقتصادي للدول النامية.

المطلب الثاني: تجربة التكامل الاقتصادي في الوطن العربي

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة التي أفرزتها ظاهرة العولمة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة ايجابية والاستفادة مما يتيحه التكامل من فرص سواء في مجال التجارة أو الاستثمار إضافة إلى قوة تنافسية مبنية على الإمكانيات المادية والبشرية والطبيعية المتوفرة في العالم العربي.

أولا: مجلس التعاون الخليجي :

بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون الخليجي مع مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقد في عمان بالأردن في نوفمبر 1980 حيث طرح أمير دولة الكويت تصورا لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات وقد رحبت به دول المنطقة بشكل عام.[1]

وفي فيفري 1981 عقد في الرياض مؤتمرا ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست حيث تم مناقشة خطة العمل المتقدمة من طرف دولة الكويت وفي مارس 1981 عقد وزراء خارجية الدول الخليجية

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون، مجلس التعاون للدول الخليج العربية، "ثلاثون عاما من الانجازات"، 2010/07/20.

الست اجتماعا في مسقط سلطنة عمان تمت فيه الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس كما تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس.

وفي القمة الخليجية التي عقدت في فترة 25-26 ماي 1981 في أبو ظبي تم إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون والذي يحتوي على اثنتين وعشرين مادة التي تعطي كافة الاختصاصات ومهام المجلس والأجهزة التابعة له بالإضافة إلى الامتيازات والحصانات ونظام التصويت وغيرهما من الوسائل المتعلقة بالتنسيق والتكامل في جميع الميادين كما تم في هذه القمة التصديق على اختيار أول أمين للمجلس والموافقة على تشكيل هيئة لتسوية المنازعات والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وتشكيل لجان مشتركة لتعزيز التعاون بين دول المجلس وفي نفس العام تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي أصبحت سارية المفعول بحلول شهر مارس 1982 وبعد عقدين من العمل الخليجي المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر 2001 والتي أقرت البدء بالإتحاد الجمركي اعتبارا من جانفي 2003 وتخطي مرحلة منطقة التجارة الحرة فيما بين دول المجلس.[1]

ثانيا: السوق العربية المشتركة :

يمكن إرجاع محاولات إنشاء السوق العربية المشتركة إلى تاريخ نشأة جامعة الدول العربية في عام 1945 فبعد حصول العديد من الدول العربية على استقلالها حاولت اكتشاف مقوماتها الاقتصادية واستغلالها على أساس إقليمي خاصة أنها تمتلك العديد من الخصائص والروابط الاقتصادية المشتركة.[2]

وقد اجتهدت الدول العربية في إقامة صيغ متعددة الروابط فيما بينها ففي سبتمبر عام 1953 قام مجلس جامعة الدول العربية بعقد اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وقع عليها سبع دول وهي: مصر، الكويت، المملكة العربية السعودية، سوريا، لبنان، الأردن والعراق وركزت بشكل أساسي على التفضيلات الجمركية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية العربية المتبادلة ولكن هذه الاتفاقية تعثرت نتيجة تخوف الدول الأعضاء من الإغراق وأثره في التنمية وفي 03 جوان 1957 وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لجامعة الدول العربية على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ودخلت حيز التنفيذ في 30 أريل 1964 وبلغ عدد الدول المنضمة لهذه الاتفاقية 13 دولة وهي: مصر، الكويت، العراق، الأردن، اليمن، السودان، الإمارات، سلطنة عمان، الصومال، ليبيا، موريتانيا، فلسطين وقد نتج عن

[1] بلعور سليمان، التحديات التي يواجهها تكتل مجلس التعاون الخليج العربي، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي الجزائر، 26-27 فيفري 2012، ص 1-2.

[2] المرجع نفسه، ص 9.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنشاء سوق عربية مشتركة تبني إقامتها في البداية 4 دول هي مصر، سوريا، العراق، الأردن في 23 أوت 1964 وبعد اثنتي عشرة سنة أخرى انضمت ثلاث دول أخرى وهي ليبيا، موريتانيا، اليمن عام 1977.

وظلت السوق قائمة حتى 1986 تاريخ توقف تطبيق الاتفاقية بعد تجميد عضوية مصر في جامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل وقد أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1988 قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود ذات الأثر المشابه بدءا من عام 1999 وتم الاتفاق على تخفيض قدرة 40% من الضرائب الجمركية في جانفي 2000 و30% في جانفي 2001 وأخيرا جانفي 2002.[1]

1. أهداف السوق العربية المشتركة:

لقد نصت مقدمة قرار إنشاء السوق العربية المشتركة على اعتبارها مرحلة مهمة تهدف إلى إرساء دعائم الاقتصاد على أسس سليمة من أجل التنمية الاقتصادية المتناسقة وخطوة هامة في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة وتحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي في هذه الدول وحدد هذا القرار أهداف السوق على الأسس التالية:

أ. حرية انتقال الأشخاص وحرية الأموال.

ب. حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

ت. حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

ث. حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات.[2]

ويضاف إلى هذه المجموعة من الأهداف العديد من القرارات التي يمكن اعتبارها الوسائل المساعدة على تحقيق هذه الأهداف وهذه الوسائل هي:

- تقوم الدول الأعضاء بتثبيت الرسوم الضريبية المطبقة في 1964 على الاستيراد والتصدير بحيث تمتنع عن فرض قيد جديدة أو تزيد في الرسوم على السلع الزراعية أو الصناعية.

[1] المرجع نفسه، ص 10.

[2] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2010، ص 403.

- إعفاء مجموعة من المنتجات الزراعية التي أنتجت في إحدى الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى وتخفيض هذه الرسوم والقيود بمعدل 20% ابتداء من 1965 على بقية المنتجات الزراعية.
- تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الإدارية على المنتجات الصناعية التي يكون منشأها احدى الدول الأعضاء بواقع 10% ابتداء من 1965.

- لا يجوز لأي دولة منح أي دعم لصادراتها من المنتجات الوطنية إلى بقية الدول الأعضاء عندما يكون إنتاج مماثل في البلد المستورد وهذا الشرط ضروريا لتوفير جو تنافسي.[1]

2. معوقات السوق العربية المشتركة:

هناك مجموعة من المعوقات التي عرقلت الحلم القومي العربي كان من أبرزها:

أ. **معوقات تشريعية:**

حيث إذا نظرنا إلى التنظيمات العربية التي تعالج مسألة التعاون الاقتصادي العربي نجدها متعددة أهمها المنظمة التنمية الزراعية وصندوق النقد العربي حيث أن مثل هذه المنظمات المتخصصة مجرد هياكل إدارية يغيب التعاون فيما بينها بل قد يحدث تعارض وتداخل بين صلاحياتها ومثال ذلك الوظيفي الأساسية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية هي تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين البلدان العربية في حين نجد أن دورها من المفروض يدخل ضمن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وبالتالي فغياب هذا التنسيق بين هذه الأجهزة يؤدي إلى انتشار البيروقراطية الإدارية.

ب. **معوقات السياسية وإيديولوجية:**

إن تغليب الإيديولوجية والنزاعات السياسة العربية على هدف تحقيق المصالح المشتركة يؤدي إلى ارتباط العلاقات التجارية والاقتصادية بدرجة صعود وهبوط الخلاف السياسي بين العواصم العربية المختلفة.

ت. **معوقات اقتصادية:**

حيث مالت الدول العربية للاندماج في الأسواق العملاقة دون إرادة اقتصادية وسياسة ذكية كانت تفرض وحدة المواقف وتنسيقها عربيا في ظل تجمع كمجتمع السوق المشتركة.[2]

المطلب الثالث: تجربة الإتحاد المغرب العربي

مشروع اتحاد المغرب العربي كمشروع اندماج جهوي تأسيس 17 فيفري 1989 بموجب معاهدة مراكش التي تضبط مؤسسات الاتحاد وآليات عمله وكانت ندوة طنجة بالمغرب أو مبادرة تجمع من حولها زعماء الدول المغاربية الثلاث أنذاك المغرب، الجزائر، تونس لإرساء البناء المغاربي وهو الحلم الذي يراود لقرون أبناء هذه المنطقة وتتضمن مؤسسات الإتحاد لجنة وزارية للمتابعة تحضر اجتماعات مجلس وزراء الخارجية وتتابع تنفيذ برامج الإتحاد وقد تأسس بموجب المعاهدة مجلس الشورى ومقره الجزائر إضافة إلى

[1] مرجع نفسه، ص 10.

[2] مرجع نفسه، ص 406.

هيئة قضائية مقرها بنواكشط، وقد عقد مجلس الرئاسة منذ إنشاء الإتحاد ست دورات رئاسية آخرها كان بتونس سنة 1994 وقد تأجلت الدورة السابعة بعد أن كانت مقررة بالجزائر في جوان 2002.[1]

جدير بالذكر أن مجلس وزراء خارجية اجتمع كجهاز سياسي واندماجي في 19 دورة بينما عقدت لجنة متابعة 39 دورة كما اجتمعت هذه اللجنة في دورتين حصصا للنظر في تطور المنظومة الاتحادية وقد أعدت ترسانة مغاربية قوامها 36 اتفاقية في كافة المجالات دخلت 6 اتفاقيات منها حيز التنفيذ وهي:

1) اتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية.
2) اتفاقية الحجر الزراعي.
3) اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار.
4) اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي.
5) اتفاقية النقل البري للمسافرين والبضائع والعبور.
6) اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للتجارة والاستثمار.[2]

وسبق ذلك محاولات للتقارب الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي كل أشهرها قرار تحرير المبادلات بين دوله بين سنوات 1964 و 1970 غير أنها آلت إلى الفشل.

ودول الإتحاد المغرب العربي تتمتع بموقع جيو سياسي على غاية من الأهمية لإشرافه على الضفة الجنوبية للمتوسط وكذا إشرافه على قسم كبير من المحيط الأطلسي وصلته بالشرق الأوسط وقربه من أكبر سوق في العالم والمتمثل في الإتحاد الأوروبي وهو يمتد على مساحة تقارب 6 ملايين كلم^2 وعدد سكانه يناهز 80 مليون نسمة ويحقق ناتج محلي خام باستثناء ليبيا وصل سنة 1998 إلى 105 مليار دولار وقد أبرم الإتحاد منذ تأسيسه 37 معاهدة واتفاقية أولها وقعت في 23 جويلية 1990 وآخرها في 24 أفريل 1994 قبل قرار تجميد مؤسسات وهياكل الإتحاد سنة 1995 على اثر الخلاف الذي وقع بين المغرب والجزائر.[3]

---

[1] رحماني موسى، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج، الندوة العالمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي حالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 8-9 ماي 2004، ص 9.

[2] مرجع نفسه، ص 9.

[3] Fathallah Oulkllou, après Barcelone, le Maghreb est nécessaire, Ed, l'harmattan, 1996, p 144.

رهانات نجاح إتحاد المغرب العربي:

1. مقتضى الضروريات والمبررات الذاتية لإقامة الإتحاد كأسلوب لزيادة الكفاءة الاقتصادية لدولة والسماح لها بالاستفادة من المزايا المتوفرة في كل منها.

2. التحدي الذي ترفعه أوروبا الموحدة في وجه دول الإتحاد من خلال إقامة منطقة تبادل حر أو متوسطة في أفق 2010 ووفق ما تنص عليه قواعد المنظمة العالمية للتجارة في مجال التفكيك الكامل للحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع والخدمات.

3. منطق العولمة وتأثيراتها الأكيدة على عمل الأنظمة الاقتصادية عبر التدخلات المتزايدة للهيئات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات والنفوذ الذي تتمتع به داخل هذه المؤسسات من خلال فرضها للمقاييس والمعايير على أساليب إدارة الاقتصاد.[1]

[1] Haroun, les opportunités d'intégration au Maghreb, approche Théorique et perspectives concrètes. Thèse de doctorat en sciences, économique NICE Sophia Antipolis, 1998, p 216.

خلاصة:

يعتبر التكتل الاقتصادي من أبرز التفاعلات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية يعود سبب نشأتها هو خوف الدول من نشوء حرب عالمية أخرى وهذا ما جعلها تسعى إلى التكتل فيما بينها سواء كانت دول متقدمة أو نامية من أجل تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية في جميع المجالات الاقتصادية لمواجهة أغلب مشاكلها الاقتصادية وتحقيقها تنميتها المنشودة في ظل نظام اقتصادي عالمي لا يعترف بالاقتصاديات الصغيرة أو المجزأة بل يعترف فقط بالمنافسة والقوة والكفاءة.

وقد شهد التكتل الاقتصادي مجموعة من التكتلات من أهمها التكتل الأوروبي الذي عرف نجاحا باهرا في التكامل الاقتصادي والتكتل الدول النامية التي لم تحقق أي تطورا أو ازدهارا في مجال من المجالات الاقتصادية نذكر منها جنوب شرق آسيا وتجربة الإتحاد المغربي العربي الذي لم يحقق أي نجاح وعليه فإن الهدف من إقامة التكتلات الإقليمية هو سعي الدول المتقدمة على سيطرت على دول النامية وذلك عن طريق إقامة الشراكة مع دول النامية من أجل فرض وجودها على الساحة الاقتصادية وسيطرت على ثرواتها الطبيعية.

سعت دول الاتحاد الأوربي منذ نهاية الحرب الباردة لإعادة نفوذها الدولي في المناطق التي كانت تشكل محورا أساسيا للسياسات الأوربية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، فقد كانت بين أوربا والمنطقة العربية عموما عددا من الروابط التاريخية تميزت بحلقات متصلة من التفاعلات المتنوعة وشكل التحول قي السياسة الأوربية اتجاه المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة والذي ترجم بشكل واضح في مؤتمر الشراكة الأوربية المتوسطية الذي عقد في برشلونة الاسبانية عام 1995 بداية لتدخل أوروبي جديد في المنطقة الجنوبية للمتوسط، يرتكز على سياسة التعاون الاقتصادي والأمني ويهدف إلى تحقيق السياسات الأوروبية في المنطقة.

كما شكل هذا التوجه الجديد تطبيقا عمليا للاستراتجيات الأوروبية الرامية إلى زيادة مستوى تدخلها في المناطق الإقليمية المتاحة للقارة الأوروبية.

وانطلاقا من أهمية منطقة المتوسط بصفة عامة ومنطقة المغرب العربي بشكل خاص عما الإتحاد الأوروبي غلى تطوير سياسات التعاون بين ضفتي المتوسط أين شهدت نموا تصاعديا تحت مسميات مختلفة من الشراكة الأورو متوسطية إلى سياسة الجوار الأوروبية وصولا إلى الإتحاد من أجل المتوسط بهدف إنشاء منطقة للسلام والازدهار والأمن وتحرير التجارة.

المبحث الأول: تطور تاريخي للإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي

برزت فكرة الوحدة الأوروبية في القرن الثالث عشر الميلادي وتواصلت عبر القرون دون انقطاع إلى أن حانت الفرصة لتحويلها إلى حركة سياسية نشطة ومتفاعلة مع الواقع وقد حمل هذه الفكرة عدد كبير من الفلاسفة ورجال الساسة والقانون من مختلف أنحاء أوروبا وكان من بين الأسماء الكبيرة التي طرحت مشروعات فكرية شهيرة ومتكاملة لتحقيق حلم الوحدة الأوروبية مفكرون فرنسيون من أمثال **بييرديبو** ومكسمليان سولي والقس سان بيير وغيرهم كما كان هناك مفكرون هولنديون من أمثال ديزديريس ايراسموس ويلهالم ليبنيتر 1646-1716 ومفكرون انكيز من أمثال وليام بن 1644-1718 وجرمي بنتام 1748-1832 وغيرهم كثيرون ينتمون إلى دول أوروبية متعددة.[1]

1) الدوافع الأوروبية:

ارتبطت فكرة الوحدة الأوروبية، حيث ظهرت لأول مرة مع نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الميلاديين بالصراع المحتدم بين السلطة الروحية التي يجسدها رأس الدولة ممثلا في الإمبراطور أو في الأمراء والملوك.[2]

فقد أدرك عدد من كبار المفكرين في مختلف أنحاء أوروبا أن استمرار الصراع بين السلطتين الزمنية والروحية يضعف الغرب المسحي ككل وأوروبا على وجه الخصوص، في مواجهة الشرق وخاصة الجزء الإسلامي منه ولم يكن غريبا في ظل هذا الجو الفكري أن يطرح رجل القانون الفرنسي بييرديبوا 1250-1320 الذي كان من أشد أنصار الحروب الصليبية أول مشروع فكري متماسك لوحدة أوروبية تستهدف في المقام الأول تقوية أوروبا كي يتمكن الغرب المسيحي من الوقوف في وجه الشرق المسلم والتصدي له ومحاربته واستخلاص الأماكن المقدسة من يد المسلمين "الكفار".[3]

وعلى الرغم من الدفع الديني لم يصمد كدافع محرك وحيد وراء الفكرة الأوروبية إلا أنه ظل ولفترة جدا يشكل واحدا من أهم الدوافع الرئيسية المحركة للعديد من مشروعات الوحدة التي ظهرت على الساحة الفكرية

---

[1] بطرس بطرس غالي، الحكومية العالمية، كتاب أكتوبر، القاهرة، دار المصارف، 1992 ص95.

[2] **غسان العزي**، الدين والسياسة في أوروبا، مجلة شؤون الأوسط، العدد 118، ربيع 2005، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثيق، بيروت، لبنان ،ص50.

[3] حسن نافعة، التنظيم العالمي من الحلف المقدس إلى الأمم المتحدة، القاهرة، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997، ص19.

الأوروبية حتى نهاية القرن الثامن عشر على الأقل. فها هو المفكر الألماني ويلهالم ليبنيتر 1746-1716 على سبيل المثال لا الحصر يطرح في نهاية القرن السابع عشر مشروعا يحث فيه الشعوب الأوروبية كلها على الوقوف بقلب رجل واحد لمحاربة الإمبراطورية العثمانية ويعتبر أن محاربة هذه الإمبراطورية الكافرة واجب ديني على كل أوروبي. ولذلك لم يتردد ليبنتيز في المطالبة بتفكيك الإمبراطورية العثمانية وتوزيع الأقاليم الخاضعة لسيطرتها على الإتحاد الأوروبي قد مشروعا فكريا متكاملا ومحكما لإقامته. أما أوروبا التي تستهدف الوزير ورجل السياسة الفرنسي سالي 1560-1641 توحيدها وإعادة ترتيب بيتها من الداخل، فقد استبعد منها أوروبا الأرثوذكسية وقصرها على أوروبا الكاثوليكية والبروتستانتية فقط.[1]

غير أن الأحداث السياسية والاجتماعية التي ما برحت تهب على أوروبا أضعفت كثيرا وتدريجيا من تأثير العامل الديني في الخطاب الديني و الفكري السائد في معظم الدول الأوروبية فقد أفرزت هذه الأحداث تدريجيا نخبا سياسية وفكرية جديدة تعبر عن مصالح قوى سياسية واجتماعية مختلفة بدأت تزاحم النبلاء والإقطاع ورجال الدين وتطالب بنصيبها في السلطة والثروة واندلعت ثورات سياسية واجتماعية كبرى في العديد من الدول الأوروبية الرئيسية، خاصة إنكلترا وفرنسا، غيرت من خريطة أوروبا السياسية وأحدثت تغييرات عميقة في بنية نظمها الاجتماعية والاقتصادية.[2]

يمكن القول أن التنافس بين القوى الكبرى في أوروبا، سواء للهيمنة على القارة الأوروبية من داخلها أو سيطرة على المستعمرات وفتح أسواق جديدة خارجها لتصريف منتجاتها وللحصول على المواد الخام للأزمة لصناعاتها الناشئة ساهم بدوره في دعم النزاعات الاستقلالية على حساب النزعة الوحدوية وأدى بالتالي إلى تراجع الأفكار الخاصة بإقامة مشروعات وحدوية طموحة صحيح أن الاتجاهات الوحدوية في أوروبا لم تختف تماما لكنها بدأت تنحومنحي أكثر واقعية وتتخلى عن نزعتها المثالية والطوباوية وتعيد صياغة خطابها الفكري بما يتناسب مع تطلعات ومصالح النخب الجديدة الصاعدة في المجتمعات الأوروبية.[3]

2) الدوافع الأمنية:

كان حلم الوحدة الأوروبية قد شغل حيزا ما من تفكير النخبة الفكرية في أوروبا فإن المعضلة الأمن هي التي سيطرت على تفكير النخبة السياسية فيها وخاصة في أعقاب حروب نابليون التي استمرت لما يقرب من

[1] المرجع نفسه ص 19.

[2] محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسة للإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة للتكامل العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1988، ص14.

[3] Bernard Bruneteau, histoire de l'unification européenne, prépas, histoire (paris : A Colin), 1996, pp 8-10

عشرين عاما. فقد حاولت القوى الأوروبية الأربع الكبرى المتحالفة ضد نابليون وهي انكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا، تنظيم أوضاع القارة الأوروبية، عقب تمكنها من هزيمة نابليون باستحداث نظام للأمن الجماعي يكون قادرا على الحيلولة دون تكرار ما حدث في الثورة الفرنسية. وأسفرت هذه المحاولة عن تشكيل خلف مقدس أعلن قيامه في **26 نوفمبر 1815** بين روسيا والنمسا وبروسيا، بينما ترددت بريطانيا قي الانضمام إليه وكان زعماء هذه الدول الثلاث قد اعتبروا أنفسهم مفوضين قبل العناية الإلهية لاستئصال الأفكار والحركات الليبرالية والقومية والثورية داخل القترة الأوروبية ولأن هذا الحلف كان يعبر عن رؤية محافظة وشديدة الجمود فقد نأت بريطانيا بنفسها بعيدا عنه وخصوصا أن مصالحها اختلفت عن مصالح حلفائها الآخرين بعد الهزيمة التي لحقت بفرنسا وحرمتها من لعب دورها التقليدي في أوروبا مؤقتا.[1]

كانت بريطانيا قد خرجت من الحروب النابليونية أكثر قوة على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، واتسعت إمبراطوريتها ومصالحها التجارية خارج القارة بما لا يقارن بمصالح حلفائها ومع ذلك فلم يكن بمقدورها أن تعزل نفسها عن مجريات الأمور داخل القارة الأوربية وخصوصا أن دورها كان حاسما في القضاء على طموحات نابليون وبدلا من الانضمام إلى حلف مقدس بدا لها غامضا بسبب طبيعته شبه الدينية فضلت إبرام معاهدة مع القوى الثلاث الأخرى تكون أكثر وضوحا وتحديدا وتشكل نواة لنظام قادر على المحافظة على الأمن الأوروبي.[2]

3) الدافع الاقتصادي:

لقد ساهمت عوامل عديدة في خلق بيئة أكثر ملائمة لنمو وتماسك التيار الداعي إلى الوحدة الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى بعض من هذه العوامل أملته ضرورات اقتصادية أو اعتبارات تتعلق بطبيعة التقدم العلمي والتكنولوجي وخاصة في مجالات الاتصالات والمواصلات فقد تزايد الاقتناع بأن التقسيمات السياسية والجغرافية للحيز والقائمة على أسس قومية ووطنية لم تعد تناسب مع احتياجات النظام الرأسمالي للتوسع والنمو وما يمارسه من ضغوط لتجاوز الحواجز الوطنية والقومية وبدت الفكرة الأوربية وكأنها قادرة على توفير شروط أفضل للتقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي من خلال قدرتها على إعادة تشكيل الحيز بما يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية والتكنولوجية وخاصة الصناعية منها، تزايدت الضغوطات من أجل الحد

[1] نافعة، التنظيم العالمي: من الحلف المقدس إلى الأمم المتحدة، ص 31.

[2] المرجع نفسه ص 31.

من سياسات الحماية والعمل على تبني سياسات قائمة على حرية التجارة وإلغاء الحواجز الجمركية والتطلع نحو توحيد الفضاء الاقتصادي الأوروبي.[1]

تزايد الإحساس بأن أوروبا أصبحت معرضة للتهديد الداخلي والخارجي على نحو لم يسبق له مثيل فعلى الصعيد الداخلي تزايد الإحساس بعدم الأمان بسبب حجم الدمار الذي أحدثته الحرب العالمية الأولى وبدت معظم الطبقات والفئات الاجتماعية تشعر بالقلق والخوف من احتمال تكرار ما حدث وعلى الصعيد الخارجي بدت أوروبا ككل تتعرض وربما لأول مرة في تاريخها لتهديد مزدوج من جانب الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، فمن ناحية شكل نجاح الثورة البلشفية في إقامة أول دولة اشتراكية على حدود أوروبا الشرقية تهديدا أيديولوجيا لها وبدت النخبة الأوروبية تحس بالقلق من انعكاسات هذه الامبريالية الإيديولوجية الجديدة على أوضاعها الداخلية وتفاقم من حدة الصراعات والاضطرابات الاجتماعية وتهدد بتحولها إلى أزمات دولية ومن ناحية أخرى شكل تصاعد ونمو القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي تهديدا بدأت تشعر به الأوساط الاقتصادية الأوروبية على نحو متزايد وترى فيه نوعا من الإمبريالية التي تهدد مصالحها الداخلية والخارجية.[2]

المطلب الثاني: تطور عملية التكامل الأوروبي

لم تكن المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي هي وحدها التي خرجت إلى حيز الوجود تلبية لشروط أمريكي ربط وجودها بالمعونة فقد ضغطت الولايات المتحدة لكي تقيم الدول الأوروبية تحالفا أمنيا فيما بينها، وتم بالفعل إعلان قيام حلف بروكسل استجابة لطلب أمريكي تم إبلاغه إلى وزيري خارجية بريطانيا وفرنسا في نهاية عام 1947 لمد نطاق عملية التنسيق والتكامل الأوروبي لتشمل الشؤون الدفاعية وأن لا تقتصر على الشؤون الاقتصادية وحدها ولم تكن الولايات المتحدة تستهدف من وراء ضغطها المستمر على الدول الأوروبية الاتفاق على حد أدنى من التنسيق في قضايا الدفاع والأمن سوى تمهيد الطريق لإقامة تحالف أمني أوسع تقوده من عبر ضفتي الأطلسي.[3]

وبالفعل فبعد عدة أشهر من التوقيع على ميثاق بروكسل بدأت المشاورات الخاصة بإقامة الحلف شمال الأطلسي حيث جرت مفاوضات مكثفة بين الدول الأوروبية الخمسة الموقعة على ميثاق بروكسل من ناحية

---

[1] Edgar Morin, penser l'Europe, Au vif du sujet Paris : Gallimard 1990

[2] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا،مركز الدراسة الوحدة العربية، بيروت، طبعة الأولى، 2004 ،ص 105.

[3] محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص 398.

الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من ناحية أخرى وتم التوقيع على الاتفاقية المنشئة لمنظمة حلف الأطلسي في 04 أفريل 1949 بحضور ومشاركة عدد آخر من الدول شمال : الدنمرك أيسلندا ايطاليا النرويج البرتغال أما ألمانيا الغربية فلم تنظم إلى هذا الحلف إلا في 05 ماي 1955 بعد قيام إتحاد أوروبا الغربية.[1]

وفي 05 ماي 1949 تم التوقيع على الاتفاقية المنشئة لمنظمة مجلس أوروبا من جانب عشر دول أوروبية هي: بريطانيا، فرنسا ودول البني لوكس الثلاث بالإضافة إلى الدنمرك، ايرلندا، ايطاليا، النرويج والسويد غير أن هذه التجربة عجزت عن أن تشكل نقطة انطلاق أو عملية تحول كبرى في مسيرة الوحدة الأوروبية لأن منظمة مجلس أوروبا لم تمنح سلطات فوق قومية تمكنها من فرض إرادتها على دول الأعضاء لأن الغرض من إنشاء هذه المنظمة منذ البداية لم يكن صناعة القرارات وتحديد الآليات ولكن صناعة الأفكار وصياغة المقترحات المتعلقة بعملية التكامل والاندماج الأوروبي.[2]

1) الجماعة الأوروبية للفحم والصلب:

لم يكن من السهل تصور إمكانية العثور على حل لمشكلتي الأمن والمشكلة المؤسسية للخروج من المأزق الذي وقعت فيه مختلف المنظمات المنشئة بهدف تحقيق الوحدة الأوروبية المنشودة إلا من خلال رؤية مدير مكتب التخطيط الفرنسي جان مونيه الذي طرح أفكارا جديدة لوحدة أوروبية حقيقية تأثرت كثيرا للمنهج الوظيفي حول فكرة تقوم على تنحية المشروعات الفيدرالية جانبا والتركيز على اختيار أحد القطاعات الاقتصادية المهمة ووضعه تحت سلطة أوروبية مشتركة تزود بكل الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لتمكينها من إدارته إدارة فعالة. وأدرك جان مونيه أن قيام سلطة أوروبية مشتركة بإدارة القطاع تعتمد عليه الصناعات العسكرية هو الضمان الوحيد لتمكين فرنسا من التغلب على عقدة خوفها من ألمانيا.[3]فحين يصبح القطاع الذي يشكل عصب الصناعة العسكرية الألمانية من أية قدرة على التصرف المنفرد في مجال صناعة الأسلحة وبالنسبة لألمانيا فإن الفكرة كانت مغرية لها أيضا لأنها تساعد ليس فقط على إزالة كافة العقبات أمام عودة جميع مظاهر السيادة إليها وتطبيع علاقاتها بالمجتمع الدولي وإنما يمكن أن تجعل منها أيضا شريكا متساويا مع فرنسا في قيادة مسيرة الوحدة الأوروبية.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 408.

[2] المرجع السابق، ص 129.

[3] المرجع نفسه ، ص 133.

[4] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2001، ص 612.

وأيضا أدرك جان مونيه أن قطاع الفحم والصلب يشكل في الوقت نفسه واحدا من أهم وأضخم القطاعات الاقتصادية لأنه كان يعد في ذلك الوقت عصب الصناعة الأوروبية عموما وليس صناعة السلاح فقط وبالتالي فإن وضع هذا القطاع تحت سلطة وإدارة هيئة أوروبية مشتركة تتمتع بصلاحيات فوق قومية سيساعد على اختراق حاجز السيادة وبالتالي تزويد تجربة التكامل الأوروبية بقوة دفع يمكن أن تجر إليها قطاعات أخرى للتكامل في مراحل لاحقة.[1]

وفي 09 ماي 1950، أعلن روبير شومان وزير خارجية فرنسا عن مبادرته وطرح خطوطها العريضة ورحبت بها كل من ألمانيا وايطاليا بإضافة إلى دول البينولوكس الثلاث ووافقت على الدخول في المفاوضات على أساسها بينما رفضت بريطانيا أن تلزم نفسها بالمشاركة في أي منظمة أوروبية تتمتع بسلطات فوق قومية وانتهت بالتوقيع في 8 أفريل 1951 على معاهدة باريس المؤسسة لقيام الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والتي دخلت حيز التنفيذ في 10 أوت 1952.[2]

وأدى النجاح الذي حققته المجموعة في مجال الفحم والصلب إلى إنشاء جماعتين جديدتين الأولى تهتم بقضايا الأمن والدفاع الموقعة بتاريخ27 ماي 1952 بين الدول الجماعة الأوروبية الست حصرها مرقبوان من الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج الدنمرك و الثانية تهتم بالشؤون السياسية الجماعة السياسية الأوروبية التي ارتبطت بقيام الجماعة الأوروبية للدفاع غير إن رفض الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق عليها عام 1954 أدى إلي فشلها وانهيار مشروع الوحدة السياسية والأمن الأوروبيين1وراحت الجهود الأوروبية متواصلة لإحياء حركة التكامل والاندماج الأوروبي من خلال البحث في مشروعين جديدين للتكامل سارا في اتجاهين متوازيين احدهما يتعلق بالطاقة النووية والأخر بالتجارة والسوق المشتركة وبعد جهود مضنية توصل المتفاوضون من وزراء خارجية الدول الست بميسين في جوان 1955 من الاتفاق على إقامة منطقة تجارية حرة بإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء خلال فترة أمنية تتراوح بين 12-15 سنة تقسم إلى ثلاث مراحل تنتهي بإقامة سوق مشتركة ثم سوق موحدة.2

وانتهت المفاوضات بالتوقيع في 24 مارس 1957 على اتفاقية روما المنشئة لجماعتين أوروبيتين جديدتين هما: الجماعة الاقتصادية الأوروبية للطاقة النووية اليورانوم ومن الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من أول جوان 1958 لتبدأ مرحلة جديدة في مسيرة حركة التكامل والاندماج الأوروبي.3

---

[1] محمد المجذوب، مرجع سابق، ص 397.

[2] صلاح أحمد حريري، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، ط1، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 334.

1) معاهدة ماستريخت:

إن الصك لأوروبي الموحد لم يكثف بتقوية العلاقات الاقتصادية وتوحيد السوق الأوروبية وإنما دعا إلى التنسيق السياسي بين الدول الأعضاء ولإقرار هذه التوجهات الهامة جرى الاتفاق على عقد معاهدة جديدة تم التوقيع عليها رسميا في ماستريخت (هولندا في 1992/02/07).4

وتميزت هذه المعاهدة بأنها نقلت السوق المشتركة إلى السوق الموحدة على النطاق الاقتصادي ككل وأقامت نوع من الإتحاد الكونفدرالي بين الدول الأعضاء تحت اسم الإتحاد الأوروبي لتحل محل الجماعات الاقتصادية الأوروبية لذلك تعتبر نقطة تحول هامة في تاريخ أوروبا من خلال المبادئ التي طرحتها والتي تعتبر بمثابة دستور عمل للإتحاد الأوروبي.

وقد جاء في مقدمة هذه المعاهدة: تؤسس الأطراف السياسية بواسطة هذه المعاهدة فيما بينها الوحدة الأوروبية التي ستسم فيما يلي للإتحاد وأهم ما نصت عليه المعاهدة:

1. إقامة أوروبا موحدة على شكل إتحاد فيدرالي.
2. تحقيق السوق الداخلية.
3. التنسيق الكامل في مجال السياسة الداخلية والقضاء وتحقيق سياسة خارجية وأمنية ودفاعية مشتركة.
4. تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية وما يرتبط بذلك من مؤسسات كالمصرف المركزي الأوروبي الموحد.
5. إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية.[1]
6. حق مشاركة المواطنين على اختلاف جنسياتهم في الانتخابات الأوروبية والمحلية من خلال بنود المعاهدة نرى أن عملية توطيد الإتحاد مستمرة حيث تم استكمال إنشاء السوق الداخلية عام 1993 ثم الانتقال إلى مرحلة التنسيق المالي والنقدي والتي بدأت عام 1994 ثم إنشاء بنك مركزي واتخاذ عملية واحدة، ولكن للدخول في الاتحاد النقدي وضعت ماستريخت شروطا أهمها:

- ألا تزيد نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج القومي لها عن 60%.
- ألا يزيد عجز الموازنة عن 3%.
- الحفاظ على معدل تضخم منخفض بحيث لا يزيد عن 1,5% مقارنة بالدول الثلاث الأقوى اقتصاديا في الإتحاد.

[1] معلومات دولية عدد 64، ص 63.

- أن تبقى أسعار الفائدة منخفضة خاصة فيما يتعلق بالقروض طويلة الأجل وبحدود 2% وهو المعدل السائد في الدول الثلاث التي تمنح أقل معدل فائدة.[1]

7. أن تشارك الدولة العضو في سلة العملات الأوروبية لسنتين على سبيل التجربة وألا تتغير قيمة العملة الوطنية للدولة بأكثر من 2,5% زيادة أو نقصانا عن السنتين السابقتين.[2]

2) الإتحاد الأوروبي:

يمثل الإتحاد الأوروبي أحد مراحل تطور تجربة التكامل والاندماج التي عرفتها المجوعة الاقتصادية كما أنه جاء استجابة للتحديات والتحولات الدولية المختلفة التي نتجت عن انتهاء الحرب الباردة وبروز ملامح نظام عالمي جديد تم فيه تحول التوازن النسبي للقوى السياسية والعسكرية من نظام ثنائي الأقطاب إلى نظام أحادي القطب تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية وزوال الخطر الشيوعي بكل ما يمثله الإتحاد السوفيتي نوويا وإيديولوجيا. أدركت دول المجموعة الأوروبية أن التهديد الذي كان قائما من جهة الإتحاد السوفيتي قد تقلص خصوصا مع سقوط سور برلين وتوحيد ألمانيتين وتحول أغلب النظم الشيوعية نحو تبني النظام الديمقراطي والاقتصاد الحر.[3]

وفي ظل تحولات النظام العالمي الجديد برزت ظاهرتي العولمة والإقليمية فما حققته العولمة من زيادة حجم التبادل الحر والانفتاح على الأسواق العالمية وفرض نمط معين من الأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية على مختلف وحدات النظام الدولي أدى إلى مزيد من التكتل والتكامل بين هذه الوحدات إقليميا مع سعيها للتنافس قيما بينها وتحقيق مصالحها سواء داخلها أو مناطق نفوذها التي تحاول توسيعها والسيطرة عليها.[4]

كما أدت حركة العولمة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي بسبب مكانتها السياسية والاقتصادية كقوة عظمى وقدرتها العسكرية الهائلة إلى بروز قوى أخرى بارزة تنافسها كاليابان والصين المجموعة الأوروبية التي أضرتها هذه الظروف إلى إيجاد سياسات حوار وتفاوض موحدة تقوم على أساس التوازن المصالح والاعتماد المتبادل لمواجهة هذه التحولات الدولية.[5]

---

[1] الكاتب الاستراتيجي السنوي، إصدار ثاني، 1999، مركز المعلومات القومي، دمشق سورية، ص 1277.

[2] معلومات دولية عدد 64، ص 64.

[3] أيمن السيد شبانة، الإتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، ط1، مركز البحوث الإفريقية القاهرة، 2001، ص 105.

[4] محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، محلية السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، ص 45.

[5] السيد أمين شبلي، التسعينات: أسئلة ما بعد الحرب الباردة، ط1، عالم الكتب، مصر، 2001، ص 14.

وعلى المستوى الداخلي شهدت المجموعة الأوروبية زيادة قي حجم مسؤولياتها وذلك من خلال تطور مجالات عملها وتوسيع عدد أعضائها المتفاوتين في درجة النمو الاقتصادي مما دفع إلى ضرورة تكيفها مع هذه الأوضاع والتطورات بالاتجاه إلى تعميق التوسيع راسيا على مستوى التكامل بالتقدم إلى مراحل تقترب به إلى التكامل السياسي الذي كان هدفها المنشود منذ بداية التفكير بعملية الوحدة.[1]

3) السياسة الخارجية والدفاع و الأمن:

كانت معاهدة ماستريخت التي بموجبها إعلان قيام الاتحاد الأوروبي هي المناسبة التي أدت إلى ظهور تغييرات الأمن والدفاع والسياسية الخارجية الأوربية الموحدة لأول مرة بهذا القدر من الوضوح في أدبيات العملية التكاملية الأوربية فقد تحدثت معاهدة ماستريخت عن سياسية خارجية وأمنية مشتركة باعتبارها إحدى الركائز الثلاث للعملية التكاملية التي تجري في إطار الاتحادالاوروبي كما تحدثت عن منظمة اتحاد اوروباالغربية المنشاة في 20 اكتوبر 1954,باعتبارها الذراع الأمني للاتحاد الأوروبي.1

ويكشف تاريخ علاقات وتفاعلات دول غرب أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عن رغبة هذه الدول في توفير الأمن والتعاون المشترك في هذا الميدان قد سبقت خطوات التنسيق والتعاون في المجالات الاقتصادية فقد أدت تطورات الأوضاع الأمنية في القارة الأوروبية خلال وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى تزايد مخوف دول غرب أوروبا من الخطر الشيوعي وهو الأمر الذي ولد عملا مشتركا بين هذه الدول تبلور في شكل إتحاد غرب أوروبا بموجب توقيع اتفاق بروكسل عام 1948 وهو الإتحاد الذي كان في جوهره عملا تعاونيا أوروبيا خالصا في مجال الأمن والذي شكل نواة لحلف شمال الأطلسي الذي أنشئ في 04 أفريل 1949.[2]

وفي الوقت الذي عجزت فيه أوروبا الغربية عن النهوض بأعباء الأمن في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وسلمت زمام الأمور للولايات المتحدة الأمريكية فإن نهاية الحرب الباردة جاءت في ظل عمليات تحول على مستويات مختلفة، فمن ناحية كانت مسيرة العمل الأوروبي المشترك قد قطعت شوطا كبيرا ووصلت إلى

[1] محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة للتكامل العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة،1988،ص151.

[2] عماد جاد، الإتحاد الأوروبي، تطور التجربة، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، جويلية 2005، مؤسسة الأهرام القاهرة، مصر، ص218.

مرحلة متقدمة من التعاون والعمل المشترك ومن ناحية أخرى فإن انتهاء الحرب الباردة وتفكك خلف وارسو وتطل الإتحاد السوفيتي قد أزال مصدر التهديد الرئيسي لا من دول غرب أوروبا.[1]

المطلب الثالث: توسيع الإتحاد الأوروبي وأهم مراحله

إن تاريخ الإتحاد الأوروبي هو انضمام عشر دول أغلبها من وسط وشرق أوروبا قي 01 مايو 2004 ثم انضمام بلغاريا ورومانيا للاتحاد الأوروبي في 01 جانفي 2007 وهو يشكل حدثا تاريخيا سواء في مسيرة الإتحاد أو في علاقات الإتحاد بهذه الدول حيث وسعت هذه العملية من رقعة الإتحاد الأوروبي بنسبة 33% وزادت في عدد سكانه نسبة تصل إلى 31% كما أنها سمحت بتوحيد القارة الأوروبية بشقيها الغربي والشرقي بما يمكن أن يضع حدا لعهود طويلة من الانقسامات التي كانت تدور في القارة الأوروبية

1) ظروف وأهداف توسيع الإتحاد الأوروبي

جاءت عملية توسيع الإتحاد الأوروبي إلى وسط وشرق أوروبا قي ظروف دولية تتسم بالحركة والتسارع وتشابك المصالح والتفاعلات بين القوى الفاعلة في النظام الدولي ويمكن تقسيم هذه الظروف إلى الخارجية وظروف خاصة بالإتحاد الأوروبي وظروف داخلية خاصة بالدول المنظمة حديثا.

ورغم هذه الظروف إلا أن الرهانات التي رسمها الإتحاد الأوروبي لتحقيقها قد جعلته يتخطاها ليصل بعملية التوسيع إلى مراحلها الأخيرة.

2)الظروف المحيطة بعملية توسيع الإتحاد الأوروبي:

3)التحولات الجيوسياسية لما بعد الحرب الباردة:

عقب التحولات الثورية التي وقعت في شرق ووسط أوروبا بدءا من عام 1989 وعبرت عن نفسها في تهاوي أنظمة الحكم الاشتراكية وسقوط حلف وارسو ثم تفكيك الإتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991 شهد النظام الدولي تغيرات عميقة، وصفها المفكر الأمريكي فرنسيس فوكوياما بأنها نهاية للتاريخ على أساس أن المرحلة الجديدة سوف تشهد انتهاء المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني في ظل انتصار فكرة الديمقراطية والليبرالية

[1] عماد جاد، حلف الأطلنطي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مركز الدراسات السياسات والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 1998، ص 195.

الغربية.[1] ووصفها كذلك بعض المفكرين نهاية القرن العشرين ففي كتاب هو بسباوم (زمان التطرف:القرن العشرين) اعتبر أن القرن العشرين بدأ مع الحرب العالمية الأولى 1914 لتصدع الأوضاع الدولية الموروثة من القرن التاسع عشر وقيام أوضاع جديدة برزت أكثر بالثورة البلشفية وظهور الإتحاد السوفيتي ثم انتهت بسقوطه سنة 1991 ساحبا معه مجموعة أوروبا الشرقية كلها.[2]وقد ساهم سقوط الإتحاد السوفيتي في سقوط الأنظمة السياسية المغلقة، والتي كانت تحتكر السلطة السياسية واضطرت النظم الحاكمة التي كانت متحالفة مع الإتحاد السوفيتي السابق والتي قدر لها أن تستمر في السلطة إلى إن تغير توجهاتها وسياساتها ومواقفها داخليا وخارجيا، بعدما فقدت الحليف الاستراتيجي الذي كانت تستند إليه ووجدت نفسها بمواجهة الإنفراد الأمريكي أو الغربي بالهيمنة العالمية.[3]

ومن هنا فقد حدثت موجة من التحول الديمقراطي على المستوى العالمي من الناحية السياسية، بينما واكب ذلك على الصعيد الاقتصادي سريان موجة من الأخذ بالحرية الاقتصادية، وآليات السوق وتصفية القطاع العام الحكومي والاتجاه نحو الخصوصية وتحرير التجارة على المستوى العالمي.[4]

ويمكن القول أن ما حدث منذ أوائل التسعينات كان عبارة عن نهاية لنظام دولي وبداية لتبلور ملامح نظام جديد من خلال المؤشرات التالية:

- انهيار الكتلة الشرقية، فقد انهارت الكتلة التي كان يهيمن عليها الإتحاد السوفيتي والمتمثلة في حلف وارسو ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة وقد جرى الانهيار دون حرب عسكرية وفي فترة قصيرة جدا.
- تراجع الشيوعية كقوة سياسة نتيجة تهاوي أنظمة الحكم في وسط وشرق أوروبا، كما أن التحولات في الصين تشير إلى تحركها صوب الرأسمالية، إن لم تكن الليبرالية، والدول الشيوعية الأخرى ككوبا، كوريا الشمالية وفيتنام فهي غير قادرة على تقديم بديل للنظام الليبرالي الدولي.[5]

---

[1] فرانسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة: فؤاد شامين وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993، ص 267.

[2] بهجت قراني، من النظام الدولي إلى النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 161 جويلية 2005، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، ص 42.

[3] باسم علي خرسان، العولمة والتحدي الثقافي، ط1، دار الفكر العربي، بيروت لبنان، 2001، ص 52.

[4] علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص 49.

[5] فريدة عزيز، النظام العالمي الجديد والقرن 21، ط1، دار الرشيد، بيروت، لبنان، 1994، ص 26.

1. التحولات الاقتصادية:

تبلورت ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد منذ منتصف العقد الأخير من القرن الماضي وشاع الحديث في مختلف الأدبيات الاقتصادية والسياسية عن مصطلح العولمة القائم على جملة من الحقائق التي تتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والتي ساهمت بتسارع حركة رؤوس الأموال والسلع متجاوزة الحدود والحواجز ولم تعد التجارة الدولية تقتصر على تبادل السلع بل شملت مختلف الخدمات من نقل ومواصلات، وتأمين مختلف العمليات المالية والمصرفية وترافق كل ذلك مع تنميط الاستهلاك والإنتاج السلعي والثقافي، وأصبحت المنافسة الحافز الأول للإنتاج ومعيارا للأداء الاقتصادي.[1]

وأصبحت درجة الفاعلية والانخراط في الاقتصاد العالمي تقاس بنسبة امتلاك الدول للأدوات العولمة، مما جعلت البلدان الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تتولى زمام قيادة النظام الدولي الحالي وتسيطر وبشكل كبير على مركزاته الرئيسية المتمثلة بصندوق النقد البنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ذات القدرات التداخلية الواسعة في الشؤون الاقتصادية لمختلف بلدان العالم من خلال ما تقره من سياسات وتتخذه من قرارات وإجراءات، وما تفرضه من قيود والتزامات لخلق تحول نوعي في تدويل العالم وتنميطه بالشكل الذي يتناسب مع الرؤى الإستراتيجية للعولمة، التي تتمحور تحدياتها في قضايا التجارة، الاستثمار حركة رؤوس الأموال والمعلوماتية، بحيث تقوم منظمة التجارة العالمية بمتابعة جميع دول العالم للعمل على إيجاد المزيد من التغيرات اللازمة في النظم والقوانين لمواكبة متطلبات تلك التحديات والاستفادة منها فتتميز هذه المنظمة بعقد اتفاقيات متعددة الأطراف دفع الدول أكثر إلى الانضمام للتجمعات الكبرى بغرض تحقيق مزايا ومكاسب في المفاوضات أكبر بكثير مما يمكن أن تحققه فيما لو دخلت كل دولة في المفاوضات منفردة.[2]

في حين يواصل كل من صندوق النقد والبنك الدوليين الطلب من الدول النامية مزيدا من برامج التثبيت والتكييف للهياكل الاقتصادية، لخلق البيئة المناسبة لاقتصاد عالمي تجاري يسوده القطاع الخاص وتشرف وتسيطر عليه مؤسسات دولية تقع خارج مطاق السيادة الوطنية.[3]

---

[1] عدنان صافي، الجغرافيا السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، مصر، 1999، ص405.

[2] نبيل علي، الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي العربي، في: مدحت أبوب (محرر)، الأمن القومي العربي في عالم متغير، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2003، ص194.

[3] المرجع نفسه، ص 145.

فديناميكية الاقتصاد الدولي اليوم تحكمه قوتين متناقضتين في الظاهر لكن تعملان بطريقة تكاملية من جهة حركة العولمة التي تسعى لجعل العالم سوقا واحدة، ومن جهة أخرى مسار بناء تكتلات إقليمية والتي تعكس التنافس الدولي على الأسواق.[1]

2. التحولات الاجتماعية والثقافية:

إضافة إلى التغيرات السياسية والاقتصادية التي حصلت على مستوى بنية النظام الدولي وعلاقات القوة فيه بعد الحرب الباردة فبانهيار الكتلة الاشتراكية سلب الغرب أهم دوافع التقدم وجعل كافة الأنساق التي اقتضتها الحرب الباردة تنقب عن ذرائع جديدة لتبرر بها بقاءها وتضمن الصدارة للغرب فبقاء الحضارة كما يفسره المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد تيونبي مرتبط بالاستجابة الظافرة للتحديات المقلقة من تحقيق غاية إلى صراع جديد ومن حل مشكلة إلى مجابهة أخرى ومن هداة مؤقتة إلى حركة راجعة، وحسب تيونبي يجب أن يكون ثمة دافع حيوي يدفع الفئة المتحداة من التوازن إلى التضعضع ومن التضعضع إلى التوازن وهكذا وإلى ما لا نهاية من مجال الممكن أن غياب الدافع الحيوي يهدد الحضارات بسقوطها، ويفع مكونات الكيان الحضاري الواحد للتصارع فيما بينهما وهو يسميه تيونبي زمن الاضطرابات.[2]

3. الظروف الداخلية للدول المنظمة حديثا للإتحاد الأوروبي:

تتمثل هذه الظروف في الأوضاع العامة لهذه الدول بما فيها السياسة الاقتصادية والاجتماعية ويمكن الاطلاع عليها من خلال الجدول رقم 01 فمن الناحية السياسية يتبين لنا أهم تحول شهدته هذه الدول هو التحول من النظام الاشتراكي الموجه إلى النظام الليبرالي منذ نهاية الثمانيات بذلك فإن معظم دول أوروبا الشرقية والوسطى استوفت الشروط السياسية لعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

أما من الناحية الاقتصادية فإن كل دول أوروبا الشرقية والوسطى تبنت الاقتصاد الحر بما يتماشى وأوضاع السوق العالمية الحرة بما فيها تحرير المنتجات والانفتاح أمام الأسواق العالمية.[3]

الدول المؤسسة للإتحاد 1958

الدولة	عدد السكان	معدل نمو الاقتصاد العالمي	نسبة الأمية	معدل البطالة	الاتفاق العسكري

[1] السيد يسين، في مفهوم العولمة، في أسامة أمين الخولي (محرر)، ندوة العرب والعولمة، ط2، مراكز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص28.

[2] سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن 21، دار العلم الملايين، بيروت، لبنان، 1998، ص 148.

[3] إسماعيل الشطي، تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر في أحمد بيضون (محرر)، ط1، العرب والعالم بعد 11 سبتمبر 2001، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، بيروت لبنان، ص 139.

بلجيكا	10,354,388 م/ن	%2,6	%2	12%	3,999 مليون/د
فرنسا	60,4 م/ن	%2,1	%1	%10,1	4,238,1 مليون/د
ألمانيا	82 م/ن	%1,7	%1	%10,6	35,063 مليار/د
ايطاليا	57,6 م/ن	%1,3	%1	%8,6	28,182,8 مليون/د
لوكسمبورغ	428,200 م/ن	%2,3	.	%4,5	231,6 مليون/د
هولندا	15,8 م/ن	%1,2	%1	%6	9,408 مليار/د

الجدول رقم 01 يبين وضعيو دول الإتحاد الأوروبي

عماد جاد ،الاتحاد الأوروبي :تطور التجربة ،مجلة السياسية الدولية ،مرجع سابق ،ص226، 227.

ثانيا: مراحل توسع الإتحاد الأوروبي:

لقد مرت عملية توسيع الإتحاد الأوروبي إلى وسط وشرق أوروبا بعدة مراحل، وخلال هذه المراحل كانت الدول المرشحة للعضوية تتفاوض مع الإتحاد حول شروط وكيفية تأهيلها للحصول على العضوية.

1) مرحلة المباحثات:

بعد انهيار سور برلين واجه الإتحاد الأوروبي معضلة أمنية حادة أثارها تغير مفردات معادلة الأمن الأوروبي تغييرا حادا، فبعد أن كان هناك مصدر تهديد كبير محدد وواضح المعالم، ممثلا في الإتحاد السوفيتي نوويا وإيديولوجيا، تعددت مصادر التهديد وأصبحت أكثر سيولة وانتشارا وطرحت الدول المنسلخة عن الإتحاد السوفيتي قضايا أمنية معقدة وبالغة الخطورة.[1]

فهناك مخاطر وعدم الاستقرار الذي يميز عادة مراحل الانتقال من نظام سياسي اقتصادي اجتماعي إلى آخر مختلف، وهي مخاطر قائمة ليست فقط في الدول المنسلخة عن الإتحاد السوفيتي، ولكن في روسيا الإتحاد نفسها بكب ما يمثله ذلك من مخاطر الانتشار النووي أو احتمالات اندلاع حروب أهلية، أو خلق وتهيئة فرص وظروف أفضل الانتشار الجريمة المنظمة والإرهاب وغسيل الأموال، وهناك مخاطر اندلاع وتجدد الحروب والصراعات المسلحة، أما سبب خلافات حول الحدود السياسية أو سبب مشكلات الأقليات، أو سبب النزاعات الاستقلالية داخل بعض الدول التي كانت تدور داخل الفلك السوفيتي، أو في روسيا الاتحادية نفسها.[2]

2) مرحلة المفاوضات:

استقر رأي الدول الأوروبية المشكلة للإتحاد في التعامل مع طلبات العضوية على مراحل ثلاث:

أ. عقد مؤتمر أوروبي سنوي تحضره الدول التي تقدمت بطلبات انضمام، لتتشاور حول مختلف القضايا العالقة، وتحديد الدول التي استوفت شروط الانضمام. وانعقد أول مؤتمر في لندن 12 مارس 1998 ودعيت إليه دول وسط وشرق أوروبا العشر بالإضافة إلى قبرص ثم لحقت مالطا بهذا الإطار التشاوري، بينما استبعدت تركيا.

ب. اعتماد إستراتيجية خاصة لمرحلة ما قبل الالتحاق، إذ تعين على الدول المرشحة لعضوية الإتحاد الأوروبي ووفقا لهذه الإستراتيجية، اتخاذ إجراءات محددة لتهيئة أوضاعها الداخلية بطريقة تمكنها من المحافظة على ما يسمى بمكتسبات الجماعة، وتتولى المفوضية متابعة هذه الإجراءات وإعداد تقارير

[1] عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، ص 195.

[2] مرجع نفسه، ص193.

منتظمة حول مدى ما أحرزته الدول المعينة من تقدم بشأنها قبل أن يقرر المجلس قبول الدول المرشحة أو رفضها.

ت. بدأ التفاوض الفعلي مع الدول المرشحة تمهيدا الإبرام اتفاقية الالتحاق.[1]

وكان الإتحاد الأوروبي قد بدأ بالفعل مفاوضات الالتحاق هذه اعتبارا من 31 مارس 1998 مع ست دول، هي استونيا وبولندا وجمهورية التشيك، سول وفنيا، هنغاريا المجر وقبرص رأى أنها الأكثر تأهيلا للالتحاق المبكر به ورشح في الوقت نفسه خمس دول أخرى من بلغاريا، لتوانيا لاتفيا رومانيا وسلوفاكيا للالتحاق به بعد استغناء الشروط المؤهلة لذلك.[2]

3) مرحلة الانضمام:

لقد تبنى الإتحاد الأوروبي إستراتيجية ما قبل الانضمام، وهي تعتمد على تهيئة هذه الدول بمساعدتها على التفاعل مع باقي دول الإتحاد وتكييف أنظمتها الإدارية والقضائية، وتطويرها بما يتناسب والتشريعات المعتمدة داخل مؤسسات الإتحاد ولهذا الغرض حصص لها مبلغ 10,5 مليار يور إضافة إلى مساعدات أحرى لصالح القطاع الزراعي والبيئة والنقل، كما خصص لها بنك الاستثمار الأوروبي حوالي 36 مليار يورو 91% من إجمال مساعداته وهذه الدول اكتتبت في رأس ماله بنسب مختلفة.[3]

المبحث الثاني: مسار برشلونة صغية جديدة لعلاقات أوروبية مغاربية من منظور أوروبي.

يهدف هذا البرنامج الى تطبيق أهداف إعلان برشلونة واحترام مبادئه عن طريق برامج إقليمية ومتعددة الأطراف يعتبر أيضا استكمالا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطين والتعاون القائم فعلا من خلال التجمعات الأخرى متعددة الأطراف سيتم التحضير والمتابعة لمختلف برامج وفقا للمبادئ والآليات المسار إليها في إعلان برشلونة وفيما يلي البرامج ذات الأولوية التي يجب اتخاذها لتنمية التعاون وهذا لا يمنع من توسيع التعاون الأورو متوسطي لا يشمل برامج أخرى طبقا لاتفاق الشركاء.

المطلب الأول: الشراكة الأورو متوسطية.

[1] عماد جاد، الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط الواقع واحتمالات المستقبل، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 2001، ص81.

[2] مرجع نفسه، ص 81.

[3] Guy carrons de la carrière, cit, p 117.

تعد الشراكة الأورو متوسطية إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول، كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي.

وتوحي القراءة الواضحة لكلمة الأورو متوسطية بتواجد طرفين الأول يضم دول الإتحاد الأوروبي والثاني يمثل الدول المتوسطية مما يعني أن هناك مشروع شراكة قائمة بين الإتحاد الأوروبي من شمال المتوسط ودول الضفة الجنوبية للمتوسط.[1]

يرى ناصف حتي أن الشراكة الأورو متوسطية نهج أوروبي للتعاون مع الدول كانت كلها أو تقريبا وإلى أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الأوروبية بأسواقها ومواردها الأولية، وبالنسبة لأوروبا الشراكة تعني كصالح مشتركة بين الطرفين وهي تعني أيضا توسيع الدعم المالي النامية من أجل مساعدتها على تجاوز مشاكلها وبالتالي الدعوة إلى الانضمام والاندماج في الاقتصاد العالمي، أما دول الجنوب فتعني لخم الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تلك الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة وهذا يتطلب منها إصلاحات وتغييرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعليه فالشراكة بين الطرفين تبنى على التقارب والتعاون في جميع المجالات دون استثناء إضافة إلى تحديد المصالح والأهداف لكل الأطراف المشاركة بشكل واضح.

وضم مؤتمر برشلونة لعام 1995 جميع الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مع 12 دولة من شرق وجنوب المتوسط كان من بينها ثمان دول عربية هي: مصر، الأردن، سريا، لبنان، فلسطين، تونس، الجزائر والمغرب أما الدول الأربع الأخرى فكانت تركيا، إسرائيل، قبرص، ومالطا ورفض الإتحاد الأوروبي توجيه الدعوة إلى ليبيا للمشاركة في هذا المؤتمر بسبب العقوبات التي كان مجلي الأمن قد فرضها عليها عام 1992 بسبب الملابسات التي أحاطت بعملية إسقاط طائرة أمريكية فوق مدينة لوكا ربي الاسكتلندية عام 1988 وأخرى فرنسية فوق صحراء النيجر عام 1989 من خلال عمل إرهابي اتهمت ليبيا بالضلوع فيه.

وقد ظل الإتحاد الأوروبي ملتزما بتطبيق هذه العقوبات إلى أن تم تعليقها في أفريل 1999 وبعد ذلك بأيام وجه رئيس الاجتماع الوزاري المنعقد في ستوتغارت دعوة إلى ليبيا باعتبارها ضيفا على رئاسة المؤتمر وحضرت ليبيا الاجتماع الوزاري بصفة مراقب.

ويلاحظ أن تشكيل مؤتمر برشلونة مشاركة السلطة الفلسطينية مساواة مع الدول الأخرى، على رغم أنها ليست حكومة لدولة مستقلة بعد والأردن على الرغم من أنها ليست دولة متوسطة بالمعنى الجغرافي ودعوة موريتانيا

[1] العربا وينصير، مستقبل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، جامعة سطيف2، ص 294.

للمشاركة كعضو مراقب، أي لأن جميع الدول العربية الشمالية شاركت دولتين غير عربيتين هما قبرص ومالطا اللتين انضمتا للإتحاد الأوروبي في ماي 2004 وكذا تركيا التي انطلقت المفاوضات معها من أجل الانضمام للإتحاد الأوروبي.

وقد عكس إعلان برشلونة رؤية الإتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط خصوصا الدول المغربية وهب رؤية حاولت إحداث نقلة نوعية في نمط العلاقة السابقة التي كانت ترتبط بهذه الدول من ثلاث زوايا.[1]

- **الزاوية الأولى:** تحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على المشاركة.
- **الزاوية الثانية:** وضع إطار قانوني ومؤسس بحكم ويحدد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الطرفين الإتحاد الأوروبي من جهة ككتلة والآخر الدول المعنية منفردة.
- **الزاوية الثالثة:** تحويل هذه العلاقات من اقتصادية أو فنية إلى علاقة شاملة تتضمن السياسة والأمن الثقافية والاجتماعية إلى الأمور التقنية والفنية.

وفي هذا الإطار حدد إعلان برشلونة ثلاثة أبعاد للعلاقة الجديدة المبنية على المشاركة وهي: البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي والبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني.

1. **المحور السياسي والأمني:** اعتبر الإعلان أن تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط يجب أن يكون هو الأساس لأي تعاون بين دول الحوض وحدد الالتزام بين الدول المشاركة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وأهمها تسوية الخلافات البينية بالطرق السلمية، عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة واحترام حقوق الشعوب في المساواة وتقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة على المستوى القطري، بترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ودولة القانون، واعترف في الوقت نفسه بخصوصيات ثقافية واجتماعية للدول تعطيها الحق في اختيار الأسلوب الذي يمكن من خلاله تحديد مضامين هذه القيم وطريقة وضعها موضع التطبيق.[2]

ووضع الإعلان خطة عمل وآليات لتحقيق الأهداف المشتركة من خلال آليات محددة حددها على النحو التالي:

- حوار سياسي منتظم بين دول المنطقة، جهاز للإنذار المبكر يسعى لتشخيص وتحديد مصادر الخطر والتهديد واقتراح أساليب إجهاضها ومواجهتها وعلاجها، وابتكار صيغ ملائمة لمنع انتشار أسلحة الدمار

[1] مرجع نفسه، ص 295، 296.

[2] عدنان السيد: العرب في قيد النزاعات الدولية، ط1، دار الرشيد، بيروت، لبنان،ص137.

الشامل والحد من سباق التسلح ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وغسيل الأموال ولتحقيق التعاون في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية والكوارث الأحرى.[1]

2. **المحور الاقتصادي والمالي:** حدد إعلان برشلونة عدة آليات وأهداف أهمها: إنشاء منطقة تجارية حرة بحلول عام 2010 تزال خلالها تدريجيا كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة بين الدول المعنية ووردت فيه إشارة تفصيلية للقواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة ومنها:

- توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأ حماية الملكية الفكرية، المناقشة المتكافئة، مبدأ المعاملة بالمثل، تشجيع القطاع الخاص وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها كما حدد الإعلان أهدافا أخرى مثل: تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة والمستدامة التي تحمي البيئة والموارد الطبيعية وتنمي القدرات البشرية وخلق مناخ موات الاستثمار بإزالة الحواجز التي تجول دونه، وتنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي والفني وقل التكنولوجيا واستمرار الحوار لحل مشكلة الديون.[2]
- وأهم المجالات التي حظيت بأولوية كبيرة في مجال التعاون الإقليمي حسب الإعلان هي البيئة وتفعيل دور المرأة في التنمية ومحال الطاقة والزراعة بما في ذلك مجال التنمية الريفية، البنية التحتية، إضافة إلى مجالات التخطيط والتدريب الفني والعلمي والإحصاء.[3]

وهذا كله عم طريق زيادة حجم المساعدات المالية الممنوحة إلى الدول المغربية من طرف الإتحاد الأوروبي، حيث أن البلدان المغربية تعاني من مشاكل تمويل برامج التنمية مما دفع بالمجلس الأوروبي إلى تخصيص معونات تقدم لهذه الدول من ميزانية الإتحاد وذلك في إطار برنامج مبدأ الأول من 1995 إلى 1999 والقروض والمعونات الثنائية التي تقدمها لها دول الإتحاد.[4] ويعتبر برنامج مبدأ الأول الأداة الرئيسية لتمويل المشاريع المتفق عليها في إطار الشراكة المغربية وهو موضوع لتنفيذ السياسات المالية والفنية الواجب إتباعها لإحداث إصلاحات اقتصادية واجتماعية في المنطقة المغربية وبذلك فهو يتماشي مع طبيعة الشراكة المبنية على مشروعات وبرامج تساعد على تحقيق اقتصاد السوق الحر.

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي 1996، مركز الدراسات السياسية، مؤسسات الأهرام، القاهرة مصر 1997، ص 7.

[2] علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2005، ص 2009.

[3] وفاء نسيم، التعاون الأورو متوسطي، عملية برشلونة، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، ص 248.

[4] المرجع نفسه، ص 248.

3. **المحور الاجتماعي والثقافي والإنساني:** رفض إعلان برشلونة مقولة صراع الحضارات ورحب بمبدأ الحوار بين الأديان والثقافات كوسيلة للتفاهم بين الشعوب واهتم بقضايا التبادل بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني وضرورة العمل على تنميتها وتطويرها، كما اهتم بقضية العلاقة بين الصحة والتنمية، وشدد على ضرورة التعامل مع قضية التنمية باعتبارها متعددة الجواب والأبعاد يلعب فيها الفرد دورا أساسيا.[1] وهو ما يتطلب الاهتمام بالتنمية البشرية بأوسع معانيها.

غير أن أهم يلفت النظر في إعلان برشلونة هو تركيزه على قضية الهجرة التي أصبحت تؤرق الدول الأوروبية ولهذا حاول إعلان برشلونة إرساء قواعد لتنظيم الضغط السكاني والحد من الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال، وربط هذه القواعد بمساعدات من أجل التنمية والتزمت دول الجنوب بالعمل على سد منافذ الهجرة غير الشرعية وبتسليم مواطنيها الذين بتم ضبطهم وترحيلهم من دول الشمال بسبب وجودهم غير القانوني فيها.[2]

واحتلت مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وغسيل الأموال موقعا مهما في جدول الأولويات الاجتماعية ولم ينس إعلان برشلونة دور المنظمات غير الحكومية باعتبارها أداة تواصل بين الشعوب أو دور الأجهزة الإعلامية وأهمية تبادل المعلومات.[3]

ويتضح مما سبق أن الهيكل العام لصيغة التعاون التي اقترحها إعلان برشلونة كان شاملا وتضمن كافة المجالات إضافة إلى أن إعلان برشلونة قام على معادلة دقيقة تتضمن استعداد الإتحاد الأوربي لتقديم معونة مالية كبيرة لدول المغرب العربي مقابل التزام هذه بأربعة أور أساسية:[4]

- إعادة هيكلة البنى الاقتصادية والاجتماعية بما يتواكب مع أكيان السوق.
- تحرير التجارة وفتح الأسواق.
- مكافحة الأصولية الإسلامية.
- الحد من الهجرة الشرعية.

---

[1] سامية بيبرس، الشراكة الأوروبية المتوسطية وحوار الثقافات، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، جانفي 2004، مؤسسة الأهرام القاهرة، مصر، ص 157.

[2] سعيد الصديقي، تسديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة، مقارنة بين السياستين الأمريكية والاسبانية، مجلة إستراتيجية، العدد 04 جوان 2013، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ص 98، 99.

[3] علي الحاج، مرجع سابق، ص 211.

[4] حسن نافعة، الاتحاد الأوربي الدروس المستفادة عربيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 496.

ولتشجيع الدول المغاربية على المضي قدما في هذا البرنامج قام المجلس الأوروبي لاعتماد مبلغ 4,7 مليار دولار في شكل قروض ومنح مشاريع تغطي الفترة في نهاية عام 1999.

ولتنفيذ هذا البرنامج الذي تضمنه إعلان برشلونة، تم وضع هياكل تنظيمية وآليات للعمل على صعيدين متوازيين:[1]

- العلاقات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي وكل من الدول الأخرى الأعضاء في المشاركة الأورو متوسطية على حدة.
- العلاقات الجماعية بين مجمل الدول المشاركة.

فعلى صعيد العلاقات الثنائية، شرعت المفوضية الأوروبية على الفور في الدخول في مفاوضات مع الدول المعنية لإبرام اتفاقيات مشاركة تحل محل اتفاقيات التعاون المبرمة مع هذه الدول في فترات سابقة يرجع بعضها إلى نهاية الستينات وبداية السبعينات وكانت تجدد دوريا وقد انتهت الدول المغاربية من المفاوضات وكانت تونس أول من أنهت مفاوضاتها مع الإتحاد الأوربي في جوان 1995 تلتها المغرب في نوفمبر 1995، ثم الجزائر في أكتوبر 2001.

وجرت مراسم توقيع هذه الاتفاقيات في جويلية 1995 بالنسبة لتونس وفي فيفري 1996 بالنسبة للمملكة المغربية وفي أفريل 2002 بالنسبة للجزائر ودخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ في مارس 1998 مع تونس وفي مارس 2000 دخلت حيز النفاذ مع المملكة المغربية وتأخرت اتفاقية الشراكة مع الجزائر ودخلت حيز النفاذ في شهر سبتمبر 2005.

أما بالنسبة لليبيا وموريتانيا فإنهما يتمتعان بوضع مراقب بالنسبة لاتفاقيات الشراكة الأوربية المغاربية.

إذا نظرنا إلى مضمون اتفاقية الشراكة المؤقتة بين الإتحاد الأوربي وبين الدول المغاربية الثلاث فنجد أنها تحتوي على عدة عناصر تتمثل فيما يلي:[2]

- إقامة منطقة تجارة حرة بين الإتحاد الأوربي والدول المغاربية المعنية خلال فترة زمنية محددة تختفي بعدها الرسوم الجمركية ومختلف العوائق التي تعترض حرية انتقال السلع والخدمات بين الأطراف المتعاقدة وتختلف الفترة الزمنية المتفق عليها لاستكمال منطقة التجارة الحرة كما تختلف قوائم السلع ونسب التخفيضات الجمركية وفترات السماح المقررة من دولة لأخرى، حسب طبيعة الهياكل الإنتاجية والتوازنات القائمة بين القطاعات الإنتاجية والخدمات المختلفة في كل دولة على حدة.

[1] التقرير الاستراتيجي العربي 1996، مرجع سابق، ص 78.

[2] حسن نافعة، مرجع سابق، ص 496.

- تقديم مساعدات مالية ومعونات فنية لتحديث الصناعة وإعادة هيكلتها غلى النحو الذي يمكنها من التكيف مع متطلبات رفع قدرتها التنافسية وتقليل الآثار السلبية المحتملة والمتوقعة نتيجة فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الصناعية الأوربية الأكثر تقدما.
- التعاون في كافة مجالات وميادين النشاط الآخر مثل: التعليم، الصحة، الطاقة، تكنولوجيا الاتصالات، النقل، مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتجارة المخدرات، وغسيل الأموال.

المطلب الثاني: تقييم الشراكة الأورو متوسطية

إن إبرام الإتحاد لاتفاق الشراكة مع دول الجنوب المتوسط لم يكن هدفه إخراج هذه الدول من تخلفها والمشاكل التي تتخبط فيها على كافة الأصعدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو في السياسة، بل هو إستراتيجية معتمدة من طرف الإتحاد الأوربي لتكريس مبدأ التبعية وتحقيق الأهداف الأوربية الخاصة بمواجهة المنافسة الأمريكية تحديدا، فالإتحاد الأوربي عندما فاوض باسم المجموعة الأوربية عكس دول جنوب المتوسط التي فاوضت بمفردها من وضع الضعيف المغلوب على أمره كما هو معروف أن المفاوضات الجماعية دوما تتغلب على المفاوضات الفردية.

وبالرغم من ذلك فإنه يمكن استخلاص العديد من النتائج السلبية والايجابية المترتبة على اتفاق الشراكة الأورو متوسطية.

أولا: الآثار الايجابية للشراكة الأورو متوسطية

1. زيادة المساعدات المالية والمعونات الفنية التي ستحصل عليها دول الجنوب المتوسط.

2. انتقال دول جنوب المتوسط من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج بمعنى إعطاء دور أكبر للإنتاجية والجودة وثقافة المنافسة وبالتالي الاعتماد على التسيير والتسويق المدروس وثقافة الزبون.

3. يمكن للدول الجنوب على المدى البعيد تشكيل بعض أقطاب النشاطات الاقتصادية ذات ميزة تنافسية كونها تزخر بالثروات السطحية والباطنية والأماكن السياحية والمنتجات الزراعية على مدى الفصول الأربعة.[1]

4. التمتع بشروط مسيرة لدخول صادراتها الزراعية إل الأسواق الأوربية وزيادة وبنسبة كبيرة للمساعدات المالية الموجهة خاصة لتأهيل المؤسسات واليد العاملة وتهيئة المحيط الاقتصادي عموما باستثمارات أوروبية لانتعاش اقتصاديات هذه الدول.

5. المساهمة في تدعيم وإعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول المشاركة مثل القطاع المالي وما يرتبط به من تحسين النظم المحاسبة والرقابة والتنظيمية في القطاع المصرفي والتأميني.

6. خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى الحد من البطالة وزيادة الرخاء في الدول العربية وزيادة المعونات الفنية، والإدارية والتنظيمية من دول الإتحاد الأوروبي إلى الدول العربية المتوسطية.

7. زيادة اهتمام الدول المتوسطية بتبني المزيد من الخطوات في مجال الإصلاح الهيكلي التشريعي وتحرير الخدمات وهذا قصد توفير البنية الاقتصادية المواتية للاندماج في الاقتصاد العالمي.[2]

8. دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لتطوير المؤسسات وتنمية القطاع الخاص عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطية وخلق التشغيل.[3]

---

[1] تومي عبد الرحمن، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف/ الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 10.

[2] جمال عمورة، ملال درحمون، المنطقة العربية وصراع المصالح الاقتصادية، الندواة الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 9/8 ماي 2004، ص6.

[3] بن يعقوب الطاهر، آثار أتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص12.

9. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في حوض المتوسط عن طريق إنشاء مؤسسة مالية في مارس 2002 تهتم بالتعاون المالي بين دول الإتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة وهذه المؤسسة تابعة للبنك الأوروبي للاستثمار وتسمى "بالتسهيل الأورو متوسطي للاستثمار والشراكة" (FEMIP) هدفها إعطاء الأولويات للقطاع الخاص.[1]

ثانيا: الآثار السلبية للشراكة الأورو متوسطية

1. زيادة اتساع قوة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية لبلدان جنوب حوض المتوسط.
2. إفلاس عدد كبير من مؤسسات الدول العربية نتيجة عدم التكافؤ بينها وبين المؤسسات الأوروبية من حيث التكنولوجيا والمنافسة في المنتوج مما يؤدي إلى تراجع واختلال في الموازين التجارية للبلدان العربي.
3. ارتفاع الواردات العربية من السلع الرأسمالية والمنتجات النصف مصنفة بسبب الإعفاء من الرسوم الجمركية وبالمقابل تراجع مستوى الصادرات العربية ذات النسيبة كالغزل والنسيج والملابس والمصنوعات الجلدية وخاصة المنتجات الفلاحية لما تلاقيه من منافسة أوروبية شديدة.
4. عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للعديد من الدول العربية المتوسطية مواجهة المنافسة الشديدة من الشركات الأوروبية، مما يؤدي لإلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية فيما سيضاعف فتح الأسواق أمام المصنوعات الأوروبية من اختلال الموازين التجارية للبلاد العربية ومن تم موازين مدفوعاتها.
5. المعاملة غير المتساوية في قواعد المنشأ بين كل من بلدان المغرب العربي وبلدان المشرق العربي فقد سمحت هذه الاتفاقية بالتراكم القطري والكلي لبلدان المغرب العربي فيما بينها في حين أنها لم تسمح بذلك لبلدان المشرق العربي حيث أنها سمحت بالتراكم مع الإتحاد الأوروبي.[2]
6. تراجع إيرادات الميزانيات العامة نتيجة رفع الحماية على الإنتاج المحلي حيث يؤدي هذا عجز العديد من ميزانيات الدول.
7. إفلاس العديد من مؤسسات الدول العربية نتيجة عدم مواجهة المنافسة الأوربية الرهينة من حيث السعر والجودة يؤدي إلى تسريح العديد من العمال.
8. تأثر القطاع الزراعي بفعل المنافسة الكبيرة للمنتجات الزراعية الأوروبية نتيجة فتح أسواقها واعتماد قاعدة التبادل الحر خاصة وأن المنتجات المغربية تتميز بهشاشتها أمام المنتجات الفلاحية الأوروبية التي تتمتع بمناعة قوية.[1]

---

[1] تومي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 7.

[2] رحيمة بوصبيع، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، رسالة ماجسترا غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2011، ص 49.

9. محدودية المكاسب المحققة من مشروع الشراكة الأورو متوسطية بالنسبة للدول العربية تحديدا في غياب تكامل اقتصادي عربي لأن المفاوضات عادة ما تكون ضعيفة مقارنة بالمفاوضات الجماعية.

المبحث الثالث: تطور العلاقات الأوروبية والأورمغاربية بعد الحرب الباردة:

المطلب الأول: البعد المتوسطي في العلاقات الأوروبية المغربية:

يمكن إجمال أهم العوامل التي أدت بالإتحاد الأوروبي إلى التفكير في إيجاد سياسة متوسطية جديدة خصوصا مع دول المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة:

1. خشية الدول الأوروبية من توسع الحركة الأصولية في شمال إفريقيا وامتدادها إلى الدول الأوروبية حيث تشكل الجاليات شمال إفريقيا مجتمعات خاصة بها، ومعالجة هذه الظواهر تمكن في مساعدة دول الجنوب على تطوير أنظمتها السياسية وتنمية اقتصاديتها لرفع التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها.[2]
2. عودة الديغولية إلى فرنسا والرغبة في رد الاعتبار للدور الفرنسي عربيا إفريقيا ودوليا وإلى تفعيل المجموعة الأوروبية على الصعيدين الإقليمي والدولي ومن جهة أخرى بأني التفكير في تعزيز النزعة الاستقلالية لأوروبا وتحريرها تدريجيا الضغوط الأمريكية.
3. التناقض الكبير بين المشروع الأمريكي والتفكير الأوروبي حول إعادة تشكيل النظام الإقليمي لمنطقة المتوسط والشرق الأوسط، فالولايات المتحدة الأمريكية تفردت منذ حرب الخليج الثانية بتزعم حركة السلام ووضع المشاريع لإعادة ترتيب المنطقة وفق معايير النظام الجديد الذي تتزعمه.

وحتى بداية التسعينات، بدت المحاولات الرامية إلى إقامة حوار جماعي على الصعيد المتوسطي مترددة وقاصرة في معظم الأحيان على إصدار علاقات مشتركة حول الأمن والتعاون في المنطقة ثم جرت تحولات مهمة على أكثر من صعيد أدت غلى ظهور عوامل حسمت تردد الإتحاد وساعدته على بلورة سياسة متوسطة شاملة.[3]

4. أتاح سقوط وانهيار الإتحاد السوفيتي فرصة لعودة حوض المتوسط كما كان منطقة نفوذ أوروبية، بعد أن كانت منطقة الصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي.

---

[1] جمال عمورة، ملال درحمون المرجع السابق، ص 7.

[2] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى القمة باريس (1995-2008-ترجمة سليمان الرياشي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص20).

[3] حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 392.

5. لزال تعاظم الآمال في تسوية سليمة للصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب الخليج الثانية عقبة كبيرة كانت تحول دائما دون تطوير التعاون المتوسطي ففي نوفمبر 1991 انعقد مؤتمر مدريد الدية حضرته جميع الدول العربية لأول مرة في سبتمبر 1993 ثم إبرام اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.
6. أدى تغيير موازين القوى داخل أوروبا بعد تحقق الوحدة الألمانية وحسك قضية توسيع الإتحاد الأوروبي وانفتاحه على دول وسط وشرق أوروبا إلى زيادة إحساس البعض بالحاجة إلى سياسة أوروبية متوسطة لموازنة سياسة الاندفاع نحو الشرق والشمال وتعاظم النفوذ الألماني هناك.

إضافة إلى بروز نظريات واستراتيجيات جديدة في ظل التحولات التي شهدها النظام العالمي وعولمة الاقتصاد وتأثيراتها السلبية على دول العالم الثالث ومنها بروز فكرة الدولة الحاجزة بتغيير جزن كريستوف روفان أو الدولة المحورية بتعبير بول كنيدي والتي هي دولة من الجوب تقع على خط تماس مباشرة مع شمال حالة الدولة المغاربية في حوض المتوسط والمكسيك بالنسبة للولايات المتحدة لتشكل تقوم الثنائية الجديدة شمال جنوب تكون وضعية هذه الدول الحاجزة أو المحورية امتصاص التوترات القادمة من الجنوب وإضعافها حتى لا تصل إلى قلعة الشمال ومقابل هذا تستفيد من بعض الامتيازات النى تساعدها على أداء هذا الدور فقط الشراكة الأورو متوسطية، اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا.[1]

ويمكن تحديد وتلخيص دور الدولة الحاجزة الجنوبية ومواردها وتاريخها ونظامها السياسي، فهي حين تلامس التحم تملك شيئا لا يقدر بثمن، ثروة لا تنفذ هي مساهمتها في حفظ أمن الشمال وهو الشيء الذي يؤهلها للانخراط في ترتيبات اقتصادية جغرافية هدفها منع تطور اللاتوازنات (الاقتصادية، الديمغرافية...) وإضعاف حركتها كي لا تصل إلى الشمال.[2]

المطلب الثاني: أساس وآليات سياسة الجوار الأوروبية

تقوم السياسة الجوارية على ما أسماه الإتحاد الأوروبي بمخططات العمل ذات طابع ثنائي تخص الإتحاد وكل دولة شريكة له في هذه السياسة بالتشاور وبالتنسيق مع كل دولة منها تماشيا مع مستوى التطور

[1] عماد جاد، رؤية الدولة العربية للسياسة الخارجية الفرنسية والألمانية والبريطانية تجاه القضية الفلسطينية، في وفاء سعد الشريبني (محرر) الإتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص 160.

[2] مصطفى بخوش، حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 23.

الحاصل في طريق اندماجها مع هذه السياسة وقد تم اعتماد هذه المخططات من قبل المجلس الأوروبي في فيفري 2005.[1]ويشير رئيس وحدة المغرب العربي بالإتحاد الأوروبي ليونيلوغايريسي في تقديمه لهذه المخططات يوم 2005/02/15 بأنها تتميز بالمرونة وبالصيغة الثنائية مع عدم اشتراطها لأي شرط مسبق.[2]

و يتمثل الهدف من وضع هذه المخططات في كونها تعمل على تحديد الأولويات الواجب اتخاذها مع كل شريك بناء على مبدأ الحوار والمفاوضات معه تمهيدا لاندماجه في إطار السياسة الجوارية وهي تتضمن قائمتين من الالتزامات الأولى تخص الانضمام إلى القيم المشتركة وبعض أهداف السياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي، الثانية تخص الالتزامات التي تقرب شركاء الإتحاد الأوروبي من بعض المجالات ذات الأولوية وهي سبعة:[3]

1) **الجوار السياسي المدعم:** وهو يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية + الوقاية من الأزمات وإدارتها + الوقاية من التهديدات المشتركة كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل + اشتراك شركاء الإتحاد الأوروبي في بعض مظاهر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وكذا مظاهر السياسة الدفاعية لأوروبا وتبادل المعلومات والعمليات المشتركة + إقامة مسؤولية مشتركة بين الإتحاد وشركاءه من أجل الأمن والاستقرار في المنطقة التابعة للسياسة الأوروبية الجوارية.
2) **سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** وذلك من خلال تكييف الدعم والمساعدات المالية + فتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية والتربوية والبيئية والعلمية وبما يتوائم مع الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة لدى كل دولة اشتراكية.
3) **دعم العلاقات التجارية والتفضيلية:** مع إمكانية المساهمة في السوق الأوروبية الداخلية وكذا بما يتضمنه من تعديل القوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في مجالات: الإدارة + الجمركة + الزراعة + الصحة والغذاء ذلك تسهيلا لدخولها الأسواق الأوروبية.

---

[1] طويل نسمة، سياسة الجوار الأوروبي وآثارها على دول الجنوب المتوسط، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 08، جوان، 2012، ص 217.

[2] بوزيد عمر، البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي تنافس في إطار تكامل، رسالة دكتورة غير منشورة 2009، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص164.

[3] نفس المرجع، ص 165.

4) **العدالة والشؤون الخارجية:** وهي تخص إدارة الحدود المشتركة + تسيير تسليم التأشيرات + إجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة + تبييض الأموال والجرائم المالية والاقتصادية + دعم الأنظمة القضائية، توسيع التعاون القضائي والشرطوي .

5) **ربط الحوار:** ودلك في مجالات الطاقة، النقل، البيئة، مجتمع المعلومات، البحث والإبداع.

6) **الاتصالات بين المجموعات:** والمقصود منه تنمية الموارد البشرية والاندماج الاجتماعي والتربية والتكوين.

7) **التعاون الجوي:** ترقية التعاون بشكل أوسع بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه وما بين دول الجوار ذاتها خاصة تلك التي هي قريبة جغرافيا مع بعضها البعض.

تقوم مخططات العمل هذه بتحديد برنامج إصلاحات اقتصادية وسياسية وقانونية هي بمثابة شروط تجسيد وتفعيل هذه السياسة لترقي إلى المستويات السارية والمعمول بها داخل الإتحاد الأوروبي ومؤسساته مع أولويات على المدى المتوسط القصير أما على المدى البعيد فيتمثل في الوصول إلى إطار يصبح فيه الإتحاد الأوروبي وجيرانه يتمتعون بعلاقات مشابهة للروابط السياسية والاقتصادية الواسعة التي تميز دول الإتحاد الأوروبي.[1]

أما بخصوص الدول المعنية بهذه السياسة دون أن يعني ذلك قبولها لها والتي إليها يتوجب خطابها أي خطاب هذه السياسة فهي 16 دولة منها بخصوص منطقة غرب المتوسط: المغرب، الجزائر، تونس، ليبي. لهذا فإن هذه المخططات إذا كانت الآن قيد التطبيق والتنفيذ مع البعض لو منجزة مع البعض الآخر، فإن هناك من رفضها أصلا كالجزائر وهو ما يقودنا إلى الحديث عن تطبيقات السياسة الجوارية لكن قبل ذلك يحسن وبخصوص مخططات العمل هذه عرض الملاحظتين الآتيتين:

- الملاحظة الأولى: تعد مخططات العمل هده بمثابة برنامج عمل بالنسبة لكل دولة معنية بالسياسة الجوارية مع الإتحاد الأوروبي لفترة الخمس سنوات القادمة 2004-2009 وهي مكملة للعمل المنجز في إطار الشراكة المتوسطية بالنسبة لدول المتوسط، واتفاقيات الشراكة مع دول شرق أوروبا.
- الملاحظة الثانية: الجزائر هي البلد الوحيد الذي أعلن صراحة ورسميا رفضه الانضمام للسياسة الجوارية على اعتبار.

وحسب تصريح سفير الجزائر ببروكسل في نوفمبر 2006

---

[1] O tmanebekenninché, le partiateuro – méditerranéen – lesenjux, officedexpublication suniversitaire, Alger, 1011, p172.

- أنها غير ذات أولوية بالنسبة للجزائر وأن الاهتمام الجزائري ينصب حاليا حول الاستمرار في اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.
- فضلا عن عدم جاهزية المؤسسات الجزائرية من حيث النجاعة والتنافسية للدخول في السوق الأوروبية.[1]

في حين اعتمدت سوريا وليبيا حتى اليوم موقفا متحفظا، أما بخصوص موريتانيا فإنه لم يأت ذكرها في قرارات ومواثيق وإعلانات السياسة الجوارية بينما هي واردة في إعلان برشلونة وما تمخض عنه في الوقت الذي يتم فيه إيراد دول غير متوسطية في السياسة الجوارية كالأردن مثلا ويعد المغرب في هذا السياق أكثر الدول استفادة من هذه السياسة بل أنه دعا الإتحاد الأوروبي إلى تعميقها معه كما دعا وزيرها للمالية إلى فتح أكبر للسوق الأوروبية أمام المغرب.[2]

2) واقع سياسة حسن الجوار:

بخصوص تطبيقات السياسة الجوارية فإنها حاليا وبعد أوكرانيا وموادافيا تخص خمسة دول منها: المغرب وتونس منذ 2005 ومصر منذ 2007 بمعمى أنه لا يزال التفاوض حول الانضمام إليها ومناقشة مخططات العمل بين هذه الدول والإتحاد الأوروبي قيد الجيريان ومن ذلك أيضا إعداد ما يسمى بتقارير البلدان الخاص بشركاء الإتحاد الأوروبي المتوسطين وكذا دول أوروبا الشرقية ويعد هذا الإجراء بمثابة غربالة للبلد المعني بالانضمام وهو إجراء يقوم على عنصريين:

- **الأول:** يخص المظاهر السياسية بمعنى مدى حضور عناصر: الديمقراطية، دول القانون، حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية، الاستقرار، العدالة والشؤون الداخلية في الدولة المعنية بالانضمام.
- **الثاني:** يخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها بمعنى مستويات تطور الاقتصاد المحلي وآفاقه، إدارة الميزانية، السياسة المالية، الوضع الاجتماعي والسياسي للتنمية البشرية، الإصلاح الهيكلي، النقل، الطاقة.[3]

3) تمويل هذه السياسة:

[1] تمغارت اسمهان، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة 2004-2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد 09، جوان 2013، ص 326، 327.

[2] سهام حروي، سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 08، نوفمبر 2012، ص 354.

[3] نفس المرجع، ص 353.

تستفيد الدول المنخرطة في هذه السياسة، وبناء على حاجاتها وقدراتها على امتصاص المساعدة هذه وكذا حسب تطور مستويات عملية الإصلاح فيها، بحصة من المساعدات المالية لتسيير اندماجها في السياسة الجوارية.

وهذا اعتمادا وبخصوص دول جنوب المتوسط على آلية برنامج مبدأ وعلى ما يسمى بالمبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان وقد تم تفويض هاتين الآليتين بآلية جديدة. وهذا منذ جانفي 2007 هي: الآلية الأوروبية للموارد البشرية LEVP وقد تم إقرار جملة من المساعدات على فترتين هما:[1]

- 2000-2006: استفادت خلالها الدول التي دخلت في هذه السياسة من حوالي 8,5 مليار أورو، وبخصوص دول المغرب العربي فقد استفادت خلال فترة 2004-2006 من 135 مليون أورو.
- 2007-2013: ستستفيد هذه الدول من حصة 12-15 مليار أورو، أي بزيادة مقدارها 75% مقارنة بالمرحلة الأولى.

4) خلفياتها:

تأتي السياسة الجوارية التي بادر بها الإتحاد الأوروبي لتعكس تطلع هذا الأخير إلى مرحلة ما بعد توسيع الإتحاد إلى دول وسط وشرق أوروبا وفي سياسة تتعلق في جوهرها بعروض اقتصادية وأمنية لمواجهة أربعة تحديات: الديمقراطية، الاقتصاد، الطاقة والهجرة. وبخصوص التحدي الأخير تعد مطالبة الإتحاد الأوروبي من دول المغرب العربي فتح مراكز عبور على أراضيها للمهاجرين غير الشرعيين جزءا من سياسة أوروبا الجوارية هذه كما يعدد دخول دول المغرب العربي في مفاوضات مع الإتحاد حول "إعادة قبول جزءا من هذه السياسة أيضا".[2] ثم إن تضمن الدستور الأوروبي في بعض مواده الإشارة إلى هذه السياسة يدل بوضوح على أن التحديات الأربعة المشار إليها وعها البيئة المحيطة بالإتحاد الموسع كلها تعد في نظر أوروبا دان أهمة إستراتيجية،[3] ولعل ذلك ما دفع باللجنة الأوروبية المجتمعة في جوان 2003 إلى معاودة إحياء فكرة الحوار العربي الأوروبي لكن بصورة جديدة وهذا عبر قيام الثلاثي: كرسي باتن محافظ أوروبي مكلف بالعلاقات الخارجية 99-2004 و روما نوبرودي رئيس المفوضية الأوروبية سابقا 1999-2004، وخافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد سابقا بإيداع وثيقة لدى رئاسة الإتحاد الأوروبي في

[1] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى القمة باريس (1495-2008). ترجمة سليمان الرياشي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان، 2010، ص 208.

[2] مرجع نفسه، ص199.

[3] مرجع نفسه، ص 201.

2003/12/09 تحمل عنوان: تقوية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي، تتضمن إمكانية اعتماد إستراتيجية جهوية أوروبية اتجاه منطقة الشرق الأوسط الكبير تحص كل من: دول مجلس التعاون الخليجي، اليمن، العراق، إيران، بالإضافة إلى خمس دول عربية ضمن اتفاقية "الا.سي.بي"، وهي موريتانيا، الصومال، السودان، جيبوتي، وجزر القمر، وتحدد الوثيقة خطين أساسيين للعمل بخصوص علاقة الإتحاد الأوروبي بالبلدان العربية الخط المتوسطي، وهو الخط الذي تتضمنه الشراكة المتوسطية وسياسة أوروبا الجوارية إلى جانب الخط الشرق أوسطي الموسع المشار إليه أنفا هذا وإن كانت في الواقع الفكرة العامة لمضامين السياسة الجوارية هي نفسها وإلى حد بعيد التي تتضمنها الشراكة المتوسطية لكن مع إضافة عنصريين جديدين هما: موضوع الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، اعتبار ما يعرف بالصراع العربي الإسرائيلي أولوية إستراتيجية للإتحاد الأوروبي.[1] إن الانطباع العام الذي تعطيه هذه الوثيقة هو سعي أوروبا لإيجاد نوع من الانسجام بين مختلف المبادرات الأوروبية، وإرادة تثمين مكتسبات مسار برشلونة والاستفادة منه.[2]

الإتحاد من أجل المتوسط: تبلورت فكرة هذا المشروع من المبادرة الفرنسية الإتحاد المتوسطي أولا كمبادرة وفكرة فرنسية لاقت جدلا داخل أوروبا كما خارجها وتحديدا لدى الدول المعنية بهما مباشرة قبل أن تستقر معظمها على قبولها بعد اتضاح بعض من معالمها وأهدافها، ولقد بدأت أول مرة كفكرة ألقيت في شكل عبارة من كلمات في خطاب للرئيس الفرنسي ساركوزي وهو وزير للداخلية في 2006/02/07.[3] ثم كررها كعبارة دائما دون تحديد أدنى محتوى لها في مناسبات أخرى: في 2007/02/06 عشية الانتخابات الرئيسية الفرنسية، ثم خلال زيارته للجزائر وتونس في 11-12 جويلية 2007 على التوالي، ثم نهاية أوت 2007 أمام سفراء فرنسا باعتبارها محورا أساسيا في الدبلوماسية الفرنسية القادمة أي بعد انتخابه رئيسا للجمهورية، ثم أخيرا في خطابه بمدينة طنجة المغربية في 2007/10/27 وهي المحطة الأخيرة التي كانت بمثابة إعلان احتفائي بولادة المشروع دون توضيح لتفاصيل محتواه.[4] لقد تكونت تبلورت الفكرة لدى ساركوزي، ثم تداولها لديه في سلسلة خطاباته دون أي مستورة منه لشركائه الأوروبيين، قبل أن يتم إبلاغه عنها بعد انتخابه رئيسا للجمهورية بقليل كلا من خوزي مانويل باروزو رئيس المفوضية الأوروبية الحالي منذ نوفمبر 2004، ورئيس وزراء اسبانيا

[1] المرجع نفسه، ص 213.

[2] تمغارت اسمهان، مرجع سابق، ص 225.

[3] بشارة خضر، مرجع سابق، ص 223.

[4] بوزيد عمر، مرجع سابق، ص167.

زايانيرو ورئيس وزراء إيطاليا روما نوبرودي ماي 2006-جانفي 2008.[1] لهذا فإن هذا المشروع يأتي تعزيز المحور دول القوس اللاتيني داخل الإتحاد الداعي إلى الاهتمام أكثر بالضفة الجنوبية لمتوسط في مواجهة محور برلين وتوابعه داخل الإتحاد دائما والداعي وعلى عكس الأول إلى الاهتمام بدول شرق أوروبا على حساب دول جنوب المتوسط لهذا فإن المبادرة وإن المبادرة وإن كانت فرنسا هي التي طرحتها، فإن شركائها في القوس دعموها وأعلنوا تأييدهم ومساندتهم لها على النحو الذي يكشفه ويؤكده إعلان روما الصادر عن القمة الثلاثية، الفرنسية الاسبانية والإيطالية المنعقدة بروما في: 2007/12/20.

[1] مرجع نفسه، ص 167.

خلاصة:

إن المتتبع للسياسات الأوربية في المنطقة المغاربية يلاحظ تعامل الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة مع دول مغاربية بشكل منفرد خاصة مع الفارق الشاسع في المستوى الاقتصادي بين ضفتي المتوسط مما ينصب في صالح الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي الذي يسعى بالأساس لتوسيع نفوذه الاقتصادي والسياسي لمنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى وكبح التهديدات التي تأتيها من الدول المغاربية والإفريقية خاصة مشاكل الهجرة وعدم الاستقرار السياسي.

أما بالنسبة للدول المغاربية التي مازالت تواجهها تحديات العولمة والاستفادة من التنافس الدولي على المنطقة فإن عليها تكثيف الجهود لتحريك التجارة البينية وتعزيز التكامل بين دولها للاستفادة من الظروف الدولية واستقطاب أكبر للقوى الدولية الصاعدة للخروج من النفق المظلم والإقلاع الاقتصادي الحقيقي.

إن تأثير الوحدة الأوروبية على العلاقات الأورومغاربية تكمل في أن الدول الأوروبية تلعب دورا كبيرا في تقديم المساعدات لهذه الدول النامية التي تحتاج إلى النهوض بها في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك عن طريق تقديم القروض اللازمة للتمويل هذه الدول و تطويرها و ازدهارها.

المبحث الأول: تأثير انضمام إسبانيا و البرتغال على العلاقات الأورومغاربية

لقد أثر انضمام إسبانيا و البرتغال على الدول المغاربية و ذلك في عدة مجالات سياسية و اقتصادية واجتماعية و هذا ما جعل الدول المغاربية تلجأ إلى إقامة وحدة مغاربية من أجل توحيد جهودها الاقتصادية والسياسية فيما بينها و النهوض من تلك الإختلالات التي أحدثتها انضمام إسبانيا و البرتغال و هو أن الإتحاد الأوروبي أعطى الأولوية لهذه الدول التي كانت تنتج نفس المتوجات التي يستوردها الإتحاد من الدول المغاربية و هنا يكمل تأثير سلبا على الدول المغاربية التي كانت تعتمد على هذه المتوجات و اكتفى الإتحاد الأوروبي من استيراد المحروقات فقط من هذه الدول.

المطلب الأول : اتفاقيات مبرمة بين إسبانيا و الإتحاد الأوروبي

رسم المتوقعون على اتفاقية روما منذ 1957 مبدأ التعاون الاقتصادي مع البلدان الأخرى بغية الحفاظ على اتجاهات التبادل التقليدية و تعزيزها و المساهمة في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان و سمح البروتوكول الملحق باتفاقية السوق الأوروبية المشتركة، لفرنسا بإقامة نظام للتبادل التفاضل التفاضلي يخرق قواعد الوحدة الجمركية مع المغرب و تونس.

و في وقت توقيع اتفاقية روما كانت الجزائر لا تزال إقليما فرنسيا وطلبت مراكش و تونس المستقلتان منذ 1956 بالمقابل منذ 1963 بفتح مفاوضات بغية عقد اتفاقيات تعاون مع الدول الستة على أساس البند 238 من الاتفاقية و قد نجحت هذه المفاوضات في عام 1969.[1]

في مارس 1973 تم توقيع نص إضافي بغية تكييف هذه الاتفاقات مع توسيع السوق بضم 3 أعضاء المملكة المتحدة و أيرلندا بروتوكول 1973/3/2 مع المغرب و 1973/2/28 مع تونس.

[1] مختار المطيع ،**إتحاد المغرب العربي بين ضرورة الاندماج الاقتصادي و عائق العامل السياسي** ،مجلة الميادين، عدد 6 ، 1996 ، ص 665-167.

كان لبنان الأول من بين بلدان المشرق العربي الذي وقع في 1965/5/21 مع الدول الستة اتفاقا تجاريا غير تفاضلي و بدأت في العام 1969 أولى المباحثات الاستطلاعية مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر) انتهت المفاوضات بتوقيع اتفاق تجاري في كانون / ديسمبر 1972.

بيد أن السياسة المتوسطية الشاملة المعتمدة عام 1972 فتحت أمام جميع بلدان الحوض المتوسط آفاقا أوسع مع مجرد اتفاقات تجارية و على هذا الأساس بدأت في 1973 مع بلدان المغرب مناقشات انتهت بعقد اتفاقات في مارس و أفريل 1976 في 1977/1/18 تم توقيع اتفاقات مع سوريا و الأردن .

كما أن المفاوضات مع لبنان التي انقطعت جراء الحرب الأهلية نجحت في 1977/5.

إن توقيع البنود 1985/6/12 المتعلقة بشروط انضمام إسبانيا و البرتغال إلى الجماعة الأوروبية والتي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يناير 1986 جعلت من الضروري البحث عن حل يتعلق بالبلدان المتوسطية الأخرى و منها البلدان العربية إن الأغراض التي أرادتها السوق الأوروبية المشتركة تبعا للإعلان الذي اعتمده المجلس مارس 1985 هي :

1. من جهة أولى ضمان الحفاظ على تيارات التبادل التقليدية بين الجماعة الأوروبية و البلدان المتوسطية الأخرى.
2. من جهة أخرى متابعة و ترسيخ التعاون الاقتصادي و المالي .

و على هذا الأساس تم توقيع بروتوكولات 1987 _ 1991 مع بلدان المشرق و المغرب و قبل ذلك سبق عقد اتفاق تعاون تجاري بين السوق الأوروبية المشتركة و اليمن العربي 1984.

تمت أربعة بلدان عربية تقيم علاقات ممتازة مع الجماعة الأوروبية في إطار اتفاقية لومي و هي الصومال 1975 و موريتانيا 1975 و جيبوتي 1978 و السودان 1980 و هي بلدان في وضع اقتصادي هش بحيث أنها لا تتمتع بثقل ملحوظ في العلاقات الاقتصادية الأوروبية العربية.

أما في ما خص الخليج فقد تم توقيع اتفاق مع السوق المشتركة 1988 تجري الآن مفاوضات لتأسيس منطقة التبادل الحر و هنا تجدر الإشارة إلى أن هذا أول اتفاق يبرم بين السوق المشتركة و تجمع إقليمي عربي.

وهكذا تتدرج العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع شتى البلدان العربية في أطر مختلفة.[1]

[1] Bichara khader ,**ed Coopration Euro–arabe** 3vol (Louvain la neuve Cer – Mac 1982

- الاتفاقات التجارية التفاضلية هذه هي حال العلاقات السوق الأوربية المشتركة مع بلدان المغرب العربي (المغرب، تونس ،الجزائر) أو العلاقات بين السوق المشتركة و المشرق العربي (الأردن، مصر، لبنان، سوريا).
- اتفاقية لومي هذه هي الحال مع موريتانيا، الصومال، جيبوتي و السودان.
- اتفاق التعاون و الموقع في 1988 بين السوق الأوروبية المشتركة وبلدان مجلس التعاون الخليجي، العربية السعودية (عمان، البحرين، قطر، إمارات عربية متحدة، الكويت).
- أما العراق و ليبيا فلا تقيمان علاقات منتظمة مع السوق المشتركة إنا أن مبادلاتهما الاقتصادية معها مهمة.

فلا توجد علاقات اقتصادية منظمة بين السوق المشتركة و جامعة الدول العربية كمؤسسة و عليه فالحوار الأوروبي العربي هي ساحة تفكير و حوار و إعلام و هو لم يسمح بتأسيس الإطار الشكلي الذي فيه تنظيم علاقات أوروبية عربية.

1) مضمون الاتفاقات الأولى :

إن اتفاقات التعاون التي تربط الدول المتوسطية السبع أعضاء في العربية بالسوق الأوروبية المشتركة تتضمن مخططا متشابها يستند إلى أبواب عدة :[1]

- **مفاضلات تجارية تفتح سوقا للتقارب:**

300 مليون مستهلك أمام منتجات هذه البلدان تملك هذه الاتفاقات في الحقيقة على إعفاء شامل المنتجات الصناعية باستثناء مشتقات نفطية مكررة و بعض المنتوجات التي تشكل في الواقع المنتوجات الوحيدة المصنعة التي تصدرها البلدان العربية في الحقيقة اعتمدت السوق المشتركة في استيراد المنتوجات سياسة صارمة أكثر فأكثر هدفها الحد الكثير من إمكانيات نمو المنتوجات المتوسطية المعدة للتصدير و لقد طال هذا الإجراء بالتحديد البلدان التي تصدر النفط الأكثر فقرا (المغرب، تونس، مصر) .

و ليس الحال أفضل في القطاع الزراعي حيث الشروط غير ملائمة بحكم العقبات التي تعترض المنتوجات المتوسطية في الجماعة الأوروبية الفاكهة و الخضار و الحمضيات و الخمر و زيت الزيتون هذا فضلا عن كون التسهيلات الجمركية محدود جدا و هي جزئية دوما بالنسبة للمنتوجات المهمة و غالبا ما تكون

[1] Europe Information la communauté européenne et le monde arab 38/1982 p 18-20

مترافقة بشروط خاصة وهكذا فأنها لا تمنح إلا في بعض الأوقات من السنة بالنسبة للكثير من أنواع الفاكهة والخضار و لم يؤد دخول اليونان و ثم إسبانيا و البرتغال إلى السوق المشتركة إلى تنظيم هذه الأمور.

2_تعاون مالي و تقني:

حضت اتفاقات التعاقد المعقودة 1976 على مساهمة مالية الجماعة الأوروبية للمساعدة في النمو الاقتصادي للبلدان العربية السبع المعنية بلغ مجموع هذه المساعدة الأولى 239 مليون موزعة على المستفيدين السبعة و قد تبين أن هذا المبلغ قليل جدا بالنظر للحاجات الضخمة لهذه البلدان و عليه و بما تساءلنا ما الفائدة من ذلك ؟ لا تغطي هذه المبالغ، من حيث قيمتها المطلقة غير جزء زهيد من المشاريع الممولة لاسيما وأن قسما منها يقدم كقروض يجب تسديدها كما أن قسما مهما من الهبات يخصص لتخفيض سعر الفائدة على القروض بيد أن وجود الجماعة الأوروبية كطرف مشارك في عقود التمويل يؤثر في جذب باقي الممولين الذي يثقون بجدية تدخلات الجماعة الأوروبية و عليه يشكل هذا الحضور الأوروبي نوعا من الكفالة المعنوية ثمة بروتوكولات مالية جديدة تم عقدها في نهاية 1981 و القيم تفاصيلها...[1]

البروتوكولات المالية الثانية ملايين الإيكو:

القطر	المجموع	البنك أوروبي للإستثمار	الإعانات عامة للميزانية	قروض بشروط خاصة	هيبات
الجزائر	151	107	44	16	23
المغرب	199	90	109	42	67
تونس	139	78	61	24	37
مصر	279	150	166	50	76
الأردن	63	37	26	7	19
لبنان	50	34	16	5	11
سوريا	97	64	33	11	22
المجموع	975	560	415	155	260

المصدر البنك الأوروبي للاستثمار

[1] المختار مطيع، مرجع سابق، ص 168.

خصصت هذه الوسائل للتمويل (الجزئي أو الشامل) مشاريع استثمار في ميادين الإنتاج و البنية التحتية نصت هذه البروتوكولات أيضا على إمكان المشاركة في هذه النشاطات من قبل ممولين آخرين، هذا فضلا عن فتح المجال واسعا للتعاون مع السوق المشتركة في المجال الاقتصادي علاوة على المساهمة المالية :

- الاتجار و تشجيع المبيعات .
- تشجيع الاستثمارات الخاصة.
- تعاون الميدان العلمي و الثقافي و البيئة.

2) تعاون في ميدان اليد العاملة:

نظرا للعدد الكبير لمواطنين بلدان المغرب العاملين في مناطق الجماعة الأوروبية فأن الاتفاقات مع هذه البلدان قامت بإجراءات خاصة تضمن مبدئيا لهؤلاء العمال شروط عمل و أجرا و كذلك مكاسب في ميدان الضمان الاجتماعي، مساوية لتلك التي يتمتع بها الأوروبيون .

3) مؤسسات مشتركة:

تمت إدارة هذه الاتفاقات بطريقة تعادلية بدقة فتمت مجلس للوزراء يمثل الطرفين يجتمع كلما دعت الحاجة هذا فضلا على أن اللجنة العامة تفتح بعثات دائمة في كل واحدة من عواصم البلدان العربية المعينة كما كانت الحال بالنسبة لبلدان لومي العربية.

4) بلدان لومي:

أما البلدان العربية الأربعة الموقعة على اتفاقية لومي فإنها تستفيد بشكل طبيعي من جميع فوائد هذه الاتفاقات:

- التعاون المالي مع المصرف الأوروبي للتنمية.
- دخول حر عمليا للسوق الأوروبية لجميع الصادرات نحو الجماعة الأوروبية.

ضمان نسبة مستقرة من الضرائب لمصلحة السوق المشتركة على بعض المنتوجات الأساسية نظام ستايكس.[1]

قدرت في مكان آخر بطريقة منهجية كفاية المقاربة المتوسطية الشاملة و نتائج الاتفاقات المعقودة بين السوق المشتركة و بلدان المتوسط العربية فلا حاجة بالتالي للعودة إلى ذلك و يكفينا مجرد التذكير السريع بان الحماية

Bichara Khader, **le Grand maghreb et l'europe**, (Paris,Bruxelles Published Ourum cermac 1992[1]

الأوروبية خاصة في القطاعين الأساسيين لصادرات الشركاء خارج الوفود الزراعة و الألبسة كبحث التداول الحر للمنتوجات المصنعة و هذا التداول المعترف به في السياسة المتوسطية. [1]

- أدخلت الجماعة الأوروبية الصادرات النسيجية في الثمانينات اتفاقاتها المشهورة في التقيد الذاتي كي لا نسيء لقطاع النسيج الأوروبي الذي أصابته الأزمة في الصميم .
- إنه لأمر طبيعي أن تكون سلبية بالنسبة للبلدان العربية نتائج اتفاقات التقييد الذاتي و السياسية الزراعية المشتركة لأن إمكانات التصدير للسوق المشتركة تتضاءل في أوقات الانحصار بالنسبة للنسيج أو كلما تحسن الاكتفاء الذاتي الغذائي في أوروبا، و كلما توسعت الجماعة الأوروبية بالنسبة للمنتوجات الزراعية.
- أما بالنسبة للتعاون المالي فإنها على العموم مرضية إلا أنها محدودة و تتألف في الواقع مساعدة السوق المشتركة لبلدان العالم الثالث من موارد ميزانية و قروض من البنك الأوروبي للاستثمار إذ يرتفع مجموع الإسهامات المالية للجماعة الأوروبية بين 1975 1987 إلى 5.5مليار إيكو منها 400مليون كمساعدة غذائية و 56 بالمئة من هذا المبلغ جاءت كقروض من البنك الأوربي للاستثمار.
- ثمة وثيقة للسوق المشتركة[2]تقدر التعاون المالي مع البلدان المتوسطية الشريكة من خلال ربطها بالمساعدة الشاملة و المساعدة المتلقاة و الحاجات .
- تمثل الإسهامات العمومية الصافية [3] الجماعة الأوروبية في المنطقة المتوسطية من 1979 حتى 1987 ضمنا 3 بالمئة من مجموع الإسهامات العمومية الصافية التي تلقتها هذه البلدان و تمثل الإسهامات العمومية الصافية من الجماعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها 17 بالمئة و إسهامات الو م أ 31 بالمئة .[4] و إسهامات بلدان الأوبيك العربية 26 بالمئة .

---

[1] La communauté européenne face au bassin méditerrannén document établi par des experts (Luxembourg 1984 p 12

[2] CEE Bilan de la politique méditerranéenne de la communauté 1975-1988

[3] تمثل الإسهامات العمومية الصافية مبالغ المساعدة العمومية للتنمية زائد باقي المبالغ من الإسهامات العمومية المصروفة سنويا ناقص التسديدات التي تقدمها البلدان .

[4] تركزت مساعدات و م أ خاصة في البلدين مصر و إسرائيل .

- تشكل الإسهامات العمومية الصافية للجماعة في المنطقة المتوسطية 0.3 بالمئة من الاستثمارات الخام ترتفع النسبة المؤوية إلى 2.3 بالمئة إذا أدخنا إسهامات الدول الأعضاء في الجماعة التي حققتها البلدان المتوسطية في مجموعها.
- إن مقارنة المبالغ في الأجيال الثلاثة الأولى للاتفاقات المالية المعقودة في 1978 1991 تسمح لنا بالملاحظة.
- يترافق الانتقال من جيل لآخر بزيادة قيمتها 50بالمئة لكن إذا ما أخذنا التضخم بعين الاعتبار فإننا نجد أن الزيادة لا تكاد تحافظ على قيمة المساعدة من قبل الجماعة الأوروبية.

السياسية المتوسطية المجددة:

من أجل نزع فتيل النقد و تصحيح الآثار السلبية للسياسة المتوسطية الشاملة اعتمدت الجماعة الأوروبية مقاربة جديدة سميت السياسة المتوسطية المجددة.

	البنك الأوروبي للإستثمار	ميزانية السوق المشتركة	مصادر ميزانيات مساهمة	المجموع
المغرب	220	218	25	463
الجزائر	280	52	18	350
تونس	168	101	15	283
المجموع	668	371	58	1096

البروتوكولات المالية الرابعة 1991 1996 السوق المشتركة البلدان المغرب العربي (ملايين إيكو)

المصدر البنك الأوروبي للإستثمار

إنه لجهد محمود غير أن التحليل المتأني للمقترحات اللجنة الأوروبية يسمح لنا بإبداء الملاحظات التالية[1]:

- تبقى السياسة المتوسطية المجددة موجهة أساسا بالمصالح التجارية و لا تهدف لخلق حالات تكاملية وتآزرية و في النهاية لا تخلف إستراتيجية فعلية للتنمية المتضامنة .
- ثمة بعد بين الضخامة المهمة المطلوب إنجازها و الوسائل الموضوعة لأجل ذلك أو المقترحة
- إن تنوع أشكال المساعدات المقترحة تجعلنا نعتقد أنه لم يتم تجاوز الاستخدامات المزدوجة و التنافر في الأمور.

[1] المرجع نفسه، نفس ص.

- لا تزال السياسة المتوسطية لا تطال جميع الدول ذلك أن ليبيا هي البلد العربي المتوسط و ألبانيا من جهة أخرى غير مشاركتين فيها.
- و إنه لاقتراح جيد زيادة المساهمة المالية من جانب السوق الأوروبية المشتركة و البنك الأوروبي للاستثمار لكن هذه الزيادة من جانب السوق الأوروبية المشتركة تستند لقروض البنك الأوروبي للاستثمار على حساب الهبات و المساعدات منصوص عنها في البروتوكولات .
- قد يتبين أن زيادة الوسائل المالية ستكون محدودة الفعالية إن لم تتم بالمقابل مواجهة مسألة استدانة البلدان المتوسطة المشاركة.[1]

المطلب الثاني : تأثير إسبانيا و البرتغال على الدول المغاربية

1) توسيع السوق الأوروبية المشتركة

في مطلع الثمانينات بعث الصادرات الفلاحة بالنسبة لتونس و المغرب تحتل القسط الأكبر من مداخلها على عكس ليبيا و الجزائر التي تشكل المحروقات فيها 90 بالمئة من مداخلها ،لكن بعد انضمام إسبانيا والبرتغال في 1986 إلى السوق الأوروبية المشتركة بدأ التأثير السلبي يظهر على اقتصاديات تونس و المغرب ،و بما أن اقتصاديات دول المغرب العربي ككل ترتبط بروابط تبعية هيكلة لأوروبا فليس هناك ما يدعو للدهشة في هذه الظروف أن نرى عملية البناء الأوروبي تمارس تأثيرا كبيرا على بلدان المغرب العربي فالبناء الأوروبي يفرض نفسه عليها كنموذج جذاب و مهدد في آن واحد، و يخلق ديناميكية قوية تمثل مصدرا لقدر كبير من الشك في المستقبل فمولد السوق الكبيرة في 1993 و التوصل إلى توسيع الجماعة في 1996 و شارع الوحدة الألمانية و التقارب السريع بين أوروبا الشرقية و الغربية كل هذه الأحداث تدخل قدرا كبيرا من الشكوك بين السوق المشتركة و بلدان المغرب العربي و هي شكوك لا تستطيع هذه الأخيرة مواجهتها و التحكم فيها فيها إلا بتوحيد جهودها.[2]

و لإدراك أهمية دول السوق لمنطقة المغرب يكفي إلقاء نظرة على اتجاهات التجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي قبل توسيع السوق الأوروبية إلى إسبانيا و البرتغال فأوروبا تمثل الشريك التجاري الرئيسي لهذه المنطقة إذ تستأثر بأكثر 85 بالمئة في المتوسط من تجارة البلدان الخمسة فتحصل فرنسا وحدها على 30 بالمئة من صادرات المملكة المغربية و 23 بالمئة من وارداتها و على 29.8 بالمئة من صادرات الجزائر و15

---

[1] **Vers une politique méditerranéenne rénivée** : propositions pour la période 1992,1996, communication de la commission, conseil , 812 Final, les huin 1990, SEC 90.

[2] منصور عيسى ،**إشكالية الأمن الغذائي في بلدان الإتحاد المغرب العربي** ، الميادين ،العدد 6 ، 1990 ، ص248-249 .

بالمئة من وارداتها تحصل إيطاليا وحدها على 32.8بالمئة من صادرات ليبيا و 25 من وارداتها فتشكل مجموعة فرنسا إيطاليا و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان شركاء الخمسة الأوائل في هياكل الصادرات و الواردات للبلدان المغاربية الخمسة .[1]

هذه الإحصائيات تؤكد مدى ارتباط اقتصاديات المنطقة المغاربية بالسوق الأوروبية من جهة و تبرهن على هشاشة التعاون المغاربي و محدوديته من جهة أخرى .

و المتتبع للعلاقات التجارية بين دول المغرب العربي و المجموعة الاقتصادية الأوروبية يدرك جيدا أنه على الرغم من التبعية الكلية لهذه الأخيرة فأن اقتصاديات المغرب العربي عانت من الكثير من القيود المفروضة من قبل المجموعة قبل ضمها دول أخرى و هو ما أثر سلبا على صادرات البعض منها مثل تونس.

فمنذ عام 1976 عندما وقعت الجزائر المغرب و تونس اتفاقيات تعاون مع السوق المشتركة اتخذت كثيرا من التدابير لتعزيز السياسة الزراعية الحماية التي تطبقها الجماعة الأوروبية تجاه بلدان العالم الثالث نظام سعر الأساس (الحصص) الجداول الزمنية التقليدية و كانت اتفاقية 1976 أكثر تقيد بتطبيقها و أدت إلى تدهور شديد لصادرات تونس الزراعية و بوجه خاص لصادرات المغرب حيث تمثل صادرات الخضروات 30 بالمئة من مجموع الصادرات و التي يتجه 63 بالمئة من صادراتها إلى سوق البلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية. [2]

هكذا إذن و بحلول سنة 1986 و هي سنة توسيع السوق الأوروبية إلى كل من البرتغال و إسبانيا عرفت اقتصاديات المغرب العربي تدهور آخر و ذلك لكون الدول المنظمة تنتج نفس المنتوجات التي بنيت على أساسها الزراعات و الصناعات المغاربية مدة من الزمان مثل (الحوامض الكروم و زيت الزيتون) و بما أن دول السوق الأوروبية كانت تستعد لإتمام تكاملها بداية من سنة 1992 و ما بعدها و بما أن كل تكامل داخلي لسوق معينة يعني في الوقت نفسه إبعاد لأطراف خارجية فالأولوية ستعطي السوق على حساب دول المغرب العربي وهو ما يؤثر فعلا على اقتصاديات هذه الأخيرة لأنها وجدت أصلا لخدمة هذا السوق بل يفرض حواجز أمام تدفق الصادرات المغاربية و بالخصوص الزراعية و قد حصل ذلك بالفعل حيث اضطرت المغرب للحد من صادراتها من مادة الطماطم نحو السوق المشتركة بحكم دخول هذه المنتجات من دول أوروبية أعضاء في

[1] عز الدين شكري ،**إتحاد المغرب العربي سياسة دولية**، عدد 97 ، جويلية 1989 ، ص 163.

[2] لعربي طلحة ،**آثار التكيف لوموند ديبلوماتيك** ، جويلية 1990.

السوق مثل إسبانيا و البرتغال كما اضطرت تونس إلى التخفيض من صادراتها في مادة النسيج عندما رفعت السوق المشتركة من الأداءات الجمركية على المنتوجات التونسية المستوردة.[1]

و بهذا التوسيع ثم تضييق الخناق على اقتصاديات المغرب العربي و لم تنعكس آثار التوسيع على الصادرات فقط بل مست كذلك اليد العاملة المغاربية بأوروبا و ذلك لأن كلا من اليونان و البرتغال تعد أكثر دول السوق اتساعا من حيث قاعدة هرمها السكاني و وفرة القوى البشرية الشابة و من ثمة فائض العمالة القابلة للتصدير و الاستخدام في بقية دول السوق و المتضرر هنا كذلك في دول المغرب العربي التي عملت منذ استقلالها و ربما قبل ذلك على تصدير العمالة إلى غرب أوروبا و بالأخص فرنسا و أمام هذا الانفتاح فإن دول أسوق لم تقم بالاستغناء عن استيراد يد العاملة المغاربية فحسب بل تحاول التخلص من عمال مغاربة و الذي وصل عددهم في منتصف الثمانينات إلى 3ملايين مهاجر بالتهميش و الضغط و ممارسة العنصرية.[2]

و كانت المغرب بلا منازع المتضرر الأكبر من هذا التوسيع حيث أن ما لا يقل عن 50 بالمئة من صادرات خضرواتها أصبحت تهددها المنافسة الإسبانية لأن إسبانيا من حيث المبدأ تتمتع بمعاملة تفضيلية داخل السوق الأوربية المشتركة[3] غير أن تونس هي الأخرى لم تنج لأن إسبانيا المصدر الأول لزيت الزيتون تتمتع بمعاملة تفضيلية في هذا المجال إضافة إلى أن كل من إسبانيا و البرتغال منافسان خطيران في مجال تصدير النبيذ و منتجات الأسماك .

فضلا عن ذلك فقد تعززت السياسة الزراعية المشتركة التي ترمي إلى تشجيع الاكتفاء الذاتي الغذائي بانضمام إسبانيا التي سيتزايد نصيبها في إنتاج السوق بنسبة 25 بالمئة من الخضروات و 48 من الفواكه الطازجة و 59 من زيت الزيتون و النتيجة هي أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية أصبحت منذ 1986 تواجه فائضا في المنتجات الزراعية و هي ذات المنتجات التي تصدرها المغرب و تونس و حول هذه النقطة بالذات يقول الاقتصادي طلحة العربي "من الصعب في هذه الظروف أن نأمل في أن تمنح الجماعة الاقتصادية

---

[1] Sid Ahemd , **Ghazali Maghreb CEE enjeux et perspectives revue Algerienne des relations internationales** N°2 ,1986, p58 , et Jc Santucci vers le grand Maghreb in problems politiques et sociaux N°626 Fev 1990 P 34-37

[2] مختار المطيع ،**إتحاد المغرب العربي بين ضرورة الاندماج الاقتصادي و عائق العامل السياسي** ،مجلة الميادين ، عدد 6 ، 1996 ، ص 665-167.

[3] طلحة العربي ،**المرجع السابق** .

الأوروبية امتيازات للمغرب العربي من حيث تسهيلات وصول منتجاته لسوق الجماعة لأن بلدان السوق تجد نفسها هي ذاتها أسيرة منطق بناء أوروبا و ديناميكيته.[1]

و رغم البروتوكولات المسماة بروتوكولات التكيف التقني مع التوسع و التي عقدت في 1986 و نصت على إيجاد بديل و هو التنمية القطاع و التصدير الصناعي في فروع الإنتاج المغربية المكملة لمجموعة الإنتاج الأوروبية حيث تتخصص بلدان المغرب في الصناعات الكثيفة في العمل التي تتمتع فيها بميزة نسبية و هي وجود قوى عاملة رخيصة مثل صناعة النسيج و الإليكترونيات و الكهرباء غير أنها إلى جانب أنها لا تقدم جديدا عن اتفاقات 1976 .[2] تقترح بديلا مشكوكا فيه إذ تشكو بها نفس التناقضات إلي تشوب نوع التخصص الذي كان قائما إلى ذلك التاريخ فهي تعزز تبعية بلدان المغرب العربي إلى السوق المشتركة دون أن تقترح حلا أكيدا و ثابتا لمشكلة ضمان وصول منتجات مصنعة في إطار تكاملية إلى هذه السوق كما أن هذا البديل يتضمن في المستقبل نهج سياسة تكييف تتطلب إعادة توجيه الاستثمارات و هو ما ستكون له آثار خطيرة على الاقتصاديات المغربية فهل يستطيع على سبيل المثال و استمر كثيرا في زراعة التصدير التي تستخدم 500 ألف عامل يعولون 3 ملاين نسمة أن يعيد إنتاجه دون حدوث تصدع اجتماعي.

لمعرفة الآثار المترتبة عن عملية التوسيع نقدم بعض الإحصائيات عن الوضعية التجارية بين دول المغرب العربي و السوق المشتركة و إذا خذنا بعين الاعتبار القطاعين الرئيسين في اقتصاديات المغاربية و هما منتجات غذائية و منتجات نصف مصنعة يمكننا تسجيل الملاحظات التالية :

- سجلت واردات السوق الأوروبية المشتركة من دول المغرب العربي انخفاضا قدر ب 33 بالمائة 1988 بينما صادراتها اتجاهها زادت بنسبة 4.6 بالمئة لنفس السنة و هذا الارتفاع ناتج عن الزيادة في دور الأورو باكموون بالمواد الغذائية أما العجز التجاري للسوق الأوروبية المشتركة ي مبادلاتها مع المغرب العربي فقد انخفض إلى 70.1بالمئة سنة 1988
- تبين نظرة سريعة نتائج التجارة الخارجية بين السوق الأوروبية و دول المغرب العربي أن المجموعة حققت سنة 1987 فائضا كبيرا في علاقاتها مع المغرب و تونس و عجز لصالح الجزائر و ليبيا والجدول المولي يوضح ذلك.

[1] طلحة العربي ،**آثار السيطرة و أثار التكييف**، لو موند ديبلوماتيك ،جويلية 1990.

[2] ولعول فتح الله ،**الاقتصاد العربي والمجموعة الاوروبية** ، ،بيروت ، دار الحداثة ، 1982، ص 103-130.

المبادلات التجارية بين السوق الأوروبية و المغرب العربي 1987 مليون وحدة أوروبية

الدولة	الواردات	الصادرات	الحصيلة
الجزائر	5383	3838	−1499
المغرب	1928	2253	+324
تونس	1541	1781	+240
ليبيا	5239	2338	−2901

المصدر: صوفي بسبس ، المغرب العربي في طريقه لاستعادة ذاته لوموند ديبلوماتيك، ديسمبر 1990.

و بالتالي فالتوسع الذي عرفته السوق الأوروبية في 1986 جاء ليزيد من العجز التجاري للمغرب العربي تجاهها فهذا القرار السياسي يحد بصفة معتبرة التعاون التجاري بينهما و يسمح بالرفع من الاكتفاء الغذائي للمجموعة الأوروبية ودخولها في منافسة مع المنتوجات الزراعية و الصناعية المغاربية هذا من جهة ومن جهة أخرى تزيد من الفوارق المرتبطة بمستوى التنمية بين ضفتي المتوسط.

بعد عملية التوسيع حققت السوق الأوروبية المشتركة اكتفاء ذاتي في المواد التالية

- 106 بالمئة من زيت الزيتون.
- 86بالمئة من الحمضيات.
- 100 بالمئة من الخضروات و الخمور.

و بالتالي نجد أن القطاعات الأربعة التي كانت تشكل 80 بالمئة من صادرات المغرب العربي تجاه السوق المشتركة خارج النفط و الغاز أصبحت تعرف اكتفاء كبير بفعل ما تنتجه البرتغال و إسبانيا من نفس المنتوجات.[1]

2) الأزمة المالية العالمية:

كان لعملية الركود و الانحصار التي مست اقتصاديات الدول المصنعة ما بين 1980−1988 أن قامت هذه الأخيرة بتخفيض وارداتها من المواد الأولية و هو ما أثر سلبا على دول العالم الثالث و بالأخص دول المغرب العربي حيث أن 3/2 صادراتها توجه إلى المجموعة الأوروبية فانخفاض قيمة الدولار من 10 إلى 6

[1] Ben El Hassan, **Alaoui La coopération entre l'union européenne et les pays du Maghreb Nathan**, 1994 , p 41.

صاحبه انخفاض في سعر برميل البترول الذي انخفض من 43دولار 1979 إلى 5 -10 ما بين 1985 1986 ليرتفع قليلا بعد ذلك 15-18 دولار ما بين 1988-1989.[1]

و على عكس مرحلة السبعينات أين ارتبط الاندماج التابع بدينامية نمو اقتصادي فإن أزمة الثمانيات بلورت كل السمات السلبية للتبعية بتخفيضها كثيرا القدرة على الاستيراد و الاستثمار و الإنتاج و الاستهلاك ومن ثم القدرة عل ضمان تكرار إنتاج قوى عاملة و رأسمال و كان هذا الأساس الذي لا بد أن تشكل عليه سياسات التكييف و بالتالي فأن الآثار السلبية للأزمة ستنعكس على تشكيل الناتج المحلي الإجمالي و مكوناته كما يؤدي عدم استقرار مصادر التمويل المستمدة من التصدير إلى عدم استقرار الاستثمار اللازم لتكوين رأسمال و يؤدي إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي تزيد ضعف النظم الاقتصادية و تفاقم الإختلالات و ألون عدم المساواة الداخلية و في نهاية الأمر تهديد مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا. [2]و قبل التعرض لهذه الآثار نعرف أولا سياسة التكييف الهيكلي التي جاءت كرد فعل على لأزمة لاقتصادية .

تخضع سياسية التكييف لمنطق واحد و هو إتاحة الفرصة للبلدان المدنية لضمان الاستمرار في خدمة الدين أيما كان الثمن فالقيد الرئيسي المفروض على هذه البلدان قيد ذو طبيعة خارجية و هو الذي يحدد سياسات إعادة الهيكلة العميقة للنظم الإنتاجية و الهدف المطلوب هو تصحيح الإختلالات الاقتصادية و المالية الخارجية و الداخلية لتفادي الخطر الذي يتهدد كلا من البلدان المدنية و الدائنة و هو خطر التوقف عن الدفع.[3]

أما فيما يخص آثار اقتصادية و اجتماعية لها فنوردها في النقاط التالية :

1.2.الآثار الاقتصادية

- **هبوط الاستثمار و الاستهلاك**

و هو أول مظهر من مظاهر التكييف الهيكلي حيث أشارت الأرقام التي نشرها البنك الدولي إلى هبوط حاد في الاستثمار و الاستهلاك العام و الخاص في كل بلدان المغرب العربي.

و إن كانت الآثار عامة إلا أنها ملموسة بدرجة واضحة للغاية في الجزائر بعد ما كان هذا البلد يستثمر ما بين 1970 1980 ما يزيد عن 13 بالمئة سنويا لم يعد يستثمر عمليا منذ الثمانينات و نفس الأمر في المغرب حيث تمت عمليا تصفية عملية الاستثمار فقد أصبح المعدل السنوي سلبيا -13بالمئة ما بين 1980-

---

[1] Balta Paul , **L'algerie et le grand Maghreb** , trimestre du monde université, descartes Paris Septembre , 1989 , P 103-111.

[2]العربي طلحة ،**المرجع السابق** ،ص 4.

[3] Larbi Talka , **forces et faiblesses des économies**, maghrebienes, rapport, Fev 1990, p 39

1985 و بالمثل أخذت تونس في تصفية الاستثمار و لكن بعد سنوات من المغرب أخذت هذه العملية تتراكم بعد 1985 حيث سجل 5 بالمئة في 1980-1987 مقابل +11 بالمئة مع بداية الثمانينات.

نفس الأمر يتعلق بالاستهلاك العام و الخاص حيث أن هذا الأخير تعرض لكبح شديد بكل ما يترتب عن ذلك من آثار يمكن تصورها ففي الجزائر انخفض معدل الاستهلاك الخاص إلى النصف و كذا الأمر بالنسبة لتونس و المغرب أما استهلاك الإدارة ف انخفض ب 3/2 في الجزائر و المغرب.

- **تراجع الإنتاج**

مادام الاستثمار يرتبط بالإنتاج ارتباطا وثيقا فكان المنطقي أن يعرف الإنتاج تراجعا بفعل الأزمة الاقتصادية والواقع أن معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي في كل بلدان المغرب العربي أوضحت منذ 1980 أن آثار الأزمة كانت أشد ضررا على الاقتصاد الليبي و المغربي و التونسي منها بالنسبة للجزائر و موريتانيا على الأقل حتى 1987 فإذا أخذت 1980 كسنة أساس فإن مؤشرات تكشف عن خط فاصل يوضح بين الجزائر من ناحية و ليبيا و تونس و المغرب من ناحية أخرى يبين السنوات 1980-1985 كانت مفارقة صارخة بين الجزائر التي شهدت ازدهارا واضحا لإنتاجها المحلي و الإجمالي و بين البلدان الثلاثة الأخرى التي شهدت على العكس انخفاضا بدرجة أو بأخرى في نموها و الجدول الموالي يوضح :

نمو إجمالي الدخل القومي لدول المغرب العربي الوحدة مليار دولار

	1980		1982		1985		1987	
	مليار دولار	مؤشر	مليار دولار	مؤشر	مليارد‌ولار	مؤشر	مليار دولار	مؤشر
الجزائر	39870	100	44930	112.7	58180	145.9	64600	162
ليبيا	32090	100	28360	88.4	25420	79.2	–	–
المغرب	17940	100	14700	81.9	11750	66.0	16750	93.3
موريطانيا	490	100	640	130.6	600	122.4	840	171.4
تونس	7300	100	7090	97.1	7240	99.2	8450	115.7

المصدر تقارير البنك الدولي 1982-1989 نقلا عن

Talha Larbi forces et faiblesses des economies maghrebines le maghreb face à la construction de l'europe 1990 p 56

فإذا اعتبرنا عام 1980 يمثل 100 فإن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وصل ل 146 في 1985 أي بزيادة 46 نقطة في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي في المغرب ب 34 نقطة و في ليبيا ب 21 وفي تونس بنقطة واحدة.

منذ 1985 أخذ معدل النمو يتباطأ في الجزائر بينما عرفت تونس و المغرب تحسنا فقد حقق المؤشر في المغرب 82.3 في 1986 93.3 في 1987 بعدما كان 66 سنة 1980 ووصل معدل النمو إلى 24.5 بالمئة في سنوات 1985-1986 مقابل -10.9 في 84-85 و 13.5 في 86-87 و في تونس شهد المؤشر 1986 زيادة طفيفة عن عام 1980 106.7 و استمر في التقدم ليصل 115.7 في 1987 كما سجل معدل النمو تحسنا إيجابيا ابتداء من 1985 فقدر سنة 1984-1985 ب 4.3 بالمئة و 7.6 بين 85-86 و 8.4 بالمئة 86-87 .[1]

و على الرغم من إن الأزمة مست دول المغرب العربي كافة و إن كان ذلك بدرجات متفاوتة فإنه من خلال معاينة الناتج القومي يبدو أن الجزائر كانت أكثر مقاومة لموجات صدمة الأزمة الاقتصادية من ليبيا

[1] Larbi Talka, **op**, p 58

والمغرب و تونس و ما يؤكد ذلك هو المقارنة البسيطة بين إجمالي الناتج القومي بالنسبة للفرد بين 1980-1987 فكانت الجزائر البلد الوحيد الذي ارتفع فيه هذا الأخير و الجدول أدناه يوضح ذلك:

الناتج القومي الفردي:

السنوات / الدول	1980	1987	1987-1980
الجزائر	1870	2680	43.3+
ليبيا	8640	5460	36.8-
المغرب	900	610	32.2-
موريطانيا	440	440	/
تونس	1310	1180	10-

المصدر Talha larbi p 58

3) التكاليف الاجتماعية:

و بالموازاة مع الآثار الاقتصادية الناتجة عن تطبيق سياسة التكييف الهيكلي و التي جاءت هي الأخرى كرد فعل عن الأزمة الاقتصادية كانت هناك آثار اجتماعية فادحة .

فهذه السياسات ابتدأت بتخفيض عجز المالية العامة و هذا التخفيض تم بالدرجة الأولى عن طريق ضغط المصروفات و التي تمثل ميزانيات الاستثمار و الإعانات .

ففيما يتعلق بالإعانات و بوجه خاص إعانات الاستهلاك الغذائي فقد أدت محاولات إلغاءها في كل مرة إلى فتن دامية و أصبح طابع الفجائي المثير لهذه الإنفجارات هو تكررها دوريا في الزمان و المكان وتشابه الظروف و الأشكال التي تجري فيها سجل في تونس ما عرف بثورة الخبز في 1984 في المغرب أحداث غلاء المعيشة في 1981/1 _ 1984/2 أما في الجزائر و إن جاءت جد متأخرة إلا أنها كانت أعنف على الإطلاق و هو ما أدى ببعض المحللين إلى اعتبار تلك الأحداث زلزال سياسيا تعرضت له الجزائر. [1]

و يرى البعض أن نشوب مثل هذه الأحداث إنما يأتي كرد فعل على تصرف الدولة الرامي إلى إلغاء أو تخفيض بشدة و فجأة للإعانات التي تتحمل بها الفارق بين أسعار السوق مدفوعة للمنتج أو المستورد و الأسعار

[1] Balta, op cit, p238.

التي يدفعها المستهلك النهائي بفرض إرساء حقيقة الأسعار، و باسم هذه الأخيرة تدعو الدولة إلى سياسة التصحيح و التقشف يتوقف تنفيذها على إلغاء إعانات للتخفيف عن الميزانية و باسم حقيقة لأسعار تفرض هيئات المعونة الدولية برنامج تكييف هيكلي الذي يسمح تطبيقه الحرفي للدول المثقلة بالديون بعدم إعلان صندوق النقد الدولي لإفلاسها المالي و بالتالي المخطط الذي أصبح متبعا يسير على النحو التالي :

- ديون خارجية فادحة وتزايد ثقل خدمة الدين تح تأثير مشترك لارتفاع سعر الدولار و سعر الفائدة التوقف عن الدفع.
- إعادة جدولة الدين بشرط تطبيق العاجل لسياسة تكييف و انكماش.

رفع أسعار السلع الاستهلاك الشعبي فمظاهرات الجوع و هذا ما يفسر أن مناورة الدول المغاربية تظل شديدة الضيق و أن محاولات تخفيف عبئ نظام التعويضات على الميزانية يصطدم بحدود لا يكاد يمكن تضييقها.

المبحث الثاني: تأثير انضمام أوربا الشرقية على الدول المغاربية

المطلب الأول: انضمام أوروبا الشرقية للإتحاد الأوروبي

أسفرت التحولات التي جرت في أوروبا الشرقية التي استقلت عن الإتحاد السوفيتي بعد انهياره عن نتائج متباينة بالنسبة لكثير من الدول التي استقلت عن الإتحاد السوفيتي بعد انهياره لاسيما دول آسيا الوسطى طغت المشكلات المرتبطة بتركيبة الحكم السوفيتي بشكل كبير على إرساء الديمقراطية و فيما يخص دول أوروبا الشرقية كان احتمال العضوية في الإتحاد الأوروبي و منظمة حلف شمال الأطلسي حاسما في سرعة عمليات التحول وشمولها و نجاحها [1].

ساعد التراجع الاقتصادي الصارخ الذي عانت منه الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات في تمهيد الطريق للتغييرات في الأنظمة الحاكمة عن طريق زيادة السخط العام وتفويض الشرعية الهزيلة للأنظمة الحاكمة و في فترة ما بعد سقوط الشيوعية واجهت دول كلتا منطقتي أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي السابق تحديا تمثل في تكوين اقتصاديات سوف تتزامن مع تغيير نظامها السابق وتختلف الطبيعة المزدوجة لهذه التحولات عن تلك التي حدثت في أماكن أخرى او مازالت تجري في العالم العربي أحد التفسيرات المهمة للاختلافات التي بدت بين التحولات التي جرت في دول أوروبا الشرقية هو درجة

[1] Balta, op cit, p238

اختراق النظم الحاكمة السابقة للمجتمع .[1]فالنظم التي حافظت على أشد صور السيطرة و استخدمت أقسى الأساليب من أجل قمع المعارضة مثل ما حدث في رومانيا و بلغاريا قد عانت أشد المعاناة عند تحول فقد سمح لجماعات قليلة ممن كانت تتمتع بالحكم الذاتي إن وجدت بالظهور، الأمر الذي ساعد على تمهيد الطريق لعمليات التحول وبهذه الطريقة اتسمت التحولات التي حدثت في رومانيا و بلغاريا بالفوضوية و كانت أبطء من نظيرتها في الدول الأخرى مثل المجر و بولندا حيث بدأ يظهر فيها المجتمع المدني في وقت سابق على التحول.

يأتي ضعف المجتمع المدني ليمثل هو الآخر عاملا مهما في تحديد إرساء دعائم الديمقراطية في منطقة آسيا الوسطى و أجزاء من منطقة الدول التي استقلت عن الإتحاد السوفيتي بعد انهياره في المنطقة الشرقية و كان من بين العوامل الرئيسية أيضا في هذا الصدد عدم وجود هويات وطنية قوية و ظهور الصراعات العرقية العنيفة و الضغوط الانفصالية ففي روسيا جاء قرار الرئيس يوريس يلسن بإعطاء الأولوية لإعادة الهيكلة الاقتصادية على حساب إعادة بناء الدولة الديمقراطية ليضعف الدولة و يضعف الديمقراطية و يضعف الاقتصاد في نهاية المطاف و هذه السلسلة من الإخفاقات مهدت الطريق لخلف بلسن فلاديمير بوتين لاستعادة سلطة الدولة المركزية على حساب المجتمع و الظهور المخادع بمظهر الديمقراطية[2] .

توسيع الإتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية

بعد انهيار جدار برلين ،أظهرت أوروبا اهتمامها بدول المعسكر السوفيتي سابقا و لقد ترجم هذا في البداية بتدفقات مالية معتبرة في اتجاه هذه الدول فمنذ 1994 كانت هذه التدفقات المالية مرتين أكثر من تلك المخصصة لمجمل الدول في الضفة الجنوبية للمتوسط في وقت من مبادلات أوروبا مع دول أوروبا الشرقية لا تتمثل سوى نصف مبادلاتها مع دول جنوب المتوسط ،و إن سكان المهاجرين في أوروبا ذوي الأصول المتوسطية تعادل تقريبا ستة مرات المهاجرين القادمين من الدول الشرقية.

و لقد تأكدت هذه الإرادة مع انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الإتحاد الأوروبي خلال عام 2004 لتصبح أوروبا مشكلة من 25 دولة لا يتجاوز عدد سكان هذا الإتحاد 455مليون نسمة بمساحة تزيد عن 3.4مليون كلم ناهيك عن ذلك بعد انضمام كل من بلغاريا رومانيا عام 2007.

---

[1]مصطفي عبد العزيز مرسي ،**توسيع الإتحاد الأوروبي شرقا و أثره على معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب البحر المتوسط**، من مجلة شؤون عربية ،عدد 119، 2004، ص178.

[2]**مرجع نفسه**، ص178.

و لقد عرفت مسيرة اندماج أوروبا الشرقية في الإتحاد الأوروبي مراحل شاقة من المفاوضات تخللتها جملة من المساومات ركز عليها كل من الطرفين الإتحاد الأوروبي و دول أوروبا الشرقية [1]

و قد راهنت كل من أوروبا الشرقية و الإتحاد الأوروبي على توسيع العضوية في الإتحاد و فيما يلي سنحاول عرض أهم الرهانات بالنسبة للطرفين كل على حدا.

1) الرهانات بالنسبة لأوروبا الشرقية:

إن استقلال أوروبا الشرقية يعتبر تحقيقا للهدف الذي حلم به طويلا رجال دولة مثل ادیناور وبرلنت وغيرهم من الذين عملوا بطرق مختلفة من أجل وضع حد للانقسام غير الطبيعي للقارة الأوروبية، كما يمثل أيضا تحقيقا لأمال الأوروبيين في إقامة نظام أوروبي و عالمي جديد، بعد أن انتهى الصراع المميت بين دول أوروبا الذي بدأ عام 1914.

إن استقلال الشرق يشكل انتصارا عظيما للفكر الأوروبي الغربي و إمكانية أوروبا الموحدة الحرة المستقلة متاحة لأول مرة.[2]

إلا أن جيران ألمانيا الشرقية۞ يعرفون تحولات داخلية جذرية من الضروري مراجعة كاملة لسياستهم الدولية حيث أنهم باشروا بإصلاحات صعبة لأنظمتهم السياسية و الاقتصادية و هم بصدد مراجعة مجموعة من التحديات و يضعون كهدف و غاية الاندماج في أوروبا و يدركون أيضا أن الطريق إلى الإتحاد الأوروبي يمر عبر ألمانيا لأنه رغم الظروف التي تغيرت إلا أن السياسة تبقى إطارا مرجعيا لأصحاب القرار الألمان المكلفين بوضع سياسات جديدة قيما يخص أوروبا الشرقية.[3]

هذا و قد تطورت العلاقات بين مجلس أوروبا و بين دول شرق أوروبا بشكل ملحوظ على مدى السنوات القليلة الماضية، فقد لعب المسئولون في المجلس دورا نشطا في تشجيع حكومات هذه الدول على إدخال الإصلاحات الديمقراطية و في مجال احترام حقوق الإنسان و على الجانب الآخر رحب قادة دول أوروبا الشرقية بالانتساب إلى مجلس أوروبا انطلاقا من دوافع مختلفة.

---

[1] أمحمد بن زايد ،**توسيع الإتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية رهانات و ىفاق مذكرة لنيل ماجيستر في العلوم السياسة و العلاقات الدولية** ،جامعة الجزائر، 2007-2008 ،ص 178.

[2] سوسن حسين، **أوروبا الغربية و همومها الشرقية** ،في مجلة السياسة الدولية ،عدد 108 ،أفريل 1992 ،ص 319.

۞ سلوفينيا، بولونيا، المجر، الشيك، استونيا، رومانيا، ايتيوبيا، بلغاريا، سلوفيكيا، مالطا، قبرص.

[3] Monika wolhlfeid, **l'Allemagne et l'europe centrale politique étrangére**, paris n°3 ,1996 , p 616.

و قد راهنت دول الإتحاد الأوروبي على مجموعة من الأهداف يمكن إدراجها في ثلاثة رهانات اقتصادية، سياسية و أمنية.

- **اقتصادية :**

2004-2005 هي السنة الأولى للإتحاد الأوروبي موسع يضم 25 دولة و هذا ما يمثل وحدة أوروبية في ظل العولمة الاقتصادية و هذا هو الدور الذي تلعبه السوق في هذه الوحدة الأوروبية .[1]

يرتكز سعي الإتحاد الأوروبي على رأسه ألمانيا لتوسيع الإتحاد نحو دول شرق أوروبا على إمكاناتها الاقتصادية القوية ،و على تطلعها لإيجاد منافذ بحرية له ،و هي فرصة مناسبة لبناء مجال حيوي لها في مثل هذه المنطقة و هو الهدف الذي سعت لتحقيقه أثناء الحرب العالمية الأولى و الثانية بالقوة العسكرية

أما فرنسا فلم تكن راضية عن هذا التوسع نحو وسط و شرق أوروبا و هي تعتمد في ذلك على حجج تعتبرها قوية لمواجهة انضمام هذه الدول ذلك بسبب أن دخول هذه الدول إلى الإتحاد الأوروبي كان يتطلب تغيرا في الذهنية الاجتماعية بالنسبة للنظام الاقتصادي الاشتراكي المتبع سابقا في دول شرق و وسط أوروبا التي لا تستطيع الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي بفلسفته الرأسمالية و هذا عكس ما حصل لإسبانيا لما دخلت الإتحاد الأوروبي حيث كانت رأسمالية قبل الرئيس"فرانكو' و بعده و لذا كان من السهل إدماجها في المنظومة الرأسمالية.

و منه فإن دعم العلاقات دول شرق أوروبا يرتبط ارتباطا وثيقا بتقوية الوضع الاقتصادي الأوروبي ومن هنا يعد التعاون و التنسيق مع شرق أوروبا ذا فائدة متبادلة تساعد على الدفع باقتصاد المنطقتين و يتطلب هذا الهدف أن تتسم السياسات الوطنية بمنظور إقليمي للنمو و التعاون و إضافة إجراءات أكثر إنتفاحة للصالح الاقتصادي على المستوى الإقليمي من اجل ضمان ارتفاع إنتاجية السوق الأوروبية و زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. [2]

- **سياسية:**

إن قرار قمة كوبنهاجن الحاسمة في 12-13 ديسمبر 2002 بقبول انضمام عشر دول من أوروبا الوسطى و الشرقية إلى الإتحاد الأوروبي بحلول عام 2004 تتبعها رومانيا و بلغاريا سنة 2007، إذا لم يحل عائق غير متوقع دون ذلك يعتبر تقدير البعض رهانا سياسيا حساسا وهو الانتقام ليالطا بالغاء تقسيم الموروث عن المرحلة السوفيتية .

---

[1] Dominique riviere , **les aires régionales et les pays image économique**, du monde panorama annuel paris aramand colin , 2006 , p109.

[2] صفاء موسى ،**قمة اتجاهات الوحدة الأوروبية** ،21-22 جويلية 1993 ،في مجلة السياسة الدولية ،عدد 1993، ص 240.

إلى عالم النسيان هكذا يجسد التوسع تحديا بالنسبة للإتحاد الأوروبي كما يشكل تحديا بالنسبة للمنضمين الجدد أنفسهم. [1]

و في تحديد معي مصطلح "أوروبي "قامت اللجنة الأوروبية بتقديم تقريرها للمجلس الأوروبي المنعقد بمدينة لشبونة في جوان 1992 بأن مصطلح أوروبي يعطي و يحمل دلالات جيوتاريخية و ثقافية و جامعة والتي تجمع و تساهم في بناء هوية أوروبية بشخصها التاريخ و الجوار و القيم المشتركة و التي من الممكن مراجعتها من قبل مختلف الأجيال الأوروبية و بالتالي من المستحيل تحديد و تعريف حدود الإتحاد الأوروبي في مرحلة معينة من الزمن.

- **أمنية:**

إن انفجار أوروبا الشرقية و انقسامها إلى دول بعد انهيار الإتحاد السوفيتي كان محطة انطلاق العديد من المشاكل كالنزعة الانفصالية لدى العديد من العرقيات في أوروبا الشرقية، و كذا الأقليات الدينية حيث شكلت بهذا أزمات مختلفة و محرجة للأمن الأوروبي، مما قد ولد قلقا لفرنسا و ألمانيا و أوروبا بأجمعها على مصير الأمن و مستقبله في ظل هذه الاضطرابات فقد كانت هذه المشاكل و لا تزال تلعب دورا مهما في زعزعة النظام الأمني الأوروبي و خير دليل على ذلك أزمة لكوسوفو ذات الأغلبية الألبانية المسلمة و كذا إقليم سانجاك الألباني و مطالبته بالاستقلال عن مقدونيا و عليه جعلت هذه الأقليات العرقية و الدينية المنطقة تعيش على فوهة بركان يهدد أمن الأوروبي.[2]

فالدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ستستفيد على أكثر من التوسع من خلال تعزيز صوت أوروبا على الساحة الدولية بإقامة تعاون موسع ليكون أكثر فاعلية لمواجهة تحديات مثل التلوث و الإجرام المنظم و تمكين المؤسسات الأوروبية من اختراق أسواق جديدة.[3]

سبب العجز في الميزان الغذائي رغم تحسن الإنتاج.

---

[1] مصطفي عبد العزيز مرسي، **توسع الاتحاد الاوروبي شرقا واثره على معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب البحر الابيض المتوسط**،في مجلةشؤون عربية،عدد119، 2004،ص177_178.

[2] حمدوش رياض ،**الأمن الأوروبي في العلاقات الفرنسية الألمانية بعد الحرب الباردة** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2003 ،1423، ص42-43.

[3] نعيم سلطان شيوط، **التكتل الأوروبي مآله على ضوء التحديات التي يواجهها** ،مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، ديسمبر 2001 ، ص 204.

و من المتوقع أن يتفاقم الطلب الغذائي لاسيما في المواد الغذائي الأساسية في السنوات القادمة فهل أن الإنتاج الزراعي لتلك المحاصيل الأساسية سيبلغ القدر من الارتفاع تعادل ارتفاع الطلب أم أن هوة العجز ستزداد عمقا و تتفاقم بذلك التبعية الغذائية ذلك هو التحدي الأكبر لدول المغرب العربي.[1]

التخفيف من آثار توسع الإتحاد الأوروبي

يمثل الإتحاد الأوروبي بالنسبة للدول المغاربية شريكا اقتصاديا من الدرجة الأولى فأغلب تدفقات المبادلات التجارية و الاستثمار تتم مع هذه المجموعة الاقتصادية أن تركيز المبادلات الخارجية للاقتصاديات المغاربية فقد تزيد من هشاشتها و تجعلها تابعة و مرتبطة بالتطورات الظرفية للاقتصاديات الأوروبية .[2]

المطلب الثاني: تأثير انضمام أوروبا الشرقية على العلاقات الأورومغاربية

تواجه الدول المغاربية في الألفية الجديدة مجموعة من التحديات الثقيلة قياسا على حاضر الأمة و مستقبلها، تقتضي منها القدرة و الفاعلية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، من التصنيع المجدي لإشباع الحاجات الأساسية لشعوبها ،و توفير العمل المنتج للقوى العاملة و الاستفادة من الكفاءات العلمية و القدرات الفنية و المهنية لأبنائها و المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى آثاره على الاستقرار الجهوي و توسيع حجم السوق كما أن التقارب الاقتصادي بين الدول المغاربية ضروري كذلك لمواجهة التحديات الناجمة عن توسع الإتحاد الأوروبي نحو الشرق و يمكن ذكر أهم التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي المغاربي فيما يلي :[3]

- الكفاية الغذائية التي تعاني منها الدول المغاربية منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا إذ أن جل المواد الغذائية على غرار الحبوب و الزيوت يتم استيرادها من الخارج و خاصة من دول الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الأول من حيث التبادل التجاري لدول إتحاد المغرب العربي و مع تزايد وتيرة النمو الديموغرافي يزداد الطلب و حاجة الأفراد إلى الغذاء مما يزيد من تبعية الدول المغاربية ،و تخصيص ميزانيات أكبر لتلبية هذه الحاجات من الأسواق العالمية حيث لا تزال هذه الأخيرة بعيدة عن تحقيق الكفاية الغذائية رغم الجهود المبذولة والتقدم الملحوظ في الإنتاج الزراعي، في إطار الخطط التنموية على المستوى القاري لهذه الدول ولا تزال تستورد نصف حاجياتها من الحبوب و من اللحوم و الألبان و الزيوت و تنفق على هذا الاستيراد نصيبا مهما من

[1] **مرجع نفسه**، ص 86.

[2] **مرجع سابق**، ص 47.

[3] مصطفى الفيلالي ،**المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 3، 2005، ص 86.

مواردها من العملة الصعبة و لا شك أن ارتفاع الطلب الداخلي و تحسنه في نوعية نتيجة لتزايد عدد السكان وارتفاع مستويات الدخل العائلي يفسران.

إحلال اليد العاملة القادمة من أوروبا الوسطى و الشرقية مكان أو بدل المهاجرين من جنوب المتوسط خاصة من المغرب العربي.

يمكن أن يمثل خطرا على المنطقة المغاربية مادام أن التحويلات العمال المهاجرين تلعب دورا مهما في تمويل الاقتصاديات المغاربية خاصة تونس و المغرب إضافة إلى ذلك تشكيل الجالية المغاربية أهم رابط اجتماعي ما بين الإتحاد الأوروبي و إتحاد المغرب العربي على مستوى البشري و تعد جسرا مهما في نقل الثقافات و تبادل الأفكار و المفاهيم على المستوى السياسي تعد الجالية المغاربية محورا رئيسيا في اتفاقية الشراكة الأوروبية المغاربية. [1]

بالنظر إلى هذه المعطيات ستسمح تقوية العلاقات بين الدول المغاربية ليس من تعزيز القدرة التفاوضية مع الإتحاد الأوروبي فحسب بل في المساهمة من التخفيف من آثار المزاحمة أو الطرد الناتجة من استبدال الوجهة أو تحول تدفقات المبادلات لمصلحة الأعضاء الجدد للإتحاد الأوروبي.

زيادة على ذلك فإن توسع الإتحاد الأوروبي نحو الشرق يمكن أن تكون له آثار اقتصادية و اجتماعية غير مواتية على الاقتصاديات المغاربية ،حيث يتوقع أن يترتب عن ذلك على الأقل ثلاثة نتائج كبرى كالتالي :[2]

- تحول التدفقات التجارية لمصلحة الأعضاء الجدد

حيث ستستفيد بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية من منافذ أوسع للسوق الأوروبية .

- أثر المزاحمة (أثر الطرد) في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر :

سيرفع القرب الجغرافي النسبي للبلدان أوروبا الوسطى و الشرقية من الإتحاد الأوروبي من مستوى النمو الاقتصادي و المؤسساتي لهذه البلدان و ستؤدي هذه العوامل إلى زيادة جاذبية هذه الاقتصاديات مما سيؤدي إلى توجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية على حساب بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

---

[1] علي عياد كريم،**المحدادت الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي**

[2] Direction, **de la politique economique generale « enjeux sur le Maroc de l'élargissement de l'union européenne à l'est »** Document de travail N°87 Ministére des finances et de la privatisation ,Maroc ,avril 2003,page 23

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الأوروبية و الأورومغاربية

المطلب الأول: سيناريو الفشل

هذا السيناريو مبني على تعطل المسار الأورومغاربي و انهياره حيث تعد النتائج الإنسانية من أكثر النتائج السلبية وطأة على المجتمعات و أفراد هذه العملية التشاركية و هذا لعدم وجود صفة التواصل و التقارب منذ البداية و ما تبعها من تعميق في التغيرات السلبية الحاصلة، و من هنا تصدق فرضية صامويل هنتغتون والتي تؤكد على أننا في اتجاه صراع حضاري و فكري لا محالة، بحيث المشاعر العدائية و رفض الآخر في تنامي مستمر، وتزداد مشاكل أخرى على غرار ظاهرة الإسلاموفوبيا أو الخوف من الإسلام كمقترب جديد يدل على وجود تهديد على أمن و استقرار المجتمعات الأوروبية و الكل يلاحظ هذه التخوفات و ما يتبعه من فرض للقيود على الحريات الدينية للمسلمين في الأراضي الأوروبية وهذه المعوقات من شأنها جعل أي نوع من الشراكة أمرا مستحيلا لا يمكن تطبيقه.[1]

إضافة إلى كل هذا هناك إمكانية من الممكن أن تطرح نفسها بقوة في هذه المرحلة تحديدا و التي من شأنها التقليل من تعامل الطرف الأوروبي على الأقل في تعاملاته مع دول المنطقة المغاربية خاصة في ظل انفتاح دول الإتحاد الأوروبي التقليدية على نظيراتها من أوروبا الشرقية و هو ما حصل سنة 2004 بانضمام 10 دول جديدة للإتحاد الأوروبي و هذا مصحوب بإمكانية انضمام روسيا لاحقا هذا الأمر من شأنه تمكين أوروبا من تحقيق قوة أوروبية في شتى المجالات من دون أن تلجأ هذه الأخيرة للدول الجنوبية .

وهناك منقطة أخرى من شأنها أن تعرقل كثيرا التواصل الأورومغاربي وهي بروز أفكار إسلامية متشددة معادية أساسا للفكر الغربي عموما و الأوروبي خاصة ،و قد لاحظنا صعود هذه التيارات إلى شدة الحكم في عدة دول جنوبية و لعل خير مثال على ذلك ما حدث في الجزائر من خلال تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة التي جاء بروزها أساسا بمثابة رد فعل على النظام القائم و من أهم ما ميز الحركات الإسلامية المتطرفة هو الانغلاق و رفض الآخر بالتالي القطعية النهائية مع دول الإتحاد الأوروبي و تحويل هذه العلاقة إلى شراكة عربية وكذا علاقة بين الدول الإسلامية .[2]

و هناك افتراض آخر من شأنه أن يساهم بإخفاق ذرع لمسار التكامل في المنطقة ككل يتمثل هذا الافتراض في ترك العلاقات الثنائية الأكثر تعقيدا خارج المجال التكاملي نذكر على سبيل المثال الخلاف

---

[1] وليد عبد الحي ، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، مؤسسة الشروق و الإعلام و النشر، الجزائر، ص99.

[2] عامر لطفي ،**البعد السياسي و الأمني في الشراكة الأورومتوسطية المستقبل العربي** ، عدد 3040 ،يونيو 2007 ، ص 66.

الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية.[1] أو الخلاف بين الجزائر و فرنسا الذي أسهم كثيرا في عدم القدرة على توقيع اتفاقية صداقة بين الطرفين الجزائري و الفرنسي. [2] أو الخلاف بين المغربي و الإسباني أو حتى الخلاف بين الأطراف الأوروبية نفسها،كلها مشاكل هي أخذة في التفاقم و التعقيد أكثر و بناء على هذا السيناريو فلا يمكن لأية سياسة مشتركة أن تتقدم في مجال التعاون فلا مجموعة 5+5 و لا مسار برشلونة أو الإتحاد الأوروبي قادر على إحداث اي حركية على هذا المستوى .

كما أن اتفاقية شنغن شكلت عامل عزل و قلق للقلعة الأوروبية و كأنها فضاء محصن م محيط ببرابرة قادمين من الجنوب وهنا يقع التساؤل عن جدوى الحديث عن الحريات الأربعة و هي حرية تنقل السلع ، الخدمات، رؤوس الأموال و تجاهل العنصر الأخير و هو حرية تنقل الأشخاص و هذا ما يزيد من صعوبة التكلم عن أية شراكة أورومغاربية.[3]

إذن و حسب هذه النظرية فإننا أمام استحالة أي نوع من التعاون أو الشراكة بين طرفي المتوسط فالجزء الشمالي المتمثل أساسا في دول الإتحاد الأوروبي دائما ما يحاولون الاستفادة من دول الجنوب وفق نظرية التشاركية الوقائية هذه النظرية التي تعتبرها الدول الجنوبية إفراطا متزايدا في الأنانية من طرف هذه الدول، كما أن الدول الأوروبية كثيرا ما تنتقد الدول المغاربية خاصة في القضايا الأمنية و الثقافية و هي تهتم متبادلة لا تساعد أبدا أو تقضي على أية علاقة و لو في أشكالها البسيطة بين طرفي الشراكة .

المطلب الثاني: سيناريو النجاح

يحمل هذا السيناريو مجموعة من التوقعات الإيجابية و هو أكثر تفاءلا حيث يتوقع حدوث تطورات إيجابية في مجال الشراكة كما أن هذا التفاؤل يستند أساسا إلى عدة معطيات قد تمثل مؤشر تطور فعلي في مجال التعاون الإنساني بالخصوص من الدول الشريكة لاسيما الطرف الأوروبي و نظيره المغاربي و ليقتصر هذا التفاؤل على المجالات الثقافية و الاجتماعية فقط إنما يتعدى كل هذا ليشمل المجلات الاقتصادية والسياسية.

فإذا تطرقنا إلى مختلف المعاهدات التي كانت تجمع طرفي في التعاون نجد أن هنالك العديد من النقاط الإيجابية و التي تبعث حقا على التفاؤل ففي مسار برشلونة على سبيل المثال هناك إجماع بين هذه الأطراف

---

[1] مصطفي بخوش ، **التحول في مفهوم الأمن التريبات الأمنية في المتوسط السياسة الدولية** ، عدد 174،، أكتوبر 2008، ص139.

[2] عبد الوهاب بن خليف ، **الإتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني،**

[3] مصطفى بخوش، **المرجع السابق** ، ص 139.

على ضرورة تطوير العمل الإنساني بصفة عامة من خلال دعم برامج التنمية البشرية و كذا الاهتمام بالتنمية الاجتماعية و كذا برامج دعم حقوق الإنسان ودمقرطة الأنظمة السياسية في المنطقة المتوسطية عامة والمغاربية خاصة و هذا لن يتجلى إلا من خلال وضع مختلف الإمكانيات المتاحة و كذا تفعيل الآليات اللازمة كتشجيع العمل النقابي و الحزبي و كذا تشجيع البحث العلمي و غيرها من الأمور القادرة على تحقيق الأهداف الموجودة.[1]

و على قرار هذا المسار الذي يعتبر انطلاقة قوية من أجل تحسين التعاون الأورومغاربي هناك كم هائل من الاتفاقيات و التي تصب كلها في نفس السياق و بطبيعة الحل لقد تم التطرق إلى جزء منها في بحثنا هذا.

إذن فهذا السيناريو قائم على أساس مقاربة شاملة على أساس الاعتماد المتبادل و التعاون في شتى المجالات الاقتصادية السياسية و الإنسانية و هو الاختيار الوحيد إذا ما أرادت هذه الأطراف التقدم فعلا نحو الاتجاه الصحيح للتعاون.[2] حتى يكتب لشراكة الأورومتوسطية ككل النجاح و التجسيد الفعلي على أرض الواقع لا بد من تلبية المصالح و الطموحات المشروعة للطرفين وهذا لن يكون إلا من خلال الاسترشاد و بعض المبادئ الحاكمة و التي لا بد من الالتزام المتبادل بها.

المتوسط إدارة أخرى للماضي و انفتاحا ديمقراطيا و حكما جديدا من أجل مواجهة التحديات القائمة في الألفية الثالثة و هذا يقودنا إلى أفكار ثلاثة

- **الأولى:** أنه مثلما أنه لن تكون تنمية دون تأميل لا تكون حضارة دون انفتاح.
- **الثانية:** المتوسط أضيق من أن ليفصل و أوسع من أن يمحو التخوم.
- **الثالثة:** الثقافة وليدة الامتزاج و التلاقي و الصدمات و عكس هذا فالحضارة تموت من الانعزال.[3]

و حقيقة فهذا السيناريو هو بمثابة النظرة جد متفائلة إلى درجة أنه ليمكن أن يكون قابلا للتجسيد رغم كل الأمور الإيجابية التي ذكرها و هذا بالنظر إلى الصعوبات الكبيرة التي كثيرا ما تؤثر سلبا على هذه القضية حيث أن الموضوع الشراكة بشكلها الإيجابي يعتبر فاقدا للمناعة نوعا ما مقابل التحديات الراهنة و التي هي آخذة في التعقيد مع مرور الزمن .

---

[1] **مرجع سابق**، ص 67.

[2] مصطفى بخوش ، **مرجع سابق**، ص136

[3] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط ،من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس** ،1995-2008 ،ص 305.

كما أن أي شراكة لا بد من الاهتمام بمجالها الإنساني و جعلها أولوية حقيقية لا مكملا رمزيا لسياسات و أهداف اقتصادية و سياسية و أمنية بالدرجة الأولى.

المطلب الثالث: سيناريو حل الإتحاد المغاربي

أمام التحديات التي تواجه الإتحاد المغاربي في المرحلة الراهنة فهو يواجه عقبات قد تؤدي مستقبلا إلى حل الإتحاد و تفككه و أولها هو مشكلة التنمية الذي يعتبر من أخطر التحديات السياسية الداخلية .

و تتوقف عند بعض المعطيات الجديدة في الحياة اليومية للمغرب العربي بصفتها المؤشرات الدالة على تفاقم مشكلة التنمية و منها الانفجار الديمغرافي الهائل الذي يجعل من المستحيل على البلدان المغاربية أن تؤمن العيش لهذا الزحم السكاني بهذه الموارد المحدودة المتاحة لديها.

حيث يقتضي الأمر على الجانبين وضع التعاون الجماعي و المصلحة العامة و كذا المتبادلة من خلال الاستناد على المساواة العدالة الندية و التكافؤ بين الضفتين مع الاحترام المتبادل للخصوصية الثقافية والشخصية و مختلف القيم و الحضارية و عادات و تقاليد و تقاليد الشعوب و هذا لن يكون وفق نظرية الصراع الحضاري إنما وفق تحاور ثقافي وحضاري جاد بين مختلف الأطراف و هذا مع الحفاظ على نوع من الواقعية في هذا الطرح و هذا من خلال توفير رؤوس أموال من أجل إنجاح الشراكة و الخروج بها من النظرية إلى الواقع مع ضرورة التكافؤ في المستوى العلمي و التكنولوجي و هو ما يتطلب جدية كبيرة خاصة من جانب الطرف الأوروبي في مجال نقل التكنولوجيا و التكوين و التمهين. [1]

كما أن العديد من المؤشرات السياسية و الاقتصادية ساهمت بشكل كبير في تحسين منظر العلاقات الأورومغاربية بشكل عام ففي الجانب الاقتصادي بين الإتحاد الأوروبي الشريك الأول للدول المغاربية في مجال التبادل التجاري رغم منافسة شديدة من قبل أطراف أخرى خاصة مؤخرا و نقصد هنا المنافسة الأمريكية والصينية.[2]

في الجانب السياسي كذلك هناك مؤشرات إيجابية حصلت مؤخرا في المنطقة على غرار بدا اندماج ليبيا نوعا ما في الفضاء المتوسطي عامة، و كذا الاستقرار الأمني في الجزائر بدوره و هذين عاملين رئيسين من شأنهما بعث العمل التعاوني سواء أفقيا و نقصد هنا إتحاد الدول المغرب العربي أول عموديا من خلال الشراكة الأورو مغاربية .

---

[1] سليمان المنذري ، **السوق العربية في عصر العولمة** ، القاهرة ،مكتبة مدبولي ، 2004، ص255.

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، **قراءة اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة 2، القاهرة، 2006-2007، ص 101.

هناك العديد من المؤشرات الإيجابية و التي من خلالها يمكن أن نبني عليها من أجل بلورة مشروع تعاون يخدم كل الأطراف المنطوية تحت لوائه.

أجل إذن فهناك إمكانية فعلية من تأكيد فعلي لهذا السيناريو ،و هذا من خلال فضح الأحكام الجاهزة وإدانة الانحرافات بالسلوك و اللغة و اقتلاع التطرف من مجتمعاتنا و هذا يتطلب سواء في شمال المتوسط و في أوروبا كلها اعتماد مقاربات أخرى أكثر انفتاحية و في جنوب .

كما أن منها تزايد و تنوع حاجات المجتمع بسب التغييرات التي طرأت على نمط الاستهلاك أو بسبب تعقد شروط الحياة و تزايد الحاجة إلى وسائل مواجهتها و هذا ما لم يعد يطبق على المجال المدني فقط بل أصبح يمس المجال الريفي حيث التغيير المحسوس في نظام حاجات الإنسان البدوي.

أمام هذا التحدي تتفاقم مشكلة الأمن الغذائي و نضوب الطاقة خاصة بالجزائر و المغرب بصفتها المحور الرئيسي و الركيزة الأساسية للإتحاد المغرب العربي، فأن متطلبات القمح خاصة تزيد وهذه مادة إستراتيجية ترهن كلا البلدين شروطها الأساسية الصعبة و الانتقال الصعب من النموذج الزراعي إلى النموذج الصناعي فضلا عن المنافسة الصناعية الأوروبية و نتائج ذلك سياسيا، و فقدانها موضعها الإمتيازي في العلاقة بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية .[1] و كذا التحدي الثقافي التحديات الخارجية التي تتعرض لها كل من الدولتين الجزائر و المغرب و يتعرض معها الإتحاد للتهديد نفسه و ما ينجم عنه من شلل في إرادة العمل لدى الدولة و المجتمع على حد سواء وكل هذه التحديات تمثل تحديات جدية اما صيرورة بناء المغرب العربي.

و يمثل تدهور العلاقات الجزائرية المغربية نتيجة لجدد الخلاف بين البلدين حول تسوية إشكالية الصحراء الغربية الأمر الذي ترك انعكاساته السلبية على الإتحاد المغاربي إذ طلي المغرب تجميد مؤسسات الإتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها إزاء القضية. [2]

و كذلك فإن الأزمات التي تعاني منها أقطار المغرب العربي ولدت انقسام ما بين النظم السياسية والشعوب المغاربية خاصة منها الجزائر و المغرب، لذلك تبقى التجربة التكاملية في المغرب العربي لا تعكس طموحات الشعوب في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة فرغم التجانس الجغرافي و الاقتصادي و الثقافي بين أقطار المغرب العربي يظل المشكل الرئيسي الذي لا يزال يؤثر على مستقبل وحدة المغرب العربي و هو غياب الشرعية الدستورية بالإضافة إلى المحور الرئيسي لهذه المشكلة و الأزمة المغاربية و هي قضية الصحراء

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 255.

[2] زايد عبيد الله مصباح ، **إتحاد المغرب العربي الطموح و الواضح في المستقبل العربي** ، مجلة السياسية الدولية،العدد 236 ، أكتوبر 1998ن ص36.

الغربية و استمرار السياسة العامة في هذه الأقطار ليتسبب في تكريس الفجوة بين السلطة الحاكمة و الشعوب لانعدام الثقة المتبادلة و يبدو أن انعدام الشرعية منتشر في كافة أقطار المغرب فمعظم النظم التي تحكم الوطن العربي في المرحلة الراهنة لا تستقي شرعيتها من الديمقراطية الليبرالية المماثلة لم كنا قد شهدناه صبيحة الاستقلال و لا من زعامة تاريخية أو عقيدة ثورية قد اعتمدت معظم نظم الدول عربية للبقاء في الحكم أطول مدة ممكنة على واحدة أو أكثر من الأساليب التالية ابتزاز أو قمع فعالية حل المشكلات بيع الأحلام والسياسات و التأزم و ينطبق هذا القول على الأنظمة الحاكمة المغاربية.[1]

و نظرا أيضا لما مر به إتحاد المغاربي من مشاكل و أزمات و التي سبق لنا الإشارة لها و هي أزمة لوكربي و مانجم عنها و أزمة الخليج في 1991 و آثارها و تباين آراء المغاربة نحو هذه الأزمة فهو سيشهد خلافات كثيرة تساهم بدورها السلبي في زيادة حدة و تفاقم التشتت و الابتعاد عن ما يسمى بالإتحاد المغاربي .

و على أثر أزمات التي تواجهها الجزائر و المغرب الداخلية فهي تخلف سلسلة من مظاهر عدم الاستقرار الداخلي بأبعادها المختلفة سياسيا اقتصاديا و اجتماعيا و كل ذلك سيطر على الاهتمامات الخارجية في الدائرة المتغير التابع أمام متغيرات سياستها الحكومة الجزائرية و المغربية و وضع قيد على حركة سياستها الخارجية وبهذا تصبح سياسياتها الخارجية في دائرة المتغير التابع أمام متغيرات سياستهما الداخلية و هذا يزيد أيضا من تعميق مشكل التعامل السياسي و حتى في مجالات أخرى ما لا يسمح بإتحاد هذين البلدين و يزيد من التفكك والتجزئة خارطة الإتحاد المغاربي .

و ساهم أيضا التنافس الجزائري و المغربي في إطار الشراكة الشراكات تعطلا و استنزافا لقدرات وثروات البلدين و هذا ما يزيد من فجوة الخلاف بين البلدين و إضراب التكامل المغاربي .

[1] **المرجع نفسه**، ص 37.

خلاصة :

إن توسع الإتحاد الأوروبي كان له تأثير سلبا على الدول المغاربية و يرجع السبب في ذلك لأن هذه الدول تنتج نفس المنتوجات التي تنتجها الدول التي انضمت إلى الإتحاد الأوروبي إسبانيا و البرتغال و أوروبا الشرقية مما جعل اقتصاد الدول المغاربية يتدهور و أيضا قلل التبادل بين الإتحاد الأوروبي و الدول المغاربية واكتفى الإتحاد الأوروبي باستيراد المحروقات فقط من هذه الدول.

إن تأثير الوحدة الأوروبية على العلاقات الأورومغاربية تكمل في أن الدول الأوروبية تلعب دورا كبيرا في تقديم المساعدات لهذه الدول النامية التي تحتاج إلى النهوض بها في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك عن طريق تقديم القروض اللازمة للتمويل هذه الدول و تطويرها و ازدهارها.

المبحث الأول: تأثير انضمام إسبانيا و البرتغال على العلاقات الأورومغاربية

لقد أثر انضمام إسبانيا و البرتغال على الدول المغاربية و ذلك في عدة مجالات سياسية و اقتصادية واجتماعية و هذا ما جعل الدول المغاربية تلجأ إلى إقامة وحدة مغاربية من أجل توحيد جهودها الاقتصادية والسياسية فيما بينها و النهوض من تلك الإختلالات التي أحدثتها انضمام إسبانيا و البرتغال و هو أن الإتحاد الأوروبي أعطى الأولوية لهذه الدول التي كانت تنتج نفس المتوجات التي يستوردها الإتحاد من الدول المغاربية و هنا يكمل تأثير سلبا على الدول المغاربية التي كانت تعتمد على هذه المتوجات و اكتفى الإتحاد الأوروبي من استيراد المحروقات فقط من هذه الدول.

المطلب الأول : اتفاقيات مبرمة بين إسبانيا و الإتحاد الأوروبي

رسم المتوقعون على اتفاقية روما منذ 1957 مبدأ التعاون الاقتصادي مع البلدان الأخرى بغية الحفاظ على اتجاهات التبادل التقليدية و تعزيزها و المساهمة في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان و سمح البروتوكول الملحق باتفاقية السوق الأوروبية المشتركة، لفرنسا بإقامة نظام للتبادل التفاضل التفاضلي يخرق قواعد الوحدة الجمركية مع المغرب و تونس.

و في وقت توقيع اتفاقية روما كانت الجزائر لا تزال إقليما فرنسيا وطلبت مراكش و تونس المستقلتان منذ 1956 بالمقابل منذ 1963 بفتح مفاوضات بغية عقد اتفاقيات تعاون مع الدول الستة على أساس البند 238 من الاتفاقية و قد نجحت هذه المفاوضات في عام 1969.[1]

في مارس 1973 تم توقيع نص إضافي بغية تكييف هذه الاتفاقات مع توسيع السوق بضم 3 أعضاء المملكة المتحدة و أيرلندا بروتوكول 1973/3/2 مع المغرب و 1973/2/28 مع تونس.

[1] مختار المطيع ،**إتحاد المغرب العربي بين ضرورة الاندماج الاقتصادي و عائق العامل السياسي** ،مجلة الميادين، عدد 6 ، 1996 ، ص 665-167.

كان لبنان الأول من بين بلدان المشرق العربي الذي وقع في 1965/5/21 مع الدول الستة اتفاقا تجاريا غير تفاضلي و بدأت في العام 1969 أولى المباحثات الاستطلاعية مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر) انتهت المفاوضات بتوقيع اتفاق تجاري في كانون / ديسمبر 1972.

بيد أن السياسة المتوسطية الشاملة المعتمدة عام 1972 فتحت أمام جميع بلدان الحوض المتوسط آفاقا أوسع مع مجرد اتفاقات تجارية و على هذا الأساس بدأت في 1973 مع بلدان المغرب مناقشات انتهت بعقد اتفاقات في مارس و أفريل 1976 في 1977/1/18 تم توقيع اتفاقات مع سوريا و الأردن .

كما أن المفاوضات مع لبنان التي انقطعت جراء الحرب الأهلية نجحت في 1977/5.

إن توقيع البنود 1985/6/12 المتعلقة بشروط انضمام إسبانيا و البرتغال إلى الجماعة الأوروبية والتي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يناير 1986 جعلت من الضروري البحث عن حل يتعلق بالبلدان المتوسطية الأخرى و منها البلدان العربية إن الأغراض التي أرادتها السوق الأوروبية المشتركة تبعا للإعلان الذي اعتمده المجلس مارس 1985 هي :

3. من جهة أولى ضمان الحفاظ على تيارات التبادل التقليدية بين الجماعة الأوروبية و البلدان المتوسطية الأخرى.
4. من جهة أخرى متابعة و ترسيخ التعاون الاقتصادي و المالي .

و على هذا الأساس تم توقيع بروتوكولات 1987 _ 1991 مع بلدان المشرق و المغرب و قبل ذلك سبق عقد اتفاق تعاون تجاري بين السوق الأوروبية المشتركة و اليمن العربي 1984.

تمت أربعة بلدان عربية تقيم علاقات ممتازة مع الجماعة الأوروبية في إطار اتفاقية لومي و هي الصومال 1975 و موريتانيا 1975 و جيبوتي 1978 و السودان 1980 و هي بلدان في وضع اقتصادي هش بحيث أنها لا تتمتع بثقل ملحوظ في العلاقات الاقتصادية الأوروبية العربية.

أما في ما خص الخليج فقد تم توقيع اتفاق مع السوق المشتركة 1988 تجري الآن مفاوضات لتأسيس منطقة التبادل الحر و هنا تجدر الإشارة إلى أن هذا أول اتفاق يبرم بين السوق المشتركة و تجمع إقليمي عربي.

وهكذا تتدرج العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع شتى البلدان العربية في أطر مختلفة.[1]

[1] Bichara khader ,**ed Coopration Euro–arabe** 3vol (Louvain la neuve Cer – Mac 1982

- الاتفاقات التجارية التفاضلية هذه هي حال العلاقات السوق الأوربية المشتركة مع بلدان المغرب العربي (المغرب، تونس ،الجزائر) أو العلاقات بين السوق المشتركة و المشرق العربي (الأردن، مصر، لبنان، سوريا).
- اتفاقية لومي هذه هي الحال مع موريتانيا، الصومال، جيبوتي و السودان.
- اتفاق التعاون و الموقع في 1988 بين السوق الأوروبية المشتركة وبلدان مجلس التعاون الخليجي، العربية السعودية (عمان، البحرين، قطر، إمارات عربية متحدة، الكويت).
- أما العراق و ليبيا فلا تقيمان علاقات منتظمة مع السوق المشتركة إنا أن مبادلاتهما الاقتصادية معها مهمة.

فلا توجد علاقات اقتصادية منظمة بين السوق المشتركة و جامعة الدول العربية كمؤسسة و عليه فالحوار الأوروبي العربي هي ساحة تفكير و حوار و إعلام و هو لم يسمح بتأسيس الإطار الشكلي الذي فيه تنظيم علاقات أوروبية عربية.

5) مضمون الاتفاقات الأولى :

إن اتفاقات التعاون التي تربط الدول المتوسطية السبع أعضاء في العربية بالسوق الأوروبية المشتركة تتضمن مخططا متشابها يستند إلى أبواب عدة :[1]

- **مفاضلات تجارية تفتح سوقا للتقارب:**

300 مليون مستهلك أمام منتجات هذه البلدان تملك هذه الاتفاقات في الحقيقة على إعفاء شامل المنتجات الصناعية باستثناء مشتقات نفطية مكررة و بعض المنتوجات التي تشكل في الواقع المنتوجات الوحيدة المصنعة التي تصدرها البلدان العربية في الحقيقة اعتمدت السوق المشتركة في استيراد المنتوجات سياسة صارمة أكثر فأكثر هدفها الحد الكثير من إمكانيات نمو المنتوجات المتوسطية المعدة للتصدير و لقد طال هذا الإجراء بالتحديد البلدان التي تصدر النفط الأكثر فقرا (المغرب، تونس، مصر) .

و ليس الحال أفضل في القطاع الزراعي حيث الشروط غير ملائمة بحكم العقبات التي تعترض المنتوجات المتوسطية في الجماعة الأوروبية الفاكهة و الخضار و الحمضيات و الخمر و زيت الزيتون هذا فضلا عن كون التسهيلات الجمركية محدود جدا و هي جزئية دوما بالنسبة للمنتوجات المهمة و غالبا ما تكون

[1] Europe Information la communauté européenne et le monde arab 38/1982 p 18-20

مترافقة بشروط خاصة وهكذا فأنها لا تمنح إلا في بعض الأوقات من السنة بالنسبة للكثير من أنواع الفاكهة والخضار و لم يؤد دخول اليونان و ثم إسبانيا و البرتغال إلى السوق المشتركة إلى تنظيم هذه الأمور.

2_تعاون مالي و تقني:

حضت اتفاقات التعاقد المعقودة 1976 على مساهمة مالية الجماعة الأوروبية للمساعدة في النمو الاقتصادي للبلدان العربية السبع المعنية بلغ مجموع هذه المساعدة الأولى 239 مليون موزعة على المستفيدين السبعة و قد تبين أن هذا المبلغ قليل جدا بالنظر للحاجات الضخمة لهذه البلدان و عليه و بما تساءلنا ما الفائدة من ذلك ؟ لا تغطي هذه المبالغ، من حيث قيمتها المطلقة غير جزء زهيد من المشاريع الممولة لاسيما وأن قسما منها يقدم كقروض يجب تسديدها كما أن قسما مهما من الهبات يخصص لتخفيض سعر الفائدة على القروض بيد أن وجود الجماعة الأوروبية كطرف مشارك في عقود التمويل يؤثر في جذب باقي الممولين الذي يثقون بجدية تدخلات الجماعة الأوروبية و عليه يشكل هذا الحضور الأوروبي نوعا من الكفالة المعنوية ثمة بروتوكولات مالية جديدة تم عقدها في نهاية 1981 و القيم تفاصيلها...[1]

البروتوكولات المالية الثانية ملايين الإيكو:

القطر	المجموع	البنك أوروبي للإستثمار	الإعانات عامة للميزانية	قروض بشروط خاصة	هيبات
الجزائر	151	107	44	16	23
المغرب	199	90	109	42	67
تونس	139	78	61	24	37
مصر	279	150	166	50	76
الأردن	63	37	26	7	19
لبنان	50	34	16	5	11
سوريا	97	64	33	11	22
المجموع	975	560	415	155	260

المصدر البنك الأوروبي للاستثمار

[1] المختار مطيع، مرجع سابق، ص 168.

خصصت هذه الوسائل للتمويل (الجزئي أو الشامل) مشاريع استثمار في ميادين الإنتاج و البنية التحتية نصت هذه البروتوكولات أيضا على إمكان المشاركة في هذه النشاطات من قبل ممولين آخرين، هذا فضلا عن فتح المجال واسعا للتعاون مع السوق المشتركة في المجال الاقتصادي علاوة على المساهمة المالية :

- الاتجار و تشجيع المبيعات .
- تشجيع الاستثمارات الخاصة.
- تعاون الميدان العلمي و الثقافي و البيئة.

6) تعاون في ميدان اليد العاملة:

نظرا للعدد الكبير لمواطنين بلدان المغرب العاملين في مناطق الجماعة الأوروبية فأن الاتفاقات مع هذه البلدان قامت بإجراءات خاصة تضمن مبدئيا لهؤلاء العمال شروط عمل و أجرا و كذلك مكاسب في ميدان الضمان الاجتماعي، مساوية لتلك التي يتمتع بها الأوروبيون .

7) مؤسسات مشتركة:

تمت إدارة هذه الاتفاقات بطريقة تعادلية بدقة فتمت مجلس للوزراء يمثل الطرفين يجتمع كلما دعت الحاجة هذا فضلا على أن اللجنة العامة تفتح بعثات دائمة في كل واحدة من عواصم البلدان العربية المعينة كما كانت الحال بالنسبة لبلدان لومي العربية.

8) بلدان لومي:

أما البلدان العربية الأربعة الموقعة على اتفاقية لومي فإنها تستفيد بشكل طبيعي من جميع فوائد هذه الاتفاقات:

- التعاون المالي مع المصرف الأوروبي للتنمية.
- دخول حر عمليا للسوق الأوروبية لجميع الصادرات نحو الجماعة الأوروبية.

ضمان نسبة مستقرة من الضرائب لمصلحة السوق المشتركة على بعض المنتوجات الأساسية نظام ستايكس.[1]

قدرت في مكان آخر بطريقة منهجية كفاية المقاربة المتوسطية الشاملة و نتائج الاتفاقات المعقودة بين السوق المشتركة و بلدان المتوسط العربية فلا حاجة بالتالي للعودة إلى ذلك و يكفينا مجرد التذكير السريع بان الحماية

Bichara Khader, **le Grand maghreb et l'europe**, (Paris,Bruxelles Published Ourum cermac 1992[1]

الأوروبية خاصة في القطاعين الأساسيين لصادرات الشركاء خارج الوفود الزراعة و الألبسة كبحث التداول الحر للمنتوجات المصنعة و هذا التداول المعترف به في السياسة المتوسطية. [1]

- أدخلت الجماعة الأوروبية الصادرات النسيجية في الثمانينات اتفاقاتها المشهورة في التقيد الذاتي كي لا نسيء لقطاع النسيج الأوروبي الذي أصابته الأزمة في الصميم .
- إنه لأمر طبيعي أن تكون سلبية بالنسبة للبلدان العربية نتائج اتفاقات التقييد الذاتي و السياسية الزراعية المشتركة لأن إمكانات التصدير للسوق المشتركة تتضاءل في أوقات الانحصار بالنسبة للنسيج أو كلما تحسن الاكتفاء الذاتي الغذائي في أوروبا، و كلما توسعت الجماعة الأوروبية بالنسبة للمنتوجات الزراعية.
- أما بالنسبة للتعاون المالي فإنها على العموم مرضية إلا أنها محدودة و تتألف في الواقع مساعدة السوق المشتركة لبلدان العالم الثالث من موارد ميزانية و قروض من البنك الأوروبي للاستثمار إذ يرتفع مجموع الإسهامات المالية للجماعة الأوروبية بين 1975 1987 إلى 5.5مليار إيكو منها 400مليون كمساعدة غذائية و 56 بالمئة من هذا المبلغ جاءت كقروض من البنك الأوربي للاستثمار.
- ثمة وثيقة للسوق المشتركة[2]تقدر التعاون المالي مع البلدان المتوسطية الشريكة من خلال ربطها بالمساعدة الشاملة و المساعدة المتلقاة و الحاجات .
- تمثل الإسهامات العمومية الصافية [3] الجماعة الأوروبية في المنطقة المتوسطية من 1979 حتى 1987 ضمنا 3 بالمئة من مجموع الإسهامات العمومية الصافية التي تلقتها هذه البلدان و تمثل الإسهامات العمومية الصافية من الجماعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها 17 بالمئة و إسهامات الو م أ 31 بالمئة .[4] و إسهامات بلدان الأوبيك العربية 26 بالمئة .

---

[1] La communauté européenne face au bassin méditerrannén document établi par des experts (Luxembourg 1984 p 12

[2] CEE Bilan de la politique méditerranéenne de la communauté 1975-1988

[3] تمثل الإسهامات العمومية الصافية مبالغ المساعدة العمومية للتنمية زائد باقي المبالغ من الإسهامات العمومية المصروفة سنويا ناقص التسديدات التي تقدمها البلدان .

[4] تركزت مساعدات و م أ خاصة في البلدين مصر و إسرائيل .

- تشكل الإسهامات العمومية الصافية للجماعة في المنطقة المتوسطية 0.3 بالمئة من الاستثمارات الخام ترتفع النسبة المؤوية إلى 2.3 بالمئة إذا أدخنا إسهامات الدول الأعضاء في الجماعة التي حققتها البلدان المتوسطية في مجموعها.
- إن مقارنة المبالغ في الأجيال الثلاثة الأولى للاتفاقات المالية المعقودة في 1978 1991 تسمح لنا بالملاحظة.
- يترافق الانتقال من جيل لآخر بزيادة قيمتها 50بالمئة لكن إذا ما أخذنا التضخم بعين الاعتبار فإننا نجد أن الزيادة لا تكاد تحافظ على قيمة المساعدة من قبل الجماعة الأوروبية.

السياسية المتوسطية المجددة:

من أجل نزع فتيل النقد و تصحيح الآثار السلبية للسياسة المتوسطية الشاملة اعتمدت الجماعة الأوروبية مقاربة جديدة سميت السياسة المتوسطية المجددة.

	البنك الأوروبي للإستثمار	ميزانية السوق المشتركة	مصادر ميزانيات مساهمة	المجموع
المغرب	220	218	25	463
الجزائر	280	52	18	350
تونس	168	101	15	283
المجموع	668	371	58	1096

البروتوكولات المالية الرابعة 1991 1996 السوق المشتركة البلدان المغرب العربي (ملايين إيكو)

المصدر البنك الأوروبي للإستثمار

إنه لجهد محمود غير أن التحليل المتأني للمقترحات اللجنة الأوروبية يسمح لنا بإبداء الملاحظات التالية[1]:

- تبقى السياسة المتوسطية المجددة موجهة أساسا بالمصالح التجارية و لا تهدف لخلق حالات تكاملية وتآزرية و في النهاية لا تخلف إستراتيجية فعلية للتنمية المتضامنة .
- ثمة بعد بين الضخامة المهمة المطلوب إنجازها و الوسائل الموضوعة لأجل ذلك أو المقترحة
- إن تنوع أشكال المساعدات المقترحة تجعلنا نعتقد أنه لم يتم تجاوز الاستخدامات المزدوجة و التنافر في الأمور.

[1] المرجع نفسه، نفس ص.

- لا تزال السياسة المتوسطية لا تطال جميع الدول ذلك أن ليبيا هي البلد العربي المتوسط و ألبانيا من جهة أخرى غير مشاركتين فيها.
- و إنه لاقتراح جيد زيادة المساهمة المالية من جانب السوق الأوروبية المشتركة و البنك الأوروبي للاستثمار لكن هذه الزيادة من جانب السوق الأوروبية المشتركة تستند لقروض البنك الأوروبي للاستثمار على حساب الهبات و المساعدات منصوص عنها في البروتوكولات .
- قد يتبين أن زيادة الوسائل المالية ستكون محدودة الفعالية إن لم تتم بالمقابل مواجهة مسألة استدانة البلدان المتوسطة المشاركة.[1]

المطلب الثاني : تأثير إسبانيا و البرتغال على الدول المغاربية

4) توسيع السوق الأوروبية المشتركة

في مطلع الثمانينات بعث الصادرات الفلاحة بالنسبة لتونس و المغرب تحتل القسط الأكبر من مداخلها على عكس ليبيا و الجزائر التي تشكل المحروقات فيها 90 بالمئة من مداخلها ،لكن بعد انضمام إسبانيا والبرتغال في 1986 إلى السوق الأوروبية المشتركة بدأ التأثير السلبي يظهر على اقتصاديات تونس و المغرب ،و بما أن اقتصاديات دول المغرب العربي ككل ترتبط بروابط تبعية هيكلة لأوروبا فليس هناك ما يدعو للدهشة في هذه الظروف أن نرى عملية البناء الأوروبي تمارس تأثيرا كبيرا على بلدان المغرب العربي فالبناء الأوروبي يفرض نفسه عليها كنموذج جذاب و مهدد في آن واحد، و يخلق ديناميكية قوية تمثل مصدرا لقدر كبير من الشك في المستقبل فمولد السوق الكبيرة في 1993 و التوصل إلى توسيع الجماعة في 1996 و شارع الوحدة الألمانية و التقارب السريع بين أوروبا الشرقية و الغربية كل هذه الأحداث تدخل قدرا كبيرا من الشكوك بين السوق المشتركة و بلدان المغرب العربي و هي شكوك لا تستطيع هذه الأخيرة مواجهتها و التحكم فيها فيها إلا بتوحيد جهودها.[2]

و لإدراك أهمية دول السوق لمنطقة المغرب يكفي إلقاء نظرة على اتجاهات التجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي قبل توسيع السوق الأوروبية إلى إسبانيا و البرتغال فأوروبا تمثل الشريك التجاري الرئيسي لهذه المنطقة إذ تستأثر بأكثر 85 بالمئة في المتوسط من تجارة البلدان الخمسة فتحصل فرنسا وحدها على 30 بالمئة من صادرات المملكة المغربية و 23 بالمئة من وارداتها و على 29.8 بالمئة من صادرات الجزائر و15

---

[1] **Vers une politique méditerranéenne rénivée** : propositions pour la période 1992,1996, communication de la commission, conseil , 812 Final, les huin 1990, SEC 90.

[2] منصور عيسى ،**إشكالية الأمن الغذائي في بلدان الإتحاد المغرب العربي** ، الميادين ،العدد 6 ، 1990 ، ص248-249 .

بالمئة من وارداتها تحصل إيطاليا وحدها على 32.8بالمئة من صادرات ليبيا و 25 من وارداتها فتشكل مجموعة فرنسا إيطاليا و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان شركاء الخمسة الأوائل في هياكل الصادرات و الواردات للبلدان المغاربية الخمسة .[1]

هذه الإحصائيات تؤكد مدى ارتباط اقتصاديات المنطقة المغاربية بالسوق الأوروبية من جهة و تبرهن على هشاشة التعاون المغاربي و محدوديته من جهة أخرى .

و المتتبع للعلاقات التجارية بين دول المغرب العربي و المجموعة الاقتصادية الأوروبية يدرك جيدا أنه على الرغم من التبعية الكلية لهذه الأخيرة فأن اقتصاديات المغرب العربي عانت من الكثير من القيود المفروضة من قبل المجموعة قبل ضمها دول أخرى و هو ما أثر سلبا على صادرات البعض منها مثل تونس.

فمنذ عام 1976 عندما وقعت الجزائر المغرب و تونس اتفاقيات تعاون مع السوق المشتركة اتخذت كثيرا من التدابير لتعزيز السياسة الزراعية الحماية التي تطبقها الجماعة الأوروبية تجاه بلدان العالم الثالث نظام سعر الأساس (الحصص) الجداول الزمنية التقليدية و كانت اتفاقية 1976 أكثر تقيد بتطبيقها و أدت إلى تدهور شديد لصادرات تونس الزراعية و بوجه خاص لصادرات المغرب حيث تمثل صادرات الخضروات 30 بالمئة من مجموع الصادرات و التي يتجه 63 بالمئة من صادراتها إلى سوق البلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية. [2]

هكذا إذن و بحلول سنة 1986 و هي سنة توسيع السوق الأوروبية إلى كل من البرتغال و إسبانيا عرفت اقتصاديات المغرب العربي تدهور آخر و ذلك لكون الدول المنظمة تنتج نفس المنتوجات التي بنيت على أساسها الزراعات و الصناعات المغاربية مدة من الزمان مثل (الحوامض الكروم و زيت الزيتون) و بما أن دول السوق الأوروبية كانت تستعد لإتمام تكاملها بداية من سنة 1992 و ما بعدها و بما أن كل تكامل داخلي لسوق معينة يعني في الوقت نفسه إبعاد لأطراف خارجية فالأولوية ستعطي السوق على حساب دول المغرب العربي وهو ما يؤثر فعلا على اقتصاديات هذه الأخيرة لأنها وجدت أصلا لخدمة هذا السوق بل يفرض حواجز أمام تدفق الصادرات المغاربية و بالخصوص الزراعية و قد حصل ذلك بالفعل حيث اضطرت المغرب للحد من صادراتها من مادة الطماطم نحو السوق المشتركة بحكم دخول هذه المنتجات من دول أوروبية أعضاء في

[1] عز الدين شكري ،**إتحاد المغرب العربي سياسة دولية**، عدد 97 ، جويلية 1989 ، ص 163.

[2] لعربي طلحة ،**آثار التكيف لوموند ديبلوماتيك** ، جويلية 1990.

السوق مثل إسبانيا و البرتغال كما اضطرت تونس إلى التخفيض من صادراتها في مادة النسيج عندما رفعت السوق المشتركة من الأداءات الجمركية على المنتوجات التونسية المستوردة.[1]

و بهذا التوسيع ثم تضييق الخناق على اقتصاديات المغرب العربي و لم تنعكس آثار التوسيع على الصادرات فقط بل مست كذلك اليد العاملة المغاربية بأوروبا و ذلك لأن كلا من اليونان و البرتغال تعد أكثر دول السوق اتساعا من حيث قاعدة هرمها السكاني و وفرة القوى البشرية الشابة و من ثمة فائض العمالة القابلة للتصدير و الاستخدام في بقية دول السوق و المتضرر هنا كذلك في دول المغرب العربي التي عملت منذ استقلالها و ربما قبل ذلك على تصدير العمالة إلى غرب أوروبا و بالأخص فرنسا و أمام هذا الانفتاح فإن دول أسوق لم تقم بالاستغناء عن استيراد يد العاملة المغاربية فحسب بل تحاول التخلص من عمال مغاربة و الذي وصل عددهم في منتصف الثمانينات إلى 3ملايين مهاجر بالتهميش و الضغط و ممارسة العنصرية.[2]

و كانت المغرب بلا منازع المتضرر الأكبر من هذا التوسيع حيث أن ما لا يقل عن 50 بالمئة من صادرات خضرواتها أصبحت تهددها المنافسة الإسبانية لأن إسبانيا من حيث المبدأ تتمتع بمعاملة تفضيلية داخل السوق الأوربية المشتركة[3] غير أن تونس هي الأخرى لم تنج لأن إسبانيا المصدر الأول لزيت الزيتون تتمتع بمعاملة تفضيلية في هذا المجال إضافة إلى أن كل من إسبانيا و البرتغال منافسان خطيران في مجال تصدير النبيذ و منتجات الأسماك .

فضلا عن ذلك فقد تعززت السياسة الزراعية المشتركة التي ترمي إلى تشجيع الاكتفاء الذاتي الغذائي بانضمام إسبانيا التي سيتزايد نصيبها في إنتاج السوق بنسبة 25 بالمئة من الخضروات و 48 من الفواكه الطازجة و 59 من زيت الزيتون و النتيجة هي أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية أصبحت منذ 1986 تواجه فائضا في المنتجات الزراعية و هي ذات المنتجات التي تصدرها المغرب و تونس و حول هذه النقطة بالذات يقول الاقتصادي طلحة العربي "من الصعب في هذه الظروف أن نأمل في أن تمنح الجماعة الاقتصادية

---

[1] Sid Ahemd , **Ghazali Maghreb CEE enjeux et perspectives revue Algerienne des relations internationales** N°2 ,1986, p58 , et Jc Santucci vers le grand Maghreb in problems politiques et sociaux N°626 Fev 1990 P 34-37

[2] مختار المطيع ،**إتحاد المغرب العربي بين ضرورة الاندماج الاقتصادي و عائق العامل السياسي** ،مجلة الميادين ، عدد 6 ، 1996 ، ص 665-167.

[3] طلحة العربي ،**المرجع السابق** .

الأوروبية امتيازات للمغرب العربي من حيث تسهيلات وصول منتجاته لسوق الجماعة لأن بلدان السوق تجد نفسها هي ذاتها أسيرة منطق بناء أوروبا و ديناميكيته.[1]

و رغم البروتوكولات المسماة بروتوكولات التكيف التقني مع التوسع و التي عقدت في 1986 و نصت على إيجاد بديل و هو التنمية القطاع و التصدير الصناعي في فروع الإنتاج المغربية المكملة لمجموعة الإنتاج الأوروبية حيث تتخصص بلدان المغرب في الصناعات الكثيفة في العمل التي تتمتع فيها بميزة نسبية و هي وجود قوى عاملة رخيصة مثل صناعة النسيج و الإليكترونيات و الكهرباء غير أنها إلى جانب أنها لا تقدم جديدا عن اتفاقات 1976 .[2] تقترح بديلا مشكوكا فيه إذ تشكو بها نفس التناقضات إلي تشوب نوع التخصص الذي كان قائما إلى ذلك التاريخ فهي تعزز تبعية بلدان المغرب العربي إلى السوق المشتركة دون أن تقترح حلا أكيدا و ثابتا لمشكلة ضمان وصول منتجات مصنعة في إطار تكاملية إلى هذه السوق كما أن هذا البديل يتضمن في المستقبل نهج سياسة تكييف تتطلب إعادة توجيه الاستثمارات و هو ما ستكون له آثار خطيرة على الاقتصاديات المغربية فهل يستطيع على سبيل المثال و استمر كثيرا في زراعة التصدير التي تستخدم 500 ألف عامل يعولون 3 ملاين نسمة أن يعيد إنتاجه دون حدوث تصدع اجتماعي.

لمعرفة الآثار المترتبة عن عملية التوسيع نقدم بعض الإحصائيات عن الوضعية التجارية بين دول المغرب العربي و السوق المشتركة و إذا خذنا بعين الاعتبار القطاعين الرئيسين في اقتصاديات المغاربية و هما منتجات غذائية و منتجات نصف مصنعة يمكننا تسجيل الملاحظات التالية :

- سجلت واردات السوق الأوروبية المشتركة من دول المغرب العربي انخفاضا قدر ب 33 بالمائة 1988 بينما صادراتها اتجاهها زادت بنسبة 4.6 بالمئة لنفس السنة و هذا الارتفاع ناتج عن الزيادة في دور الأورو باكموون بالمواد الغذائية أما العجز التجاري للسوق الأوروبية المشتركة ي مبادلاتها مع المغرب العربي فقد انخفض إلى 70.1بالمئة سنة 1988
- تبين نظرة سريعة نتائج التجارة الخارجية بين السوق الأوروبية و دول المغرب العربي أن المجموعة حققت سنة 1987 فائضا كبيرا في علاقاتها مع المغرب و تونس و عجز لصالح الجزائر و ليبيا والجدول المولي يوضح ذلك.

[1] طلحة العربي ،**آثار السيطرة و أثار التكييف**، لو موند ديبلوماتيك ،جويلية 1990.

[2] ولعول فتح الله ،**الاقتصاد العربي والمجموعة الاوروبية** ، ،بيروت ، دار الحداثة ، 1982، ص 103-130.

المبادلات التجارية بين السوق الأوروبية و المغرب العربي 1987 مليون وحدة أوروبية

الدولة	الواردات	الصادرات	الحصيلة
الجزائر	5383	3838	−1499
المغرب	1928	2253	+324
تونس	1541	1781	+240
ليبيا	5239	2338	−2901

المصدر: صوفي بسبس ، المغرب العربي في طريقه لاستعادة ذاته لوموند ديبلوماتيك، ديسمبر 1990.

و بالتالي فالتوسع الذي عرفته السوق الأوروبية في 1986 جاء ليزيد من العجز التجاري للمغرب العربي تجاهها فهذا القرار السياسي يحد بصفة معتبرة التعاون التجاري بينهما و يسمح بالرفع من الاكتفاء الغذائي للمجموعة الأوروبية ودخولها في منافسة مع المنتوجات الزراعية و الصناعية المغاربية هذا من جهة ومن جهة أخرى تزيد من الفوارق المرتبطة بمستوى التنمية بين ضفتي المتوسط.

بعد عملية التوسيع حققت السوق الأوروبية المشتركة اكتفاء ذاتي في المواد التالية

- 106 بالمئة من زيت الزيتون.
- 86بالمئة من الحمضيات.
- 100 بالمئة من الخضروات و الخمور.

و بالتالي نجد أن القطاعات الأربعة التي كانت تشكل 80 بالمئة من صادرات المغرب العربي تجاه السوق المشتركة خارج النفط و الغاز أصبحت تعرف اكتفاء كبير بفعل ما تنتجه البرتغال و إسبانيا من نفس المنتوجات.[1]

5) الأزمة المالية العالمية:

كان لعملية الركود و الانحصار التي مست اقتصاديات الدول المصنعة ما بين 1980−1988 أن قامت هذه الأخيرة بتخفيض وارداتها من المواد الأولية و هو ما أثر سلبا على دول العالم الثالث و بالأخص دول المغرب العربي حيث أن 3/2 صادراتها توجه إلى المجموعة الأوروبية فانخفاض قيمة الدولار من 10 إلى 6

[1] Ben El Hassan, **Alaoui La coopération entre l'union européenne et les pays du Maghreb Nathan**, 1994 , p 41.

صاحبه انخفاض في سعر برميل البترول الذي انخفض من 43دولار 1979 إلى 5 -10 ما بين 1985 1986 ليرتفع قليلا بعد ذلك 15-18 دولار ما بين 1988-1989.[1]

و على عكس مرحلة السبعينات أين ارتبط الاندماج التابع بدينامية نمو اقتصادي فإن أزمة الثمانيات بلورت كل السمات السلبية للتبعية بتخفيضها كثيرا القدرة على الاستيراد و الاستثمار و الإنتاج و الاستهلاك ومن ثم القدرة عل ضمان تكرار إنتاج قوى عاملة و رأسمال و كان هذا الأساس الذي لا بد أن تشكل عليه سياسات التكييف و بالتالي فأن الآثار السلبية للأزمة ستنعكس على تشكيل الناتج المحلي الإجمالي و مكوناته كما يؤدي عدم استقرار مصادر التمويل المستمدة من التصدير إلى عدم استقرار الاستثمار اللازم لتكوين رأسمال و يؤدي إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي تزيد ضعف النظم الاقتصادية و تفاقم الإختلالات و ألون عدم المساواة الداخلية و في نهاية الأمر تهديد مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا. [2]و قبل التعرض لهذه الآثار نعرف أولا سياسة التكييف الهيكلي التي جاءت كرد فعل على لأزمة لاقتصادية .

تخضع سياسية التكييف لمنطق واحد و هو إتاحة الفرصة للبلدان المدنية لضمان الاستمرار في خدمة الدين أيما كان الثمن فالقيد الرئيسي المفروض على هذه البلدان قيد ذو طبيعة خارجية و هو الذي يحدد سياسات إعادة الهيكلة العميقة للنظم الإنتاجية و الهدف المطلوب هو تصحيح الإختلالات الاقتصادية و المالية الخارجية و الداخلية لتفادي الخطر الذي يتهدد كلا من البلدان المدنية و الدائنة و هو خطر التوقف عن الدفع.[3]

أما فيما يخص آثار اقتصادية و اجتماعية لها فنوردها في النقاط التالية :

1.2.الآثار الاقتصادية

- **هبوط الاستثمار و الاستهلاك**

و هو أول مظهر من مظاهر التكييف الهيكلي حيث أشارت الأرقام التي نشرها البنك الدولي إلى هبوط حاد في الاستثمار و الاستهلاك العام و الخاص في كل بلدان المغرب العربي.

و إن كانت الآثار عامة إلا أنها ملموسة بدرجة واضحة للغاية في الجزائر بعد ما كان هذا البلد يستثمر ما بين 1970 1980 ما يزيد عن 13 بالمئة سنويا لم يعد يستثمر عمليا منذ الثمانينات و نفس الأمر في المغرب حيث تمت عمليا تصفية عملية الاستثمار فقد أصبح المعدل السنوي سلبيا -13بالمئة ما بين 1980-

---

[1] Balta Paul , **L'algerie et le grand Maghreb** , trimestre du monde université, descartes Paris Septembre , 1989 , P 103-111.

[2]العربي طلحة ،**المرجع السابق** ،ص 4.

[3] Larbi Talka , **forces et faiblesses des économies**, maghrebienes, rapport, Fev 1990, p 39

1985 و بالمثل أخذت تونس في تصفية الاستثمار و لكن بعد سنوات من المغرب أخذت هذه العملية تتراكم بعد 1985 حيث سجل 5 بالمئة في 1980-1987 مقابل +11 بالمئة مع بداية الثمانينات.

نفس الأمر يتعلق بالاستهلاك العام و الخاص حيث أن هذا الأخير تعرض لكبح شديد بكل ما يترتب عن ذلك من آثار يمكن تصورها ففي الجزائر انخفض معدل الاستهلاك الخاص إلى النصف و كذا الأمر بالنسبة لتونس و المغرب أما استهلاك الإدارة ف انخفض ب 3/2 في الجزائر و المغرب.

- **تراجع الإنتاج**

مادام الاستثمار يرتبط بالإنتاج ارتباطا وثيقا فكان المنطقي أن يعرف الإنتاج تراجعا بفعل الأزمة الاقتصادية والواقع أن معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي في كل بلدان المغرب العربي أوضحت منذ 1980 أن آثار الأزمة كانت أشد ضررا على الاقتصاد الليبي و المغربي و التونسي منها بالنسبة للجزائر و موريتانيا على الأقل حتى 1987 فإذا أخذت 1980 كسنة أساس فإن مؤشرات تكشف عن خط فاصل يوضح بين الجزائر من ناحية و ليبيا و تونس و المغرب من ناحية أخرى يبين السنوات 1980-1985 كانت مفارقة صارخة بين الجزائر التي شهدت ازدهارا واضحا لإنتاجها المحلي و الإجمالي و بين البلدان الثلاثة الأخرى التي شهدت على العكس انخفاضا بدرجة أو بأخرى في نموها و الجدول الموالي يوضح :

نمو إجمالي الدخل القومي لدول المغرب العربي الوحدة مليار دولار

	1980		1982		1985		1987	
	مليار دولار	مؤشر	مليار دولار	مؤشر	مليارد دولار	مؤشر	مليار دولار	مؤشر
الجزائر	39870	100	44930	112.7	58180	145.9	64600	162
ليبيا	32090	100	28360	88.4	25420	79.2	–	–
المغرب	17940	100	14700	81.9	11750	66.0	16750	93.3
موريطانيا	490	100	640	130.6	600	122.4	840	171.4
تونس	7300	100	7090	97.1	7240	99.2	8450	115.7

المصدر تقارير البنك الدولي 1982-1989 نقلا عن

Talha Larbi forces et faiblesses des economies maghrebines le maghreb face à la construction de l'europe 1990 p 56

فإذا اعتبرنا عام 1980 يمثل 100 فإن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وصل ل 146 في 1985 أي بزيادة 46 نقطة في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي في المغرب ب 34 نقطة و في ليبيا ب 21 وفي تونس بنقطة واحدة.

منذ 1985 أخذ معدل النمو يتباطأ في الجزائر بينما عرفت تونس و المغرب تحسنا فقد حقق المؤشر في المغرب 82.3 في 1986 93.3 في 1987 بعدما كان 66 سنة 1980 ووصل معدل النمو إلى 24.5 بالمئة في سنوات 1985-1986 مقابل -10.9 في 84-85 و 13.5 في 86-87 و في تونس شهد المؤشر 1986 زيادة طفيفة عن عام 1980 106.7 و استمر في التقدم ليصل 115.7 في 1987 كما سجل معدل النمو تحسنا إيجابيا ابتداء من 1985 فقدر سنة 1984-1985 ب 4.3 بالمئة و 7.6 بين 85-86 و 8.4 بالمئة 86-87 .[1]

و على الرغم من إن الأزمة مست دول المغرب العربي كافة و إن كان ذلك بدرجات متفاوتة فإنه من خلال معاينة الناتج القومي يبدو أن الجزائر كانت أكثر مقاومة لموجات صدمة الأزمة الاقتصادية من ليبيا

[1] Larbi Talka, **op**, p 58

والمغرب و تونس و ما يؤكد ذلك هو المقارنة البسيطة بين إجمالي الناتج القومي بالنسبة للفرد بين 1980-1987 فكانت الجزائر البلد الوحيد الذي ارتفع فيه هذا الأخير و الجدول أدناه يوضح ذلك:

الناتج القومي الفردي:

السنوات / الدول	1980	1987	1987-1980
الجزائر	1870	2680	43.3+
ليبيا	8640	5460	36.8-
المغرب	900	610	32.2-
موريطانيا	440	440	/
تونس	1310	1180	10-

المصدر Talha larbi p 58

6) التكاليف الاجتماعية:

و بالموازاة مع الآثار الاقتصادية الناتجة عن تطبيق سياسة التكييف الهيكلي و التي جاءت هي الأخرى كرد فعل عن الأزمة الاقتصادية كانت هناك آثار اجتماعية فادحة .

فهذه السياسات ابتدأت بتخفيض عجز المالية العامة و هذا التخفيض تم بالدرجة الأولى عن طريق ضغط المصروفات و التي تمثل ميزانيات الاستثمار و الإعانات .

ففيما يتعلق بالإعانات و بوجه خاص إعانات الاستهلاك الغذائي فقد أدت محاولات إلغاءها في كل مرة إلى فتن دامية و أصبح طابع الفجائي المثير لهذه الإنفجارات هو تكررها دوريا في الزمان و المكان وتشابه الظروف و الأشكال التي تجري فيها سجل في تونس ما عرف بثورة الخبز في 1984 في المغرب أحداث غلاء المعيشة في 1981/1 _ 1984/2 أما في الجزائر و إن جاءت جد متأخرة إلا أنها كانت أعنف على الإطلاق و هو ما أدى ببعض المحللين إلى اعتبار تلك الأحداث زلزال سياسيا تعرضت له الجزائر. [1]

و يرى البعض أن نشوب مثل هذه الأحداث إنما يأتي كرد فعل على تصرف الدولة الرامي إلى إلغاء أو تخفيض بشدة و فجأة للإعانات التي تتحمل بها الفارق بين أسعار السوق مدفوعة للمنتج أو المستورد و الأسعار

[1] Balta, op cit, p238.

التي يدفعها المستهلك النهائي بفرض إرساء حقيقة الأسعار، و باسم هذه الأخيرة تدعو الدولة إلى سياسة التصحيح و التقشف يتوقف تنفيذها على إلغاء إعانات للتخفيف عن الميزانية و باسم حقيقة لأسعار تفرض هيئات المعونة الدولية برنامج تكييف هيكلي الذي يسمح تطبيقه الحرفي للدول المثقلة بالديون بعدم إعلان صندوق النقد الدولي لإفلاسها المالي و بالتالي المخطط الذي أصبح متبعا يسير على النحو التالي :

- ديون خارجية فادحة وتزايد ثقل خدمة الدين تح تأثير مشترك لارتفاع سعر الدولار و سعر الفائدة التوقف عن الدفع.
- إعادة جدولة الدين بشرط تطبيق العاجل لسياسة تكييف و انكماش.

رفع أسعار السلع الاستهلاك الشعبي فمظاهرات الجوع و هذا ما يفسر أن مناورة الدول المغاربية تظل شديدة الضيق و أن محاولات تخفيف عبئ نظام التعويضات على الميزانية يصطدم بحدود لا يكاد يمكن تضييقها.

المبحث الثاني: تأثير انضمام أوربا الشرقية على الدول المغاربية

المطلب الأول: انضمام أوروبا الشرقية للإتحاد الأوروبي

أسفرت التحولات التي جرت في أوروبا الشرقية التي استقلت عن الإتحاد السوفيتي بعد انهياره عن نتائج متباينة بالنسبة لكثير من الدول التي استقلت عن الإتحاد السوفيتي بعد انهياره لاسيما دول آسيا الوسطى طغت المشكلات المرتبطة بتركيبة الحكم السوفيتي بشكل كبير على إرساء الديمقراطية و فيما يخص دول أوروبا الشرقية كان احتمال العضوية في الإتحاد الأوروبي و منظمة حلف شمال الأطلسي حاسما في سرعة عمليات التحول وشمولها و نجاحها [1].

ساعد التراجع الاقتصادي الصارخ الذي عانت منه الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات في تمهيد الطريق للتغييرات في الأنظمة الحاكمة عن طريق زيادة السخط العام وتفويض الشرعية الهزيلة للأنظمة الحاكمة و في فترة ما بعد سقوط الشيوعية واجهت دول كلتا منطقتي أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي السابق تحديا تمثل في تكوين اقتصاديات سوف تتزامن مع تغيير نظامها السابق وتختلف الطبيعة المزدوجة لهذه التحولات عن تلك التي حدثت في أماكن أخرى او مازالت تجري في العالم العربي أحد التفسيرات المهمة للاختلافات التي بدت بين التحولات التي جرت في دول أوروبا الشرقية هو درجة

[1] Balta, op cit, p238

اختراق النظم الحاكمة السابقة للمجتمع .[1]فالنظم التي حافظت على أشد صور السيطرة و استخدمت أقسى الأساليب من أجل قمع المعارضة مثل ما حدث في رومانيا و بلغاريا قد عانت أشد المعاناة عند تحول فقد سمح لجماعات قليلة ممن كانت تتمتع بالحكم الذاتي إن وجدت بالظهور، الأمر الذي ساعد على تمهيد الطريق لعمليات التحول وبهذه الطريقة اتسمت التحولات التي حدثت في رومانيا و بلغاريا بالفوضوية و كانت أبطء من نظيرتها في الدول الأخرى مثل المجر و بولندا حيث بدأ يظهر فيها المجتمع المدني في وقت سابق على التحول.

يأتي ضعف المجتمع المدني ليمثل هو الآخر عاملا مهما في تحديد إرساء دعائم الديمقراطية في منطقة آسيا الوسطى و أجزاء من منطقة الدول التي استقلت عن الإتحاد السوفيتي بعد انهياره في المنطقة الشرقية و كان من بين العوامل الرئيسية أيضا في هذا الصدد عدم وجود هويات وطنية قوية و ظهور الصراعات العرقية العنيفة و الضغوط الانفصالية ففي روسيا جاء قرار الرئيس يوريس يلسن بإعطاء الأولوية لإعادة الهيكلة الاقتصادية على حساب إعادة بناء الدولة الديمقراطية ليضعف الدولة و يضعف الديمقراطية و يضعف الاقتصاد في نهاية المطاف و هذه السلسلة من الإخفاقات مهدت الطريق لخلف بلسن فلاديمير بوتين لاستعادة سلطة الدولة المركزية على حساب المجتمع و الظهور المخادع بمظهر الديمقراطية[2] .

توسيع الإتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية

بعد انهيار جدار برلين ،أظهرت أوروبا اهتمامها بدول المعسكر السوفيتي سابقا و لقد ترجم هذا في البداية بتدفقات مالية معتبرة في اتجاه هذه الدول فمنذ 1994 كانت هذه التدفقات المالية مرتين أكثر من تلك المخصصة لمجمل الدول في الضفة الجنوبية للمتوسط في وقت من مبادلات أوروبا مع دول أوروبا الشرقية لا تتمثل سوى نصف مبادلاتها مع دول جنوب المتوسط ،و إن سكان المهاجرين في أوروبا ذوي الأصول المتوسطية تعادل تقريبا ستة مرات المهاجرين القادمين من الدول الشرقية.

و لقد تأكدت هذه الإرادة مع انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الإتحاد الأوروبي خلال عام 2004 لتصبح أوروبا مشكلة من 25 دولة لا يتجاوز عدد سكان هذا الإتحاد 455مليون نسمة بمساحة تزيد عن 3.4مليون كلم ناهيك عن ذلك بعد انضمام كل من بلغاريا رومانيا عام 2007.

---

[1]مصطفي عبد العزيز مرسي ،**توسيع الإتحاد الأوروبي شرقا و أثره على معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب البحر المتوسط**، من مجلة شؤون عربية ،عدد 119، 2004، ص178.

[2]**مرجع نفسه**، ص178.

و لقد عرفت مسيرة اندماج أوروبا الشرقية في الإتحاد الأوروبي مراحل شاقة من المفاوضات تخللتها جملة من المساومات ركز عليها كل من الطرفين الإتحاد الأوروبي و دول أوروبا الشرقية [1]

و قد راهنت كل من أوروبا الشرقية و الإتحاد الأوروبي على توسيع العضوية في الإتحاد و فيما يلي سنحاول عرض أهم الرهانات بالنسبة للطرفين كل على حدا.

2) الرهانات بالنسبة لأوروبا الشرقية:

إن استقلال أوروبا الشرقية يعتبر تحقيقا للهدف الذي حلم به طويلا رجال دولة مثل ادیناور وبرلنت وغيرهم من الذين عملوا بطرق مختلفة من أجل وضع حد للانقسام غير الطبيعي للقارة الأوروبية، كما يمثل أيضا تحقيقا لأمال الأوروبيين في إقامة نظام أوروبي و عالمي جديد، بعد أن انتهى الصراع المميت بين دول أوروبا الذي بدأ عام 1914.

إن استقلال الشرق يشكل انتصارا عظيما للفكر الأوروبي الغربي و إمكانية أوروبا الموحدة الحرة المستقلة متاحة لأول مرة.[2]

إلا أن جيران ألمانيا الشرقية۞ يعرفون تحولات داخلية جذرية من الضروري مراجعة كاملة لسياستهم الدولية حيث أنهم باشروا بإصلاحات صعبة لأنظمتهم السياسية و الاقتصادية و هم بصدد مراجعة مجموعة من التحديات و يضعون كهدف و غاية الاندماج في أوروبا و يدركون أيضا أن الطريق إلى الإتحاد الأوروبي يمر عبر ألمانيا لأنه رغم الظروف التي تغيرت إلا أن السياسة تبقى إطارا مرجعيا لأصحاب القرار الألمان المكلفين بوضع سياسات جديدة قيما يخص أوروبا الشرقية.[3]

هذا و قد تطورت العلاقات بين مجلس أوروبا و بين دول شرق أوروبا بشكل ملحوظ على مدى السنوات القليلة الماضية، فقد لعب المسئولون في المجلس دورا نشطا في تشجيع حكومات هذه الدول على إدخال الإصلاحات الديمقراطية و في مجال احترام حقوق الإنسان و على الجانب الآخر رحب قادة دول أوروبا الشرقية بالانتساب إلى مجلس أوروبا انطلاقا من دوافع مختلفة.

---

[1] أمحمد بن زايد ،**توسيع الإتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية رهانات و ءفاق مذكرة لنيل ماجيستر في العلوم السياسة و العلاقات الدولية** ،جامعة الجزائر، 2007-2008 ،ص 178.

[2] سوسن حسين، **أوروبا الغربية و همومها الشرقية** ،في مجلة السياسة الدولية ،عدد 108 ،أفريل 1992 ،ص 319.

۞ سلوفينيا، بولونيا، المجر، الشيك، استونيا، رومانيا، ايتيوبيا، بلغاريا، سلوفيكيا، مالطا، قبرص.

[3] Monika wolhlfeid, **l'Allemagne et l'europe centrale politique étrangére**, paris n°3 ,1996 , p 616.

و قد راهنت دول الإتحاد الأوروبي على مجموعة من الأهداف يمكن إدراجها في ثلاثة رهانات اقتصادية، سياسية و أمنية.

- **اقتصادية :**

2004-2005 هي السنة الأولى للإتحاد الأوروبي موسع يضم 25 دولة و هذا ما يمثل وحدة أوروبية في ظل العولمة الاقتصادية و هذا هو الدور الذي تلعبه السوق في هذه الوحدة الأوروبية .[1]

يرتكز سعي الإتحاد الأوروبي على رأسه ألمانيا لتوسيع الإتحاد نحو دول شرق أوروبا على إمكاناتها الاقتصادية القوية ،و على تطلعها لإيجاد منافذ بحرية له ،و هي فرصة مناسبة لبناء مجال حيوي لها في مثل هذه المنطقة و هو الهدف الذي سعت لتحقيقه أثناء الحرب العالمية الأولى و الثانية بالقوة العسكرية

أما فرنسا فلم تكن راضية عن هذا التوسع نحو وسط و شرق أوروبا و هي تعتمد في ذلك على حجج تعتبرها قوية لمواجهة انضمام هذه الدول ذلك بسبب أن دخول هذه الدول إلى الإتحاد الأوروبي كان يتطلب تغيرا في الذهنية الاجتماعية بالنسبة للنظام الاقتصادي الاشتراكي المتبع سابقا في دول شرق و وسط أوروبا التي لا تستطيع الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي بفلسفته الرأسمالية و هذا عكس ما حصل لإسبانيا لما دخلت الإتحاد الأوروبي حيث كانت رأسمالية قبل الرئيس"فرانكو' و بعده و لذا كان من السهل إدماجها في المنظومة الرأسمالية.

و منه فإن دعم العلاقات دول شرق أوروبا يرتبط ارتباطا وثيقا بتقوية الوضع الاقتصادي الأوروبي ومن هنا يعد التعاون و التنسيق مع شرق أوروبا ذا فائدة متبادلة تساعد على الدفع باقتصاد المنطقتين و يتطلب هذا الهدف أن تتسم السياسات الوطنية بمنظور إقليمي للنمو و التعاون و إضافة إجراءات أكثر إنتفاحة للصالح الاقتصادي على المستوى الإقليمي من اجل ضمان ارتفاع إنتاجية السوق الأوروبية و زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. [2]

- **سياسية:**

إن قرار قمة كوبنهاجن الحاسمة في 12-13 ديسمبر 2002 بقبول انضمام عشر دول من أوروبا الوسطى و الشرقية إلى الإتحاد الأوروبي بحلول عام 2004 تتبعها رومانيا و بلغاريا سنة 2007، إذا لم يحل عائق غير متوقع دون ذلك يعتبر تقدير البعض رهانا سياسيا حساسا وهو الانتقام ليالطا بالغاء تقسيم الموروث عن المرحلة السوفيتية .

---

[1] Dominique riviere , **les aires régionales et les pays image économique**, du monde panorama annuel paris aramand colin , 2006 , p109.

[2] صفاء موسى ،**قمة اتجاهات الوحدة الأوروبية** ،21-22 جويلية 1993 ،في مجلة السياسة الدولية ،عدد 1993، ص 240.

إلى عالم النسيان هكذا يجسد التوسع تحديا بالنسبة للإتحاد الأوروبي كما يشكل تحديا بالنسبة للمنضمين الجدد أنفسهم. [1]

و في تحديد معي مصطلح "أوروبي "قامت اللجنة الأوروبية بتقديم تقريرها للمجلس الأوروبي المنعقد بمدينة لشبونة في جوان 1992 بأن مصطلح أوروبي يعطي و يحمل دلالات جيوتاريخية و ثقافية و جامعة والتي تجمع و تساهم في بناء هوية أوروبية بشخصها التاريخ و الجوار و القيم المشتركة و التي من الممكن مراجعتها من قبل مختلف الأجيال الأوروبية و بالتالي من المستحيل تحديد و تعريف حدود الإتحاد الأوروبي في مرحلة معينة من الزمن.

- **أمنية:**

إن انفجار أوروبا الشرقية و انقسامها إلى دول بعد انهيار الإتحاد السوفيتي كان محطة انطلاق العديد من المشاكل كالنزعة الانفصالية لدى العديد من العرقيات في أوروبا الشرقية، و كذا الأقليات الدينية حيث شكلت بهذا أزمات مختلفة و محرجة للأمن الأوروبي، مما قد ولد قلقا لفرنسا و ألمانيا و أوروبا بأجمعها على مصير الأمن و مستقبله في ظل هذه الاضطرابات فقد كانت هذه المشاكل و لا تزال تلعب دورا مهما في زعزعة النظام الأمني الأوروبي و خير دليل على ذلك أزمة لكوسوفو ذات الأغلبية الألبانية المسلمة و كذا إقليم سانجاك الألباني و مطالبته بالاستقلال عن مقدونيا و عليه جعلت هذه الأقليات العرقية و الدينية المنطقة تعيش على فوهة بركان يهدد أمن الأوروبي.[2]

فالدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ستستفيد على أكثر من التوسع من خلال تعزيز صوت أوروبا على الساحة الدولية بإقامة تعاون موسع ليكون أكثر فاعلية لمواجهة تحديات مثل التلوث و الإجرام المنظم و تمكين المؤسسات الأوروبية من اختراق أسواق جديدة.[3]

سبب العجز في الميزان الغذائي رغم تحسن الإنتاج.

---

[1] مصطفي عبد العزيز مرسي، **توسع الاتحاد الاوروبي شرقا واثره على معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب البحر الابيض المتوسط**،في مجلةشؤون عربية،عدد119، 2004،ص177_178.

[2] حمدوش رياض ،**الأمن الأوروبي في العلاقات الفرنسية الألمانية بعد الحرب الباردة** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2003 ،1423، ص42-43.

[3] نعيم سلطان شيوط، **التكتل الأوروبي مآله على ضوء التحديات التي يواجهها** ،مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، ديسمبر 2001 ، ص 204.

و من المتوقع أن يتفاقم الطلب الغذائي لاسيما في المواد الغذائي الأساسية في السنوات القادمة فهل أن الإنتاج الزراعي لتلك المحاصيل الأساسية سيبلغ القدر من الارتفاع تعادل ارتفاع الطلب أم أن هوة العجز ستزداد عمقا و تتفاقم بذلك التبعية الغذائية ذلك هو التحدي الأكبر لدول المغرب العربي.[1]

التخفيف من آثار توسع الإتحاد الأوروبي

يمثل الإتحاد الأوروبي بالنسبة للدول المغاربية شريكا اقتصاديا من الدرجة الأولى فأغلب تدفقات المبادلات التجارية و الاستثمار تتم مع هذه المجموعة الاقتصادية أن تركيز المبادلات الخارجية للاقتصاديات المغاربية فقد تزيد من هشاشتها و تجعلها تابعة و مرتبطة بالتطورات الظرفية للاقتصاديات الأوروبية .[2]

المطلب الثاني: تأثير انضمام أوروبا الشرقية على العلاقات الأورومغاربية

تواجه الدول المغاربية في الألفية الجديدة مجموعة من التحديات الثقيلة قياسا على حاضر الأمة و مستقبلها، تقتضي منها القدرة و الفاعلية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، من التصنيع المجدي لإشباع الحاجات الأساسية لشعوبها ،و توفير العمل المنتج للقوى العاملة و الاستفادة من الكفاءات العلمية و القدرات الفنية و المهنية لأبنائها و المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى آثاره على الاستقرار الجهوي و توسيع حجم السوق كما أن التقارب الاقتصادي بين الدول المغاربية ضروري كذلك لمواجهة التحديات الناجمة عن توسع الإتحاد الأوروبي نحو الشرق و يمكن ذكر أهم التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي المغاربي فيما يلي :[3]

- الكفاية الغذائية التي تعاني منها الدول المغاربية منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا إذ أن جل المواد الغذائية على غرار الحبوب و الزيوت يتم استيرادها من الخارج و خاصة من دول الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الأول من حيث التبادل التجاري لدول إتحاد المغرب العربي و مع تزايد وتيرة النمو الديموغرافي يزداد الطلب و حاجة الأفراد إلى الغذاء مما يزيد من تبعية الدول المغاربية ،و تخصيص ميزانيات أكبر لتلبية هذه الحاجات من الأسواق العالمية حيث لا تزال هذه الأخيرة بعيدة عن تحقيق الكفاية الغذائية رغم الجهود المبذولة والتقدم الملحوظ في الإنتاج الزراعي، في إطار الخطط التنموية على المستوى القاري لهذه الدول ولا تزال تستورد نصف حاجياتها من الحبوب و من اللحوم و الألبان و الزيوت و تنفق على هذا الاستيراد نصيبا مهما من

[1] **مرجع نفسه**، ص 86.

[2] **مرجع سابق**، ص 47.

[3] مصطفى الفيلالي ،**المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 3، 2005، ص 86.

مواردها من العملة الصعبة و لا شك أن ارتفاع الطلب الداخلي و تحسنه في نوعية نتيجة لتزايد عدد السكان وارتفاع مستويات الدخل العائلي يفسران.

إحلال اليد العاملة القادمة من أوروبا الوسطى و الشرقية مكان أو بدل المهاجرين من جنوب المتوسط خاصة من المغرب العربي.

يمكن أن يمثل خطرا على المنطقة المغاربية مادام أن التحويلات العمال المهاجرين تلعب دورا مهما في تمويل الاقتصاديات المغاربية خاصة تونس و المغرب إضافة إلى ذلك تشكيل الجالية المغاربية أهم رابط اجتماعي ما بين الإتحاد الأوروبي و إتحاد المغرب العربي على مستوى البشري و تعد جسرا مهما في نقل الثقافات و تبادل الأفكار و المفاهيم على المستوى السياسي تعد الجالية المغاربية محورا رئيسيا في اتفاقية الشراكة الأوروبية المغاربية. [1]

بالنظر إلى هذه المعطيات ستسمح تقوية العلاقات بين الدول المغاربية ليس من تعزيز القدرة التفاوضية مع الإتحاد الأوروبي فحسب بل في المساهمة من التخفيف من آثار المزاحمة أو الطرد الناتجة من استبدال الوجهة أو تحول تدفقات المبادلات لمصلحة الأعضاء الجدد للإتحاد الأوروبي.

زيادة على ذلك فإن توسع الإتحاد الأوروبي نحو الشرق يمكن أن تكون له آثار اقتصادية و اجتماعية غير مواتية على الاقتصاديات المغاربية ،حيث يتوقع أن يترتب عن ذلك على الأقل ثلاثة نتائج كبرى كالتالي :[2]

- تحول التدفقات التجارية لمصلحة الأعضاء الجدد

حيث ستستفيد بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية من منافذ أوسع للسوق الأوروبية .

- أثر المزاحمة (أثر الطرد) في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر :

سيرفع القرب الجغرافي النسبي للبلدان أوروبا الوسطى و الشرقية من الإتحاد الأوروبي من مستوى النمو الاقتصادي و المؤسساتي لهذه البلدان و ستؤدي هذه العوامل إلى زيادة جاذبية هذه الاقتصاديات مما سيؤدي إلى توجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية على حساب بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

---

[1] علي عياد كريم،**المحدادت الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي**

[2] Direction, **de la politique economique generale « enjeux sur le Maroc de l'élargissement de l'union européenne à l'est »** Document de travail N°87 Ministére des finances et de la privatisation ,Maroc ,avril 2003,page 23

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الأوروبية و الأورومغاربية

المطلب الأول: سيناريو الفشل

هذا السيناريو مبني على تعطل المسار الأورومغاربي و انهياره حيث تعد النتائج الإنسانية من أكثر النتائج السلبية وطأة على المجتمعات و أفراد هذه العملية التشاركية و هذا لعدم وجود صفة التواصل و التقارب منذ البداية و ما تبعها من تعميق في التغيرات السلبية الحاصلة، و من هنا تصدق فرضية صامويل هنتغتون والتي تؤكد على أننا في اتجاه صراع حضاري و فكري لا محالة، بحيث المشاعر العدائية و رفض الآخر في تنامي مستمر، وتزداد مشاكل أخرى على غرار ظاهرة الإسلاموفوبيا أو الخوف من الإسلام كمقترب جديد يدل على وجود تهديد على أمن و استقرار المجتمعات الأوروبية و الكل يلاحظ هذه التخوفات و ما يتبعه من فرض للقيود على الحريات الدينية للمسلمين في الأراضي الأوروبية وهذه المعوقات من شأنها جعل أي نوع من الشراكة أمرا مستحيلا لا يمكن تطبيقه.[1]

إضافة إلى كل هذا هناك إمكانية من الممكن أن تطرح نفسها بقوة في هذه المرحلة تحديدا و التي من شأنها التقليل من تعامل الطرف الأوروبي على الأقل في تعاملاته مع دول المنطقة المغاربية خاصة في ظل انفتاح دول الإتحاد الأوروبي التقليدية على نظيراتها من أوروبا الشرقية و هو ما حصل سنة 2004 بانضمام 10 دول جديدة للإتحاد الأوروبي و هذا مصحوب بإمكانية انضمام روسيا لاحقا هذا الأمر من شأنه تمكين أوروبا من تحقيق قوة أوروبية في شتى المجالات من دون أن تلجأ هذه الأخيرة للدول الجنوبية .

وهناك منقطة أخرى من شأنها أن تعرقل كثيرا التواصل الأورومغاربي وهي بروز أفكار إسلامية متشددة معادية أساسا للفكر الغربي عموما و الأوروبي خاصة ،و قد لاحظنا صعود هذه التيارات إلى شدة الحكم في عدة دول جنوبية و لعل خير مثال على ذلك ما حدث في الجزائر من خلال تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة التي جاء بروزها أساسا بمثابة رد فعل على النظام القائم و من أهم ما ميز الحركات الإسلامية المتطرفة هو الانغلاق و رفض الآخر بالتالي القطعية النهائية مع دول الإتحاد الأوروبي و تحويل هذه العلاقة إلى شراكة عربية وكذا علاقة بين الدول الإسلامية .[2]

و هناك افتراض آخر من شأنه أن يساهم بإخفاق ذرع لمسار التكامل في المنطقة ككل يتمثل هذا الافتراض في ترك العلاقات الثنائية الأكثر تعقيدا خارج المجال التكاملي نذكر على سبيل المثال الخلاف

---

[1] وليد عبد الحي ، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، مؤسسة الشروق و الإعلام و النشر، الجزائر، ص99.

[2] عامر لطفي ،**البعد السياسي و الأمني في الشراكة الأورومتوسطية المستقبل العربي** ، عدد 3040 ،يونيو 2007 ، ص 66.

الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية.[1] أو الخلاف بين الجزائر و فرنسا الذي أسهم كثيرا في عدم القدرة على توقيع اتفاقية صداقة بين الطرفين الجزائري و الفرنسي. [2] أو الخلاف بين المغربي و الإسباني أو حتى الخلاف بين الأطراف الأوروبية نفسها،كلها مشاكل هي أخذة في التفاقم و التعقيد أكثر و بناء على هذا السيناريو فلا يمكن لأية سياسة مشتركة أن تتقدم في مجال التعاون فلا مجموعة 5+5 و لا مسار برشلونة أو الإتحاد الأوروبي قادر على إحداث اي حركية على هذا المستوى .

كما أن اتفاقية شنغن شكلت عامل عزل و قلق للقلعة الأوروبية و كأنها فضاء محصن م محيط ببرابرة قادمين من الجنوب وهنا يقع التساؤل عن جدوى الحديث عن الحريات الأربعة و هي حرية تنقل السلع ، الخدمات، رؤوس الأموال و تجاهل العنصر الأخير و هو حرية تنقل الأشخاص و هذا ما يزيد من صعوبة التكلم عن أية شراكة أورومغاربية.[3]

إذن و حسب هذه النظرية فإننا أمام استحالة أي نوع من التعاون أو الشراكة بين طرفي المتوسط فالجزء الشمالي المتمثل أساسا في دول الإتحاد الأوروبي دائما ما يحاولون الاستفادة من دول الجنوب وفق نظرية التشاركية الوقائية هذه النظرية التي تعتبرها الدول الجنوبية إفراطا متزايدا في الأنانية من طرف هذه الدول، كما أن الدول الأوروبية كثيرا ما تنتقد الدول المغاربية خاصة في القضايا الأمنية و الثقافية و هي تهتم متبادلة لا تساعد أبدا أو تقضي على أية علاقة و لو في أشكالها البسيطة بين طرفي الشراكة .

المطلب الثاني: سيناريو النجاح

يحمل هذا السيناريو مجموعة من التوقعات الإيجابية و هو أكثر تفاءلا حيث يتوقع حدوث تطورات إيجابية في مجال الشراكة كما أن هذا التفاؤل يستند أساسا إلى عدة معطيات قد تمثل مؤشر تطور فعلي في مجال التعاون الإنساني بالخصوص من الدول الشريكة لاسيما الطرف الأوروبي و نظيره المغاربي و ليقتصر هذا التفاؤل على المجالات الثقافية و الاجتماعية فقط إنما يتعدى كل هذا ليشمل المجلات الاقتصادية والسياسية.

فإذا تطرقنا إلى مختلف المعاهدات التي كانت تجمع طرفي في التعاون نجد أن هنالك العديد من النقاط الإيجابية و التي تبعث حقا على التفاؤل ففي مسار برشلونة على سبيل المثال هناك إجماع بين هذه الأطراف

---

[1] مصطفي بخوش ، **التحول في مفهوم الأمن التريبات الأمنية في المتوسط السياسة الدولية** ، عدد 174،، أكتوبر 2008، ص139.

[2] عبد الوهاب بن خليف ، **الإتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني،**

[3] مصطفى بخوش، **المرجع السابق** ، ص 139.

على ضرورة تطوير العمل الإنساني بصفة عامة من خلال دعم برامج التنمية البشرية و كذا الاهتمام بالتنمية الاجتماعية و كذا برامج دعم حقوق الإنسان ودمقرطة الأنظمة السياسية في المنطقة المتوسطية عامة والمغاربية خاصة و هذا لن يتجلى إلا من خلال وضع مختلف الإمكانيات المتاحة و كذا تفعيل الآليات اللازمة كتشجيع العمل النقابي و الحزبي و كذا تشجيع البحث العلمي و غيرها من الأمور القادرة على تحقيق الأهداف الموجودة.[1]

و على قرار هذا المسار الذي يعتبر انطلاقة قوية من أجل تحسين التعاون الأورومغاربي هناك كم هائل من الاتفاقيات و التي تصب كلها في نفس السياق و بطبيعة الحل لقد تم التطرق إلى جزء منها في بحثنا هذا.

إذن فهذا السيناريو قائم على أساس مقاربة شاملة على أساس الاعتماد المتبادل و التعاون في شتى المجالات الاقتصادية السياسية و الإنسانية و هو الاختيار الوحيد إذا ما أرادت هذه الأطراف التقدم فعلا نحو الاتجاه الصحيح للتعاون.[2] حتى يكتب لشراكة الأورومتوسطية ككل النجاح و التجسيد الفعلي على أرض الواقع لا بد من تلبية المصالح و الطموحات المشروعة للطرفين وهذا لن يكون إلا من خلال الاسترشاد و بعض المبادئ الحاكمة و التي لا بد من الالتزام المتبادل بها.

المتوسط إدارة أخرى للماضي و انفتاحا ديمقراطيا و حكما جديدا من أجل مواجهة التحديات القائمة في الألفية الثالثة و هذا يقودنا إلى أفكار ثلاثة

- **الأولى:** أنه مثلما أنه لن تكون تنمية دون تأميل لا تكون حضارة دون انفتاح.
- **الثانية:** المتوسط أضيق من أن ليفصل و أوسع من أن يمحو التخوم.
- **الثالثة:** الثقافة وليدة الامتزاج و التلاقي و الصدمات و عكس هذا فالحضارة تموت من الانعزال.[3]

و حقيقة فهذا السيناريو هو بمثابة النظرة جد متفائلة إلى درجة أنه ليمكن أن يكون قابلا للتجسيد رغم كل الأمور الإيجابية التي ذكرها و هذا بالنظر إلى الصعوبات الكبيرة التي كثيرا ما تؤثر سلبا على هذه القضية حيث أن الموضوع الشراكة بشكلها الإيجابي يعتبر فاقدا للمناعة نوعا ما مقابل التحديات الراهنة و التي هي آخذة في التعقيد مع مرور الزمن .

---

[1] **مرجع سابق**، ص 67.

[2] مصطفى بخوش ، **مرجع سابق**، ص136

[3] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط ،من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس** ،1995-2008 ،ص 305.

كما أن أي شراكة لا بد من الاهتمام بمجالها الإنساني و جعلها أولوية حقيقية لا مكملا رمزيا لسياسات و أهداف اقتصادية و سياسية و أمنية بالدرجة الأولى.

المطلب الثالث: سيناريو حل الإتحاد المغاربي

أمام التحديات التي تواجه الإتحاد المغاربي في المرحلة الراهنة فهو يواجه عقبات قد تؤدي مستقبلا إلى حل الإتحاد و تفككه و أولها هو مشكلة التنمية الذي يعتبر من أخطر التحديات السياسية الداخلية .

و تتوقف عند بعض المعطيات الجديدة في الحياة اليومية للمغرب العربي بصفتها المؤشرات الدالة على تفاقم مشكلة التنمية و منها الانفجار الديمغرافي الهائل الذي يجعل من المستحيل على البلدان المغاربية أن تؤمن العيش لهذا الزحم السكاني بهذه الموارد المحدودة المتاحة لديها.

حيث يقتضي الأمر على الجانبين وضع التعاون الجماعي و المصلحة العامة و كذا المتبادلة من خلال الاستناد على المساواة العدالة الندية و التكافؤ بين الضفتين مع الاحترام المتبادل للخصوصية الثقافية والشخصية و مختلف القيم و الحضارية و عادات و تقاليد و تقاليد الشعوب و هذا لن يكون وفق نظرية الصراع الحضاري إنما وفق تحاور ثقافي وحضاري جاد بين مختلف الأطراف و هذا مع الحفاظ على نوع من الواقعية في هذا الطرح و هذا من خلال توفير رؤوس أموال من أجل إنجاح الشراكة و الخروج بها من النظرية إلى الواقع مع ضرورة التكافؤ في المستوى العلمي و التكنولوجي و هو ما يتطلب جدية كبيرة خاصة من جانب الطرف الأوروبي في مجال نقل التكنولوجيا و التكوين و التمهين. [1]

كما أن العديد من المؤشرات السياسية و الاقتصادية ساهمت بشكل كبير في تحسين منظر العلاقات الأورومغاربية بشكل عام ففي الجانب الاقتصادي بين الإتحاد الأوروبي الشريك الأول للدول المغاربية في مجال التبادل التجاري رغم منافسة شديدة من قبل أطراف أخرى خاصة مؤخرا و نقصد هنا المنافسة الأمريكية والصينية.[2]

في الجانب السياسي كذلك هناك مؤشرات إيجابية حصلت مؤخرا في المنطقة على غرار بدا اندماج ليبيا نوعا ما في الفضاء المتوسطي عامة، و كذا الاستقرار الأمني في الجزائر بدوره و هذين عاملين رئيسين من شأنهما بعث العمل التعاوني سواء أفقيا و نقصد هنا إتحاد الدول المغرب العربي أول عموديا من خلال الشراكة الأورو مغاربية .

---

[1] سليمان المنذري ، **السوق العربية في عصر العولمة** ، القاهرة ،مكتبة مدبولي ، 2004، ص255.

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، **قراءة اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة 2، القاهرة، 2006-2007، ص 101.

هناك العديد من المؤشرات الإيجابية و التي من خلالها يمكن أن نبني عليها من أجل بلورة مشروع تعاون يخدم كل الأطراف المنطوية تحت لوائه.

أجل إذن فهناك إمكانية فعلية من تأكيد فعلي لهذا السيناريو ،و هذا من خلال فضح الأحكام الجاهزة وإدانة الانحرافات بالسلوك و اللغة و اقتلاع التطرف من مجتمعاتنا و هذا يتطلب سواء في شمال المتوسط و في أوروبا كلها اعتماد مقاربات أخرى أكثر انفتاحية و في جنوب .

كما أن منها تزايد و تنوع حاجات المجتمع بسب التغييرات التي طرأت على نمط الاستهلاك أو بسبب تعقد شروط الحياة و تزايد الحاجة إلى وسائل مواجهتها و هذا ما لم يعد يطبق على المجال المدني فقط بل أصبح يمس المجال الريفي حيث التغيير المحسوس في نظام حاجات الإنسان البدوي.

أمام هذا التحدي تتفاقم مشكلة الأمن الغذائي و نضوب الطاقة خاصة بالجزائر و المغرب بصفتها المحور الرئيسي و الركيزة الأساسية للإتحاد المغرب العربي، فأن متطلبات القمح خاصة تزيد وهذه مادة إستراتيجية ترهن كلا البلدين شروطها الأساسية الصعبة و الانتقال الصعب من النموذج الزراعي إلى النموذج الصناعي فضلا عن المنافسة الصناعية الأوروبية و نتائج ذلك سياسيا، و فقدانها موضعها الإمتيازي في العلاقة بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية .[1] و كذا التحدي الثقافي التحديات الخارجية التي تتعرض لها كل من الدولتين الجزائر و المغرب و يتعرض معها الإتحاد للتهديد نفسه و ما ينجم عنه من شلل في إرادة العمل لدى الدولة و المجتمع على حد سواء وكل هذه التحديات تمثل تحديات جدية اما صيرورة بناء المغرب العربي.

و يمثل تدهور العلاقات الجزائرية المغربية نتيجة لجدد الخلاف بين البلدين حول تسوية إشكالية الصحراء الغربية الأمر الذي ترك انعكاساته السلبية على الإتحاد المغاربي إذ طلي المغرب تجميد مؤسسات الإتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها إزاء القضية. [2]

و كذلك فإن الأزمات التي تعاني منها أقطار المغرب العربي ولدت انقسام ما بين النظم السياسية والشعوب المغاربية خاصة منها الجزائر و المغرب، لذلك تبقى التجربة التكاملية في المغرب العربي لا تعكس طموحات الشعوب في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة فرغم التجانس الجغرافي و الاقتصادي و الثقافي بين أقطار المغرب العربي يظل المشكل الرئيسي الذي لا يزال يؤثر على مستقبل وحدة المغرب العربي و هو غياب الشرعية الدستورية بالإضافة إلى المحور الرئيسي لهذه المشكلة و الأزمة المغاربية و هي قضية الصحراء

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 255.

[2] زايد عبيد الله مصباح ، **إتحاد المغرب العربي الطموح و الواضح في المستقبل العربي** ، مجلة السياسية الدولية،العدد 236 ، أكتوبر 1998ن ص36.

الغربية و استمرار السياسة العامة في هذه الأقطار ليتسبب في تكريس الفجوة بين السلطة الحاكمة و الشعوب لانعدام الثقة المتبادلة و يبدو أن انعدام الشرعية منتشر في كافة أقطار المغرب فمعظم النظم التي تحكم الوطن العربي في المرحلة الراهنة لا تستقي شرعيتها من الديمقراطية الليبرالية المماثلة لم كنا قد شهدناه صبيحة الاستقلال و لا من زعامة تاريخية أو عقيدة ثورية قد اعتمدت معظم نظم الدول عربية للبقاء في الحكم أطول مدة ممكنة على واحدة أو أكثر من الأساليب التالية ابتزاز أو قمع فعالية حل المشكلات بيع الأحلام والسياسات و التأزم و ينطبق هذا القول على الأنظمة الحاكمة المغاربية.[1]

و نظرا أيضا لما مر به إتحاد المغاربي من مشاكل و أزمات و التي سبق لنا الإشارة لها و هي أزمة لوكربي و مانجم عنها و أزمة الخليج في 1991 و آثارها و تباين آراء المغاربة نحو هذه الأزمة فهو سيشهد خلافات كثيرة تساهم بدورها السلبي في زيادة حدة و تفاقم التشتت و الابتعاد عن ما يسمى بالإتحاد المغاربي .

و على أثر أزمات التي تواجهها الجزائر و المغرب الداخلية فهي تخلف سلسلة من مظاهر عدم الاستقرار الداخلي بأبعادها المختلفة سياسيا اقتصاديا و اجتماعيا و كل ذلك سيطر على الاهتمامات الخارجية في الدائرة المتغير التابع أمام متغيرات سياستها الحكومة الجزائرية و المغربية و وضع قيد على حركة سياستها الخارجية وبهذا تصبح سياسياتها الخارجية في دائرة المتغير التابع أمام متغيرات سياستهما الداخلية و هذا يزيد أيضا من تعميق مشكل التعامل السياسي و حتى في مجالات أخرى ما لا يسمح بإتحاد هذين البلدين و يزيد من التفكك والتجزئة خارطة الإتحاد المغاربي .

و ساهم أيضا التنافس الجزائري و المغربي في إطار الشراكة الشراكات تعطلا و استنزافا لقدرات وثروات البلدين و هذا ما يزيد من فجوة الخلاف بين البلدين و إضراب التكامل المغاربي .

[1] **المرجع نفسه**، ص 37.

خلاصة :

إن توسع الإتحاد الأوروبي كان له تأثير سلبا على الدول المغاربية و يرجع السبب في ذلك لأن هذه الدول تنتج نفس المنتوجات التي تنتجها الدول التي انضمت إلى الإتحاد الأوروبي إسبانيا و البرتغال و أوروبا الشرقية مما جعل اقتصاد الدول المغاربية يتدهور و أيضا قلل التبادل بين الإتحاد الأوروبي و الدول المغاربية واكتفى الإتحاد الأوروبي باستيراد المحروقات فقط من هذه الدول.

خاتمة:

من واقع ما استعرضناه، نجد أن التطورات السياسية والاقتصادية المقررة بعد الحرب العالمية الثانية أسفرت عن تغيرات جذرية وجوهرية في ملامح النشاط الاقتصادي العالمي وتوجهاته، وبروز أنماط جديدو للتكامل ذات طبيعة خاصة من خلال تنامي النزعة الإقليمية التي تجسدت في تكوين الترتيبات التجارية الإقليمية عبر مختلف مناطق العالم.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج ندرجها في النقاط التالية:

1. أن هذه الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استقلال المزايا النسبية للدول الداخلية فيها بما يدعم مساهمتها من الاقتصاد العالمي وتحسين قدرتها على المنافسة، من خلال تكوين هيكل إنتاجي أكثر كفاءة باستغلال وفورات الحجم الكبير وتوزيع التكاليف الثابتة على أسواق إقليمية أكبر وأوسع مما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي والمباشر والتعليم عن طريق الخبرة وجهود البحث والتطوير وبالتالي فإن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات وأنواع التبادل الأخرى مما يسمح بزيادة فرص النفاذ في الأسواق وحسين القدرات التفاوضية لأخصائيها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

2. أن التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة، والتي تسعى إلى تحرير التجارة والعالمية مما يؤكد أن قناعة هذا الدول للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع، ومزيد من الرفاهية تمر عن طريق إنشاء تلك الترتيبات والإقليمية بإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول النامية في آسيا وفي أمريكا اللاتينية بدأت تدرك الأهمية القصوى التي توفرها التكتلات فأضحت تفكر في مسايرة العولمة الاقتصادي، والبحث بكل السبل للولوج في مسرح هذه التكتلات الإقليمية مما يبرز أن مسار هذه الأخيرة سوق تته نحو التنامي مستقبلا.

3. أصبحت الكرة في ملعب التكتلات الإقليمية الدولية، خاصة مع تعاظم دروها في الاقتصاد العالمي، إذ تشكل هذا التكتلات إطارا وآلية تكامل واندماج الاقتصاديات التي يجمعها تجاور جغرافي، ومصالح مشتركة كما يمكن أن تشكل قدرة تفاوضية فعالة من خلال إتحاد مختلف القوى فيها، كما أن اعتماد هذه التكتلات على مبدأ التجارة الحرة جعلها تصبو إلى أفق أوسع بعد أن حققت هذا الشرط بين الدول الأعضاء، وذلك باعتمادها على اتفاقيات التجارة التفضيلية في إطار منظمة التجارة العالمية.

4. يحتل الإتحاد الأوروبي ونافتا المراتب الأولى عالميان ترتيب التكتلات الاقتصادي لكن هذا لا يعني أن النجاح التكاملي حكر على الدول المتقدمة بل بالعكس، تثبت تكتلات أخرى من العالم النامي كالآسيان ومركسور مثلا نجاح يعرف بالمعجزة، كما تضاهي في أسواقها ونسبة الدخل القومي لها التكتلات الكبرى.

5. إن الانعكاسات المحتملة للشراكة العربية الأوروبية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية ستظهر على عدة مستويات إذا تعمل على إجهاض عملية التكامل الاقتصادي العربي يفعل ماله لتمييز التي تنشئها ضد المنتجات العربية لصالح الأوروبية، ومن جهة أخرى يعرقل المشروع الأوروبي أي تطور من شأنه أن يحدث حركية في مسار التكامل العربي.

6. من خلال دراسة العلاقات الأوروبية–المغاربية نلاحظ أن الاندماج غير المتكافئ بين مجموعة من الاقتصاديات المتباينة على المستوى الاقتصادية والاجتماعي ينتج آثار سلبية على الاقتصاد الأضعف وهو أمر لم يكن في الحسبان في مستقبل العلاقات الأوربية المغاربية في إطار اتفاقيات الشركة.

7. أن توسع الإتحاد الأوربي أثر سلبا على الدول المغاربية مما جعلها تسعى إلى الإتحاد فيما بينها من أجل تقليل من الأزمات التي قد تصيبها من وراء هذا التوسع.

8. تدهور الاقتصاد الدول المغاربية ويرجع السبب في ذلك أنها تنتج نفس المنتوجات التي تنتجها الدول التي انضمت للإتحاد الأوروبي.

9. أصبح الإتحاد الأوروبي يستورد الموارد الطاقة من الدول المغاربية فقط.

10.يتسم الاقتصاد المغاربي بوجود فوارق كبيرة على مستوى أقطاره في امتلاك النسبي للموارد الطبيعية والبد العاملة ،والاعتماد الشديد على هذه الدول في صادراتها على المواد الاولية مما يجعلها في وضع متقلب مع تقلب أسعار هذه المواد دوليا .

11. عجز مشاريع التكامل الاقتصادي العربي على تنوعها وكثرتها ان سبيلا نحو تحقيق التنمية فيالدول المغرب العربي .

12. غياب الارادة السياسية لمساندة التكامل كقضية مصيرية مشتركة وغلبة ظاهرة التقلبات في العلاقات السياسية العربية ومالها من انعكاسات على الجوانب الاقتصادية والاخفاق في والفصل بينهما.

13. لم تنجح اتفاقيات التعاون خلال السبعينات او السياسية المتوسطية المتجددة للاتحاد الاوروبي في تحقيق تنمية الاقتصاديات هذه الأقطار باقتصاد المجموعة الاوروبية .

14. تنطوي اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي على عدة ثغرات على الرغم من شموليتها لكافة الجوانب التجارية ، الاقتصادية والمالية قد تحول دون استفادة اكبر من مزايا الشراكة بالنسبة للطرف العربي .

خاتمة

وفي الأخير يمكننا القول أنه يجب على الدول النامية عموما والدول المغاربية خصوصا، التفكير جديا وبسرعة لضمان مصالحها الاقتصادية أما عن طريق التوصل لترتيبات إقليمية ملائمة أو عن طريق إنشاء تكتلات جديدة مما يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية في وقت أصبحت فيه ظاهرة التكتلات التجارية العملاقة نفسها وتتمايز على امتداد القارات جغرافيا وسياسيا، حيث بدأ النظام الاقتصاد العالمي الجديد في غضون ذلك بالتشكل كحتمية أفرزتها ظروف انتهاء الحرب الباردة أو احتدام الصراع من أجل اقتسام الأسواق بين القوى الكبرى وبسط نفوذها التجاري لمبدأ تعظيم المنافع ولو على حساب إفقار الجار وفي ظل نظام كهذا قائم على عدم التكافؤ والمساواة لا يصبح هناك مكان للبلدان الصغيرة إلا بتوحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تفاوتها الإقليمي، ليس فقط من منطلق الدفاع عن الذات والحفاظ على المصالح القومية في عالم الحيتان، وإنما لأن الانعزالية لم يعد لها ما يبررها بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة، مما يعطي للتكتل بين البلدان النامية أهمية حيوية قصوى.

قائمة المراجع:

القران الكريم

الكتب باللغة العربية:

1. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2010.
2. المجذوب اسامة، العولمة و والإقليمية القاهرة دار المصرية البنائية، 1999.
3. الشطي اسماعيل، تحديات إستراتيجية بعد إحداث 9/11، أحمد بيضون، العرب و العلم بعد 2001/9/11، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
4. أيمن السيد شبانة، الاتحاد الإفريقي مستقبل القارة الإفريقية، ط1، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2001.
5. بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، ترجمة سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2010.
6. بطرس بطرس غالي، الحكومية العالمية، كتاب أكتوبر، القاهرة، دار المعارف، 1992.
7. خرسان جاسم علي، العولمة و التحدي الثقافي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2001.
8. حسن عمر، التكامل الاقتصادي المنشودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998.
9. حسن عمر، الجات و الخصخصة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، بدون سنة نشر.
10. حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.
11. حسن نافعة، التنظيم العالمي من الحلف المقدس إلى الأمم المتحدة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسة، 1997.
12. ريحانا سامي، العالم في مطلع القرن 21، دار العلم الملايين، بيروت، لبنان 1998.
13. المنذري سليمان، السوق العربية في عصر العولمة، ط2، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004,
14. السيد أمين شبلي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، عالم الكتب، مصر، 2001.
15. السيد نسيم، في مفهوم العولمة، في أسامة أمين الخولي، ندوة العرب و العولمة، مراكز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

16. هريدي صلاح احمد، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة ، الطبعة الأولى، دار الوفاء للدنيا، الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
17. السعيد عبدالمنعم، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل و الوحدة سلسلة الثقافة القومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
18. سويفي عبد الهادي عبد القادر، قراءة في اقتصاديات الوطن العربي، ط2، القاهرة، 2006-2008.
19. بن خليف عبد الهادي، الإتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، دار فرطية للنشر والتوزيع، 2009.
20. السيد عدنان، العرب في قيد دائرة النزاعات الدولية، دار الرشيد، بيروت، لبنان،2001.
21. صافي عدنان، الجغرافيا السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، مصر، 1999.
22. الحاج علي، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مراكز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005.
23. ابو شوار علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2007.
24. جاد عماد، الإتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط، الواقع و احتمالات المستقبل .
25. جاد عماد، رؤية الدول العربية للسياسة الخارجية الفرنسية و الألمانية و البريطانية تجاه القضية الفليسطينية في وقاء سعد الشربيني، الإتحاد و الوضع السياسي الجديد في الوطن العربي، مركز بحوث و الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2005.
26. فراسيس فوكوياما، نهاية التاريخ و الإنسان الأخير، ترجمة : فؤاد شاين و آخرون، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1993.
27. عزيز فريدة، النظام العالمي الجديد و القرن 21، دار الرشيد، بيروت ، لبنان، 1994 .
28. ابو سنيت فؤاد، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، القاهرة، الدار المصرية البنائية، 2004.
29. كارل دوتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: محمد محمود شعبان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1983.
30. بكري كامل، الاقتصاد الدولي للتجارة و التمويل، الإسكندرية، دار جامعة، 2002.
31. شقير لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها، ج2،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1986.

32. السيد محمد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين 19 و20، الطبعة الأولى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2002.

33. المجذوب محمد، التنظيم الدولي، النظرية العامة المنظمات الدولية والإقليمية، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.

34. الامام محمد محمود، التكامل الاقتصادي الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي و الواقع العربي، 1990.

35. الامام محمد محمود، تطور الأطر المؤسسة للإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة للتكامل العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1988.

36. الفيلالي مصطفي، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، مركز الدراسات، الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2005.

37. بخوش مصطفي، حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات و الأهداف، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006.

38. نبيل علي، الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي العربي في مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، كنية مدبولي، القاهرة، مصر، 2003.

39. البيطار نديم، من التجزئة إلى الوحدة القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية، بيروت، مراكز دراسات الوحدة العربية، 1979.

40. نهال فريد مصطفى نبيلة عباس، أساسيات الأعمال في ظل العولمة، الإسكندرية، دار الجامعة، 2005.

41. وليد عبد الحي، تحول مسلمات في نظريات العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق والإعلام والنشر، الجزائر.

المجلات والمقالات :

1. الأمانة العامة لمجلس التعاون، مجلس التعاون للدول الخليج العربية، ثلاثون عاما من الإنجازات، 2010/07/20.

2. بلعور سليمان، التحديات التي يواجهها تكتل مجلس التعاون الخليج العربي، الملتقي الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية و من الأزمات، المركز الجامعي بالوادي الجزائر، 26-2012/02/27.

3. بن يعقوب الطاهر، آثار اتفاق الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول: آثار انعكاسات أتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-2006/11/14.

4. قواني بهجت، من النظام الدولي إلى النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، جويلية 2005، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.

5. التقرير الإستراتيجي العربي، 1996، مركز الدراسات السياسية، مؤسسات الأهرام، القاهرة، مصر، 1997.

6. تمغارت اسمهان، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار و الشراكة، 2004-20013 كلية الحقوق العلوم السياسة، جامعة ورقلة، العدد 9، جوان 2013.

7. تومي عبد الرحمان، الاستثمار الأجنبي في منطقة تبادل حر أورومتوسطية، الملتقى الدولي حول: آثار و انعكاسات أتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 13-2006/11/14.

8. جمال عمورة، ملال درحمون، المنطقة العربية وصراع المصالح الاقتصادية، الندوة الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-2004/5/9.

9. رحماني موسى، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج، الندوة العالمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي ككلية لتحسين و تفعلي الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 8-2004/5/9.

10. زايد عبيد الله مصباح، إتحاد المغرب العربي الطموح والواقع في المستقبل العربي،مجلة السياسية الدولية، العدد 236، أكتوبر، 1998.

11. بيبرس سامية، الشراكة الأورومتوسطية، وحوار الثقافات محلية السياسة الدولية، العدد 155، جانفي 2004، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.

12. الصديقي سعيد، تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة، مقارنة بين السياستين الأمريكية و الإسبانية، مجلة إستراتيجية، العدد 2013/6/4، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

13. حروي سهام، سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية، مجلة المغاربة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 8، نوفمبر 2012.

14. حسين سوسن، أوروبا الغربية وهمومها الشرقية، في مجلة السياسة الدولية، عدد 108، أفريل 1993.

15. موسى صفاء، قمة اتجاهات الوحدة الأوروبية 21-22 جويلية 1993، في مجلة السياسة الدولية، عدد 114، 1993.

16. طويل نسيمة، سياسة الجوار الأوروبي و آثرها على دول الجنوب المتوسط، مجلة المفكر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 2012/6/8.

17. عامر لطفي، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأورو-متوسطية، المستقبل العربي، عدد 340، يونيو 2007.

18. العرباو بنصير، مستقبل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 17، جامعة سطيف 2.

19. جاد عماد، الإتحاد الأوروبي تطور التجربة، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، جويلية 2005، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.

20. جاد عماد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 1998 .

21. محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة و مستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.

22. بخوش مصطفي، التحول في مفهوم الأمن الترتيبات الأمنية في المتوسط السياسية الدولية، عدد 174، أكتوبر 2008.

23. مصطفى عبد العزيز مرسي، توسيع الإتحاد الأوروبي شرقا وأثره على معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب البحر الأبيض المتوسط، من مجلة شؤون عربية، عدد 199، 2004.

24. وفاء نسيم، التعاون الأورو متوسطي (عملية برشلونة)، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، أكتوبر 1999، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. بن زايد أمحمد، توسيع الإتحاد الأوروبي نحو أوربا الشرقية، رهانات وآفاق، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
2. بوزيد عمر، البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي، تنافس في إطار تكامل، رسالة دكتورة، غير منشورة، 2009، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
3. بوصبيع صالح رحمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر 2011.
4. حمدوش رياض، الأمن الأوروبي في العلاقات الفرنسية الألمانية بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003-1423.
5. رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل الكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة التجارب مختلفة، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007.
6. عبد اللاوي عقبة، الإقليمية الجديدة و آثارها على الاقتصاديات الدول النامية، "دراسة بعض آثار المحتملة على المكسيك و بعض الآثار المحتملة على الشراكة الأورومتوسطية على الجزائر، رسالة ماجيستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2007-2008.
7. نعيم سلطان شيوط، التكتل الأوروبية، ماله على ضوء التحديات التي يواجهها، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ديسمبر 2001.

Les livres en français :

1. Arset du 5 Mai 1982, Affaire 1581, Recueil 1982.
2. Bernrd Bruneteau, histoire de l'unification européenne, prépas histoire paris, acolin, 1996.
3. Bichara khader, ed.coopération euro-arabe 3 volen (louvaix, la Neuve : CER-Mac, 1982.

4. Bichara khader, le grand Maghreb et l'Europe (Paris Bruxelles : published, Ouorun, cermac, 1992.

5. CEE , Billan de la politique méditerranéen de la communauté, 1975, 1998.

6. CEE, la communauté européenne face au bassin méditerranéen, document établi par expert, (Luxembourg : 1984, p12).

7. Edgar Morin, Penser l'europe au vif du sujet, paris, Gallinard 1990.

8. Ernast Hass, The unity of Europe: political social and economical forces, 1950-1957, London stevens, 1958.

9. Europe information, la communauté européenne et le monde arabe, de 38\1982, pp 18-20.

10. Fathahlah Oualallow, Apres Barcelone le Maghreb est nécessaire, Ed l'Harmattan, 1996.

11. Haroun, les oppotunités d'integration au Maghreb, approche théorique et perspectives concretes, thèse de doctorat en sciences economiques, NICE Sophia Antipolis, 1998.

12. J E Mittaine et F pequerul, les unions économiques régonales armand colin, Paris, 1999.

13. Micheal Hass, International systems: a behavioral approach, New York, Chandler publishing, 1974.

14. Otmanebehenniché, le partiateuro méditerranéen les enjeux officeds, publication suniversitaires, Alger 2011.

15. Vers une politique méditerranéenne rénovée : propositions pour la période 1992, 1996, communication de la commission au conseil, 812 final, les juin 1990, SEC 90.

Forums et magazines:

1. Chris Discon, South East asia in the world economy, Cambridge university, press New York, 1991.
2. Direction de la politique économique générale : « Enjeux sur le narc de l'élargissement de l'union Européenne à l'est », document de travail n°87, ministère des finances et de la privatisation, Maroc, Avril, 2003.
3. Dominique riviere, les aires négionales et les pays, image économique du monde, panorama annuel, paris, Armand colin, 2006.
4. Michel Deppler, Audela de l'integration, revue de finance et developpement, volume 41 N°2 Washington, Juin 2004.
5. Monika wohlfeid, l'allimagne et l'europe centrale, politique étrangère, Paris, n° 3, 1996.
6. Nicolas Noussis, Acces à l'union européenne, droit économie politique, 9éme ed révisé Ed noes Edit mur, 1999.